



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٢)

المواطنة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى
فى مصر "دراسة ميدانية"

يوليو ٢٠١٠



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٢)

المواءمة المهنية لخريجي
التعليم الفنى الصناعى فى مصر
" دراسة ميدانية "

**المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي
في مصر**

« دراسة ميدانية »

للباحث الرئيسي

أ.د. دسوقي حسين عبدالجليل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

في إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانة ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه في دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعيماً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامة ورخاء مصرنا الحبيبة.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظرة على الجهود المبذولة والى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

فادى مراد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص : دراسة

المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي فى مصر "دراسة ميدانية"

إستهدفت هذه الدراسة التعرف على مشكلات المواءمة المهنية بالتعليم الفني الصناعى ، وأسبابها وآلياتها من خلال واقع هذا النوع من التعليم ، وموقع خريجيه فى قوة العمل والتعرف على مداخل تطويره .

وإستعانت الدراسة لتحقيق أهدافها بالمنهج الوصفى . وأداته الاستبيان الذى تم تطبيقه على ثلاث عينات إستطلاعية وهى . خريجي التعليم الفني الصناعى عدد(١٣٣) مبحوثا ، عدد (١٢٣) مشرفا على تشغيل هؤلاء الخريجين . عدد(١٤٠) من رجال التعليم . وثم للتطبيق الميدانى فى محافظة القاهرة واختيار خمس شركات صناعية ، وخمس مدارس فنية صناعية ، وفقا لاعتبارات موضوعية بتحديد حجم العينة .

وسارت الدراسة فى خطوات منتظمة وفقا لأهدافها ، وأسفرت عمليات التناول والمعالجة فى شقى الدراسة ، الميدانى والنظري ، على أن معظم الخريجين يحتاجون إلى زيادة جرعات التدريب العملى ، كما ينتقون الأعمال المسندة إليهم ، ويسعون إلى تحسين الإنتاج ، كما أنهم مواطنين على العمل ، ويرغبون الإستمرار فيه ، ويستجيبون لملاحظات وتوجيهات رؤسائهم فى العمل .

وبالنسبة للمشكلات التى تعوق المواءمة المهنية ، وأسبابها وآلياتها ، فهناك شبه إجماع من فئات البحث الثلاث على أهم خمس مشكلات وهى قصور فى المنهج الدراسى وأساليب التعليم والتعلم ، وضعف التدريب العملى وضعف التنسيق بين التعليم وعالم العمل ، وقلة التمويل المخصص للمبائى والمعدات والمستلزمات ، وتعدد فئات المعلمين وضيق التخصصات ، فى حين تحددت الأسباب فى ضعف الاهتمام الرسمى بالتعليم الفنى وإستمرارية تدنى النظرة المجتمعية له ، وقصور عمليات الإرشاد والتوجيه المهنى ، وقصور فى المعلومات عن سوق العمل ..

هذا وقد اقترحت الدراسة ، ضرورة توفير مهارات الاعتماد على الذات ، كى يصبح الخريج أكثر وعيا وإدراكا للتغير ، وأكثر قدرة على تحمل المسئولية ، وعلى إدارة العلاقة مع العمل .

وجاءت التوصيات كمتطلبات لتفعيل المواءمة المهنية للخريجين ، وتتمثل فى تطوير العملية التعليمية وتحسين نوعية التخصصات ، ونشر ثقافة المهارة ، وموقع الخريجين فى قوة العمل ، وتحقيق قدر أكبر من الإتساق مع التعليم وعالم العمل ، والمشاركة فى السياسات والاستراتيجيات والخطط والإستجابة لتحديات أسواق العمل ، وتفعيل العلاقة بين التعليم وعالم العمل ، وإحداث نوع من التكامل بين التعليم العام والتعليم الفنى ، والاهتمام بتحديث عمليات التوجيه الأكاديمى والمهنى . وتوصلت الدراسة الى عدد من آليات الإرتقاء بالمواءمة المهنية بالتعليم الفني الصناعى . أما الآليات تمثلت فى : التنمية المستدامة للمعلمين ، وفى التوجيه المهنى المدرسى ، وفى التدريب المهنى ، وفى توفير المهارات الصناعية ، وفى بنية التعليم ومحتواه ، وفى إدارة التعليم الفنى ، وفى التقويم الدورى ، والإشراف الفنى ، وربط التعليم بالعمل ، وفى الدعم المالى .

Abstract

Professional Relevance of Industrial Technical Education's Graduates in EGYPT "Field Study"

The study aimed to recognize the problems of professional relevance and techniques, through realizing the fact of industrial technical education, the status of its graduate in labor force. The study also endeavored to percept the approaches of the industrial technical education's development.

The study used the descriptive methodology and its tool "questionnaire" to achieve its objectives; that has been applied on three exploratory, (133) supervisors on the recruitment of these graduates, (120) of educational staff. The field study has been applied in Cairo governorate, and selecting of five industrial companies, and five industrial technical schools, according to objective considerations, related to determine the sample size.

The study has been conducted in constant steps, according to its objectives.

The dealing processes - in both theoretical and field aspects -has included the following:

- Most of graduates need to increase the practical training doses.
- Graduates do their entrusted works in good manner.
- Graduates seek to improve the production.
- Graduates are persistent in their work, and wish to continue in their jobs.
- Graduates respond to the directives and remarks of their leaders in the work.

Concerning with the problems, that hamper the professional relevance, its reasons, its techniques, there is agree unanimously from the three categories of the research with the important five problems: shortage in curriculum, and methods of learning and education, weakness of practical training, weakness of coordination between the education and labour world, insufficiency of financing assigned to the building – equipments- and requirements, and the variety of categories of teachers, and narrow specializations. In meantime the reasons are reflected in the following: Weakness of formal attention towards technical education, and the sustainability of societal view, shortage of the processes of professional instruction and guidance, and lack of information about labour market.

The study has suggested that it is necessary to provide the skills of self-reliance, so that the graduate becomes more aware and realizing the change, and more able to carry the responsibility, and to manage the relationship with the work.

The study recommended some requirements to activate the professional. relevance of graduates, represented in developing the education process, and to improve the specialization quality, and to spread the skill-culture, and the position of graduates in labour force, and to achieve more consistency with the education and work world, and participation in the policies-plans and strategies, and to respond to the challenges of labour markets, and activate the relationship between the education and work world, and to create kind of integration between the general education and the high education, and to pay attention to update the processes of the academic and professional controlling.

This study has concluded finally some mechanisms for developing the professional relevance of industrial technical education. These are represented in sustainable development of teachers, in the quality of technical teacher, in professional training, in providing the industrial skills, in education infrastructure and its content, in managing the technical education and the periodical evaluation, in technical supervision, in connecting the education with the work, in financial support.. etc.

شكر وتقدير

يشرف الباحث الرئيسى أن يتقدم بخالص شكره وإمتنانه للسيدة الأستاذة الدكتورة/ فادية عبد السلام مدير معهد التخطيط القومى على تشجيعها الدائم للباحث الرئيسى على مواصلة هذا البحث وتذليل كل الصعوبات .

والشكر موصول إلى أسرة مركز دراسات التنمية البشرية ، والذي يعتز الباحث الرئيسى بإتتمائه لها ، ويخص بالشكر أ.د. عزه الفندرى مديرة المركز ، أ.د. زينات طبالة ، أ.د. إيمان منجى عضوا فريق البحث .

كما لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السيد اللواء رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ورئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس الجهاز على موافقة الجهاز لإجراء الدراسة الميدانية .

ويتقدم الباحث الرئيسى بخالص الشكر والتقدير إلى السادة رؤساء مجالس إدارات شركات: ، مصر / حلوان للغزل والنسيج ، العامة للبترول ، ممفيس للأدوية ، أولمبيك جروب بسكو مصر ، وكذلك مديرى مدارس ، مبارك كول (حدائق زينهم) ، مدينة نصر الصناعية (٣) سنوات ، ومدينة نصر الصناعية الجديدة (٣) سنوات ، والفنية المتقدمة للتكنولوجيا الصناعية (٥) سنوات ، والسيدة زينب المهنية (٣) سنوات على التسهيلات والمساعدات التى قدموها لفريق البحث الميدانى .

كما يتقدم الباحث الرئيسى بكل الشكر والتقدير إلى الزميلتين ، السيدة/ ليالى عبده والسيدة /إلهام أبو المعاطى ، سكرتارية المركز على ما بذلوه من جهد كبير فى نسخ هذه الدراسة وإخراجها على هذه الصورة .

والحق نقول أنه لولا جهد الكثيرين فكراً ورأياً وخبرة ما كان إتمام هذا العمل .

ومن الله جزيل الثواب ، وعليه سبحانه قصد السبيل .

الباحث الرئيسى

أ.د. دسوقي حسين عبدالجليل

فريق البحث

- أ - من داخل المعهد :
- | | |
|--------------------------|--------------|
| أ.د. دسوقي عبدالجليل | (باحث رئيسي) |
| أ.د. د. أ.د. زينات طبالة | (عضوا) |
| أ.د. إيمان الشربيني | (عضوا)* |
| أ.د. إيمان منجى | (عضوا) |
| د. محمد حسن توفيق | (عضوا) |
- ب - من خارج المعهد :
- | | |
|---|------------|
| أ.د. همام بدرأوى زيدان (تربية الأزهر) | (عضوا) |
| أ. مختار مرسى (قطاع التعليم الفنى | (مستشاراً) |
- ج - مهام فنية وسكرتارية :
- | | |
|---------------------|------------|
| أ. أحمد هاشم | (ترجمة) |
| أ. سعيد المداح | (حاسب آلى) |
| م. الهام ابوالمعاطى | (النسخ) |
| م. ليالى عبده | (النسخ) |

فهرس المحتويات

أ	مستخلص بالعربى	-
ب	مستخلص بالإنجليزى	-
ج	شكر وتقدير	-
د	فريق البحث	-
(هـ-و)	فهرس المحتويات	-
(ز-ح)	فهرس الجداول	-
(ط)	فهرس الأشكال	-
(١-١٥)	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	-
٢	تمهيد	-
٣	١/ أهمية موضوع الدراسة	-
٣	٢/ أسس الدراسة ومنطلقاتها	-
٤	٣/ تقرير المشكلة	-
٨	٤/ المنهج والأداة	-
١٠	٥/ مفهوم المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى	-
١١	٦ / مجالات الدراسة	-
١٢	٧ / تنظيم الدراسة	-
١٤	٨/ فريق البحث	-
١٢	الهوامش	-
(١٦-٤٤)	الفصل الثانى : المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى	-
١٧	تمهيد ...	-
١٧	مقومات المواءمة المهنية	-
٢٣	محددات المواءمة المهنية	-
٤٢	الهوامش	-
(٤٥ - ٨٥)	الفصل الثالث : مداخل تطوير التعليم الفنى الصناعى	-
٤٦	تمهيد	-
٤٧	المدخل الأول : الإتجاهات المعاصرة	-
٥٣	المدخل الثانى : تحقيق جودة التعليم الفنى الصناعى	-
٧٢	المدخل الثالث : تطوير إدارة التعليم الفنى الصناعى	-
٨٤	الهوامش	-
(٨٦-١١٤)	الفصل الرابع : واقع التعليم الفنى الصناعى وموقع ومكانة خريجيه	-
٨٧	فى قوة العمل المصرية	-
	تمهيد...	-

٨٩	-	<u>المحور الأول : الواقع الراهن للتعليم الفني الصناعي</u>
١٠٢	-	<u>المحور الثاني : قوة العمل والتعليم الثانوى الصناعي</u>
١١٤	-	الهوامش
(١٦٤-١١٥)		<u>الفصل الخامس : إجراءات الدراسة الميدانية ، وتحليل نتائجها</u>
١١٦	-	تمهيد ...
١١٦		<u>المحور الأول : إجراءات الدراسة الميدانية</u>
١٣٥		<u>المحور الثاني : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية</u>
(١٩٠ - ١٦٥)		<u>الفصل السادس : نتائج وتوصيات الدراسة ومقترحاتها وآليات تنفيذها</u>
١٦٦		١/ النتائج
١٧١		٢/ التوصيات والمقترحات
١٧٩		٣/ الآليات
(١٩٦-١٩١)		○ المراجع
(١٧ - ١)		○ الملاحق

فهرس الجداول

رقم	اسم الجدول	الصفحة
١	واقع التعليم الثانوى الفنى ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩١
٢	إحصاء مدارس التعليم الفنى الصناعى ٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٤
٣	عدد الشعب بالتعليم الفنى الصناعى	٩٥
٤	بيان إحصائى لهينات التدريس العلمى والعملى بالتعليم الثانوى الصناعى	٩٦
٥	إحصاء إجمالى خريجي دبلوم المدارس الثانوية الفنية (نظام السنوات الثلاث فى السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥	٩٨
٦	إحصاء إجمالى خريجي دبلومات الدورات الدراسية الفنية المتقدمة الصناعية (نظام السنوات الخمس) ٢٠٠٩/٢٠٠٥	٩٨
٧	القيد بالتعليم الثانوى الفنى والبطالة وموقع الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى	١٠٢
٨	التقديرات السنوية للعمالة والبطالة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ بالمئات	١٠٣
٩	توزيع قوة العمل طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٧	١٠٤
١٠	تطور توزيع المتعطلين طبقا للحالة التعليمية	١٠٥
١١	التوزيع للمتطلين الحاصلين على مؤهل متوسط طبقا للنوع ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨	١٠٦
١٢	توزيع المتطلين طبقا للحالة التعليمية والنوع بالمحافظات عام ٢٠٠٧ (مؤهل متوسط)	١٠٧
١٣	تطور بعض مؤشرات قطاع الإتصالات والمعلومات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨	١١٠
١٤	تطور أعداد خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية وفقا لشعب التخصص الرئيسية ٢٠٠٢/٢٠٠٣-٢٠٠٦/٢٠٠٧	١١٢
١٥	توزيع الخريجين على الشركات الصناعية المختارة	١٢٧
١٦	اسم المدرسة التى تخرجوا منها	١٢٧
١٧	توزيع عينة الخريجين وفقا لسنة التخرج	١٢٨
١٨	توزيع عينة الخريجين وفقا للتخصص	١٢٨
١٩	توزيع عينة الخريجين وفقا للعمل	١٢٩
٢٠	توزيع عينة المشرفين على الشركات الصناعية المختارة	١٢٩
٢١	توزيع عينة المشرفين وفقا للعمل الذى يقومون به	١٣٠
٢٢	توزيع عينة المشرفين وفقا للبرامج التدريبية التى التحقوا بها	١٣١
٢٣	توزيع عينة رجال التعليم وفقا للوظيفة الحالية	١٣٢
٢٤	توزيع عينة رجال التعليم وفقا للمؤهلات الحاصلين عليها	١٣٣
٢٥	توزيع عينة رجال التعليم وفقا لبرامج التدريب التى حضروها	١٣٤

٢٦	أسباب الالتحاق بالمدرسة الفنية الصناعية	١٣٦
٢٧	كيفية التوزيع على التخصص	١٣٧
٢٨	مدى ملائمة التوزيع على التخصص	١٣٧
٢٩	اسباب عدم ملائمة التوزيع	١٣٧
٣٠	مدى كفاية ومناسبة التدريب العملى بالمدرسة	١٣٩
٣١	مدى الاستفادة من التدريب العملى	١٣٩
٣٢	التدريب العملى قبل ممارسة المهن	١٣٩
٣٣	كيفية الالتحاق بالعمل الحالى	١٤٠
٣٤	مدى الرغبة فى الاستمرار فى العمل	١٤١
٣٥	مدى مواجهة الخريج لصعوبات العمل	١٤٢
٣٦	أنواع الصعوبات	١٤٢
٣٧	أنواع المشكلات التى تواجه الخريجين	١٤٣
٣٨	مقترحات الخريجين ذات العلاقة بحل المشكلات	١٤٤
٣٩	أسباب تفضيل تشغيل الخريجين (تعليم فنى صناعى)	١٤٥
٤٠	مدى إستجابة الخريجين لملاحظات المشرفين	١٤٥
٤١	مدى اهتمام الخريج بجودة الإنتاج	١٤٦
٤٢	مدى مواظبة الخريج على العمل	١٤٦
٤٣ -	مدى حاجة الخريجين الى تدريب مستمر (نظام (٥) سنوات (نظام (٣) سنوات ، (مبرك -كول) ، (معلم مهنى (٣) سنوات)	١٤٧-١٤٨
٤٦	التخصصات الأكثر احتياجا لتدريب العاملين عليها	١٤٩
٤٧	مدى تعاون الخريجين مع زملائهم فى العمل	١٤٩
٤٨	مدى حصول خريجي التعليم الصناعى على مكافآت وحوافز	١٥٠
٤٩	المهن المستخدمة التى لا يوفرها التعليم الفنى الصناعى	١٥١
٥٠	مواصفات شاغلى المهن المستحدثة	١٥٢
٥١	مشكلات تعوق المواءمة المهنية	١٥٣
٥٢	اسباب الإرتقاء بالمواءمة المهنية	١٥٤
٥٣	مقترحات عينة البحث من المشرفين	١٥٥
٥٤	إستجابات رجال التعليم حول العوامل المؤثرة فى المواءمة المهنية (مرتبة تنازليا	١٥٨
٥٥	أساليب وآليات الارتقاء بالمواءمة المهنية	١٦٠
٥٦	إجابات السؤال المفتوح	١٦١

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
١٨	المهارات المطلوبة لسوق العمل	١
١٩	الروابط الأمامية والخلفية للتعليم الفني في مصر	٢
٢١	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني (مشكلات ، قضايا (وسياسات وآليات)	٣
٧٥	وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم الفني الحالي	٤
٧٩	وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم الفني المقترح	٥
٩٠	التعليم الفني	٦
١٠٤	توزيع قوة العمل للحالة التعليمية	٧
١٠٥	توزيع البطالة طبقا للحالة التعليمية ٢٠٠٧	٨
١٠٨	توزيع المتعطلين طبقا للحالة التعليمية	٩
١١١	تطور عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر	١٠

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- أولا : أهمية موضوع الدراسة**
- ثانيا : أسس الدراسة ومنطلقاتها**
- ثالثا : تقرير مشكلة الدراسة**
- رابعا : منهج الدراسة وأدواته**
- خامسا : مفهوم الدراسة الرئيسي**
- سادسا : مجالات الدراسة**
- سابعا : تنظيم الدراسة**
- ثامنا : فريق البحث**

يستهدف هذا الفصل تحديد الإطار العام للدراسة الحالية من خلال تحديد مبررات جدارة الاهتمام بالتعليم الفني الصناعي وأسس الدراسة الحالية ومنطلقاتها ، وتقرير المشكلة البحثية وأهدافها ومنهج الدراسة وأدواته ، وتحديد مفهوم الدراسة الأساسي وهو المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفني الصناعي ، ومجالات الدراسة وحدودها ، وتنظيم الدراسة وفريق البحث .

أولاً : أهمية موضوع الدراسة :

يلحظ المتابع للتطور التاريخي ، والاتجاهات التربوية المعاصرة في شأن التعليم الفني والصناعي على وجه الخصوص ، مايلي :-

١- عبر فترات كثيرة من التاريخ آمن مربون بفلسفة تعليمية تربوية ، تعتبر النشاط العملي جزء ضروري وأساسي من أجزاء العملية التعليمية .

٢- صاحب الثورة الصناعية في القرن (١٩) تطوراً كبيراً في القيم والمفاهيم ، والتطبيقات العملية ، والرياضيات .. ومع بداية القرن (٢٠) حدثت تطورات جديدة ، حيث أنشئت مدارس العمل في ألمانيا ، ومدارس النشاط في الولايات المتحدة .

٣- إيماناً بأهمية التكنولوجيا في تشكيل معالم الحياة المعاصرة ، عمدت دول كثيرة الى تمهين التعليم العام بإدخال بعض مناهج التعليم الفني في خطط الدراسة للتعليم العام ، كخطوة على طريق تحديث التعليم .

٤- في ضوء التقدم التكنولوجي المتسارع، ودوره في تمدين المجتمعات حالياً تغيرت بعض نظريات التعليم ، من الطلب الاجتماعي عليه بهدف تلبية رغبات الأفراد المحرومين من التعليم الى توجهات أخرى ترى أن التعليم يجب أن يؤدي دوراً حيويّاً لسد احتياجات سوق العمل ، في هذا المجال ظهرت توجهات تدعو إلى حق التعليم من أجل العمل (١) . ان التربية في عالم الغد هي التي سوف تأخذ في حساباتها تحولات سوق العمل والعمالة ، وإعداد الأفراد في ضوء المهارات العملية التي تؤدي بالخريجين الى دخول عالم العمل والإنتاج لذا أصبحت مسألة تحديد متطلبات ومواصفات وشروط العمل ومهاراته ركيزة أساسية تربوية بل تعد بمثابة الهدف الإستراتيجي التربوي (٢) .

٥- وارتباطاً بالنقطة السابقة مباشرة ، فإن الاتجاهات المعاصرة في مجال التعليم الفني الصناعي بخاصة تشير على :-

- ضرورة إعادة النظر في فلسفة وأهداف التعليم الفني بعامة والتعليم الصناعي بخاصة (الرؤية والرسالة) .

- اعتبار المدرسة الصناعية وحدة تعليمية وتدريبية إنتاجية في آن واحد ، لذا يلزم الأمر تفعيل الشراكة بين التعليم وعالم العمل والإنتاج .

- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل الفني والمهني واليدوي ، والقدرة على التفكير والاستيعاب ، وإكساب المعارف والمهارات الأساسية وبخاصة العملية منها .

- تهيئة الخريج للتكيف مع مختلف المستويات المهنية ، وهذا يلزم التكامل بين التخصصات تبعا لأشكال الإنتاج وأساليب التشغيل وإحداث نوع من التكامل فى المنهج بين الجوانب النظرية والتطبيقية .

٦- يعد التعليم الفنى الصناعى البوابة الرئيسية التى من خلالها يمكن تغيير واقع الاقتصاد والعمل ، وعالم اليوم يؤكد أن من أهم أهدافه الوصول للعمل هذا مايفرضه التوسع فى إعطائه الأولوية للمهارات العملية والتطبيقية . وخير مثال فى هذا الصدد ، النموذج الآسيوى ، الذى حول الإستهلاك الى الإنتاج بل والمنافسة للدول المتقدمة .

٧- تعتبر قضية المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى من أهم التحديات فى هذا القرن - التى تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، من هنا تعاظمت أصداء الدعوة للبحث عن بدائل تساعد الخريجين لقبولهم فى سوق العمل (فى الداخل والخارج) . وعليه فإن نجاح هذا النوع من التعليم يكمن فى تزويد اسواق العمل بمخرجات نوعية وفنية تلبي احتياجاته من العمالة بالكم والكيف والمستوى .

٨- ونخلص مما سبق بأن التعليم الفنى الصناعى يكتسب أهميته من حقيقة الدور الذى يلعبه فى إعداد الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة عمليا للمساهمة فى برامج ومشروعات التنمية الصناعية بخاصة ، وذلك بإكسابهم المهارات العملية والمرونة والتكيف مع المهن ، ايضا تكتسب الدراسة أهميتها وجدارتها بالبحث عن ضرورة تقويم التعليم الفنى الصناعى من حيث الكفاءة الخارجية وبالأحرى من حيث مدى مواءمة خريجه للمهن المتاحة فى سوق العمل .

ثانيا : أسس الدراسة ومنطقاتها :

١/ يعتبر النسق التعليمى بمثابة المتغير الحيوى فى كل عمليات التغيير الإجتماعى ، فهو يؤثر ويتأثر بما يحيط به من أنساق ، وعليه فإن دينامية النظام الاجتماعى ووتيرتها شرط أساسى لأحداث قوة الدفع فى كفاءة نسق التعليم .

٢/ تواجه نظم التعليم ، وبخاصة الفنية منها مجموعة من التغيرات والتحولات تظهر فى شكل صراعات فى مجالات التفوق العلمى ، وفى الفضاء ، والألكترونيات والهندسة الوراثية والعلوم البيولوجية ، ويتحدد موقع ومكانة كل مجتمع على أساس مدى قدرته على التعايش مع حقائق هذا العصر من خلال الإعداد والتأهيل

والتنمية المستمرة للموارد البشرية ، وهذا يتطلب إحداث تغييرات فى أساليب وبنى وهياكل التعليم ، وممارسة التفكير العلمى ، بل حشد طاقات المجتمع لجعل التعليم استثماراً قومياً .

٣/ إن الإتجاهات المعاصرة فى مجال التربية لا تستهدف إعداد خريجى التعليم الفنى للعمل وممارسة مهن معينة فحسب ، بل ينبغى على التربية أن تجعل هؤلاء الخريجين قادرين على التكيف مع مختلف المستويات التى تناط بهم ، والتكامل باستمرار مع المهن تبعاً لتطور أشكال الإنتاج وظروف العمل .

٤/ تستحوذ نظم التعليم الفنى فى مصر على النسبة الكبرى من الحاصلين على الإعدادية للإلتحاق بها لحصولهم على مجاميع منخفضة ، وبذا تصبح مدخلات التعليم الفنى فقيرة فى إمكاناتها ، ومقبلة على نوع من التعليم دون إقناع أو رغبة ، وحتى بعد التخرج فإن خريجى التعليم الفنى لا يلقون قبولاً ورضاً لدى أرباب العمل .

٥/ يتعاضد صدى الإهتمام بقضية المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى ، كنتيجة لما أحدثته المتغيرات الدولية ، والتطورات العلمية والتكنولوجية من تغييرات جذرية إقتصادية وإجتماعية ساعد ذلك على خلق مهن جديدة وأساليب عمل جديدة ، وتآكل بعض المهن ، الأمر الذى أدى إلى زيادة الطلب على نوعية منتقاه من العماله المؤهلة والمدربة .

٦/ تعد المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى جزء من متطلبات التشغيل وصلاحيته ، كما تعد أحد مداخل رئيسة للحد من تفاقم مشكلة بطالة المتعلمين ، والمواءمة المهنية ليست هدفاً فى حد ذاتها إنما هى وسيلة للتغلب على كثير من مشكلات الإعداد المهني ، كما تسهم فى الحد من معوقات الأداء .

٧/ تبرز مكانة المواءمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى فى دراسات الكفاية الإنتاجية للتعليم كونها تتناول التطبيق العملى للإتجاهات والعلاقات المتصلة بالتعليم

كى يصبح أكثر قدرة على الإستجابة للإحتياجات التعليمية من ناحية ، ولأهداف المجتمع من ناحية أخرى .

٨ / تعتبر المواءمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى والتقنى من أهم تحديات القرن الحادى والعشرين والتى تواجه الدول على مختلف مستوياتها الاقتصادية ، لذا تعاظمت اصداء الدعوة بالبحث عن حلول ، وبدائل تساعد خريجى التعليم الفنى ، والصناعى على وجه الخصوص ، لقبولهم فى سوق العمل .

٩ / إزالة الخلل فى سوق العمل يعد خطوة اساسية على طريق إصلاح التعليم الفنى الصناعى ، وتفعيل عملية الإصلاح هذه فى إطار الإصلاح الاقتصادى بما يحفز القطاع الخاص لإيجاد فرص عمل حقيقية ، وبحيث يكون لهذا القطاع الدور المؤثرة فى إعادة بناء وهيكلة القوى العاملة وباعتباره المحرك الرئيسى للتنمية دون إغفال لدور القطاع العام .

١٠ / تتفاوت حدة المواءمة المهنية وابعادها من منظور القوة والضعف من بلد آخر ، ومن منظور السياسات الاقتصادية ومستويات التعليم الفنى ، وركائز النمو الاقتصادى ، ودرجة تحقيق أهداف التنمية فى مراحلها المختلفة .

١١ / تعد ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الفنى الصناعى فى مصر معوق أساسى فى طريق تحقيق المواءمة المهنية لخريجيه ، ومن مظاهر ذلك ضعف المواءمة المالية المخصصة بالقياس بالحاجات المتزايدة وعدم ارتباط هذا التعليم بعالم العمل والإنتاج بالكم والكيف والمستوى ، الأمر الذى أدى الى عدم تحقيق المواءمة المهنية لخريجيه الى تحديات ابرزها بطالة المتعلمين ومما يؤكد ذلك هو عدم تطابق المخرجات ومتطلبات هيكل العمالة فى القطاع الصناعى .

ثالثاً : تقرير مشكلة الدراسة :

أكدت الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت قضايا التعليم الفنى ، والصناعى على وجه الخصوص على أهمية تطوير هذا التعليم ، وتحسين نوعيته كى يكون قادراً على

المواءمة والتكيف مع التغيرات السريعة التى شملت جوانب الحياة المختلفة ، وذلك من خلال:-

- ضرورة تتبع خريجي نظم التعليم الفنى الصناعى ، بغية التعرف على المشكلات التى تعترض الأداء ، وحتى يمكن إجراء التعديلات اللازمة لتطوير هذا التعليم .
- من الأهمية بمكان تحقيق المواءمة بين خريجي التعليم الفنى والطلب عليهم كماً وكيفاً ومستوى للإرتقاء بالأداء ، ومن ثم زيادة إنتاجية العمل .
- التوصل إلى طريق يقود إلى حلول واقعية لمشكلات التعليم الفنى وبحيث تصبح مخرجاته مدخلات حقيقية فى برامج ومشروعات التنمية .

والمتابع لتلك الدراسات والبحوث يلحظ أنها إهتمت ببناء أطر فكرية ونظرية شاملة ، كما أنها لم تلق بالاً بالجوانب الأكثر عمقاً فيما يتعلق بالمواءمة المهنية ، وعلى الجانب الآخر فإن محاولات تقدير المعروض من التعليم الفنى والطلب المتوقع قد شابته إهمال بسبب توزيع المسؤولية بين مختلف الأجهزة مع ضعف وسائل التنسيق والتعاون المؤسسى بينها ، فى الوقت الذى كانت الحاجة تدعو إلى المواءمة بين التنفيذ وواقع الاحتياجات وتوقيت الحاجة إليهم الأمر الذى أدى إلى تضارب الأرقام لجانبى العرض والطلب .

بجانب ما تقدم فإن الإتجاهات المعاصرة فى مجال التعليم الفنى ، تؤكد على أهمية وجدوى إعادة النظر فى أهداف وفلسفة التعليم ، وأيضاً إحداث نوع من التوازن والتوافق بين النظرية والتطبيق ، وبخاصة فى مجالات إكساب المهارات وتنمية المعارف والقدرات ، وتكثيف الجهود الرامية لتصميم مصفوفة مهنية تسهم فى تحليل احتياجات سوق العمل حالياً ومستقبلاً .

إستناداً لما تقدم تأتى أهمية وضرورة بحث قضية المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى والتى تستهدف تحقيق الإستخدام الرشيد ورفع مستويات الأداء من هنا جاء إختيارنا لموضوع هذه الدراسة ألا وهو :

"المواءمة المهنية لخريجي نظم التعليم الفنى الصناعى - دراسة ميدانية"

لتوفير الإطار التحليلى المناسب الذى يمكن من خلاله معالجة المشكلات وتحديد الأبعاد والعوامل الحاكمة فى المواءمة المهنية على أسس علمية محايدة .
ومن ثم فإن هذه الدراسة تتمثل فى الإجابة على الأسئلة البحثية التالية :

- ١/ مامفهوم المواعمة المهنية لخريج التعليم الفنى الصناعى ؟
- ٢/ ما الاتجاهات المعاصرة فى التعليم الفنى الصناعى ، وماداخل تطوير هذا النوع من التعليم ؟
- ٣/ مواقع التعليم الفنى الصناعى (الصورة الكمية) ، وماموقع ومكانة خريجه فى قوة العمل المصرية ؟
- ٤/ مالمشكلات المرتبطة بالمواعمة المهنية ، وما أسبابها الرئيسة وما آليات الإرتقاء بالمواعمة المهنية؟
- ٥/ ما التوصيات العملية والمقترحات وآليات تنفيذها التى تكفل مزيداً من الارتقاء بمواعمة خريجى التعليم الفنى الصناعى للمهن ؟

وابعاً: منهم الدراسة وأدواته :

تتوقف دقة وكفاءة خطوات ونتائج الدراسة على الإختيار السليم والكفاء للمنهج والأدوات البحثية ، وبما يتسق وأهداف ومشكلة البحث ، لذا يستند الجهد المنهجى لهذه الدراسة على المنهج الوصفى .

فمن ناحية يهتم المنهج الوصفى بتجميع الحقائق والمعلومات ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة ومطمئنة . هذا ويعتمد هذا المنهج على أداة الإستبيان .

وتعد هذه الآداة أصيلة فى معالجة قضية المواعمة المهنية فى جانبى التوافق المهنى ، والتوجيه المهنى ، حيث يسأل الخريج عن أسلوب توظيفه ؟ وعما يقوم به ؟ وعن متطلبات وظيفته ؟ وعن المشكلات التى تواجه العمل . . الخ ، وتوجه الإستبيانات لمجموعات من المعلمين والموجهين بالتعليم الفنى ومجموعات من الخريجين والمسئولين عن تشغيل الخريجين .

بجانب ما تقدم فإن هذه الدراسة تقوم بتحليل المفاهيم المستخدمة ، وتحليل نظم التعليم الفنى الصناعى من خلال الوثائق والتقارير والتشريعات ، وتستخدم بعض الأساليب الإحصائية فى تحليل النتائج التى يسفر عنها تطبيق الإستبيان .

تتطلب المعالجة المنهجية لقضية المواعمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى توفر بيانات ومعلومات حول الاعداد والتهينة للعمل لدى المدرسة الفنية الصناعية ، وأيضاً حول شروط ومتطلبات المهن فى سوق العمل .

ومما لاشك فيه أن هذه البيانات والمعلومات تختلف باختلاف طبيعة العمل (المهن) لذا تتعدد أساليب جمع البيانات والمعلومات .

بجانب ماتقدم يتطلب الأمر الإستعانة بالنماذج ذات الصلة باستخدام مؤشر (مقياس) المواعمة المهنية للخريجين ، ومن بين تلك النماذج ، مايلي :-*

أ - نموذج ثورنديك THORNDIKE ، ويهتم بالسمات الجسمية والإدراكية والعقلية والاجتماعية ، والإنفعالية ، والميول ... التى يتطلبها أداء العمل . ويمكن الإستعانة بهذا النموذج فى دراسات تحليل خصائص العمل .

ب - نموذج لانهام LANHAM وهو يختص بتحليل الأعمال الكتابية ، ويستعين بإستمارة بحث متضمنة (٢١) سؤالاً ، تخدم أى عمل يراد تحليله .

ج - نموذج سكوت SCOTT ، ويهتم بتحليل العمل / العامل فى الشركات الصناعية حيث يعتمد على إستمارة استبيان ، تحتوى على (١٤) سؤالاً تشتمل على مواصفات العمل ، ونوع التعليم المناسب ، وإصابات العمل ، مدى الإستجابة للملاحظات والتوجيهات ، وكيفية إستخدام الآلات ، ودرجة صيانتها ، ومعدل الأعطال ، وتحسين العمل وتجويده ...

د - دليل فيتليس VITLES ، وهو مقياس من (٥) درجات ، قليل الأهمية ، غير هام ، كبير الأهمية ، هام للغاية - لكل سمة من سمات العمل من حيث (المهارات - القدرات ، اللازمة لأداء الأعمال ، وترجع أهمية هذا المقياس فى تسهيل تجميع الأعمال التى تستلزم أنماط متشابهة من السمات فى المجموعة المهنية المماثلة .

هـ - إستمارة الكفاءة الإنتاجية ، إستندت فى بنائها على دليل فيتليس ، واحتوت كل سمة من السمات الجسمية والنفسية على (٥) درجات (عدد السمات ٤٨ سمة) .

وتأمل الدراسة الحالية أن تؤدى النتائج المستفاد من الميدان الى مزيد من المواعمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى للمهن المتاحة فى سوق العمل حالياً ومستقبلاً ، للإرتقاء بكفاءة وفعالية التعليم الفنى الصناعى فى مصر .

وإستناداً لأهداف الدراسة الميدانية ، وإمكان تحقيقها تم بناء وتصميم وتطبيق الاستبيانات الثلاثة الموجهة الى عينات ثلاث من الخريجين ومن المشرفين عليهم ومن رجال التعليم . وإستهدفت تلك الاستبيانات الثلاثة التعرف على العوامل المؤثرة فى المواعمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى من وجهة نظر أفراد

* نسوقى حسين عبدالجليل ، الكفاءة الخرجية للتعليم الثانوى الصناعى فى مصر ، دراسة تتبعية لبعض خريجيه ، ماجستير ، تربية عين شمس ، ١٩٨١

العينات الثلاث ، وتم تصميم الاستبيانات بطريقة تسمح بالحصول على الحقائق والبيانات والمعلومات الواقعية التى تتعلق بالمواعمة المهنية للخريجين .

خامسا : مفهوم المواعمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى :

تقاس جودة مخرجات نظام التعليم الفنى الصناعى ، بمؤشر الكفاءة الإنتاجية ، وذلك من خلال مؤشر الكفاءة الداخلية بصورها الثلاث الكمية ، والنوعية ، والكفاءة المرتبطة بالتكاليف ، وأيضا من خلال مؤشر الكفاءة الخارجية ومؤشرها المواعمة المهنية بصورها الثلاثة : المواعمة العددية (الكمية) ، والمواعمة النوعية ، والمواعمة التنوعية : (١) والمواعمة المهنية ، يمكن إختزالها فى التساؤل التالى :-

إلى أى مدى يمكن لنظام التعليم الفنى الصناعى أن يفى باحتياجات التنمية ، وسوق العمل ، من العمالة الفنية التى يوفرها بالكم والكيف والمستوى المطلوب حاليا ومستقبلا؟ وتعنى المواعمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى الصناعى ، وضع الخريج المناسب فى الوظيفة / المهنة المناسبة ، وفقا لامكانياته ومؤهلاته ، وخصائصه الذاتية والنفسية والاجتماعية .. معنى ذلك أن المواعمة المهنية تهدف إلى مواعمة الخريج لممارسة مهنة معينة تناسب ميوله وإستعداداته وقدراته ، وتوجيه مسار الخريج لممارسة هذه المهنة بكفاءة وإقتدار .

أما عن أشكال المواعمة المهنية فهى كما يلى :- (٢)

- الشكل الأول - المواعمة المهنية الكمية (العددية أو الرقمية)
- الشكل الثانى - المواعمة النوعية .
- الشكل الثالث - المواعمة التنوعية .

أما المواعمة الكمية ، فتتمثل فى مدى توافق حجم مخرجات التعليم الفنى الصناعى (عرض التعليم)، مع احتياجات العمل والإنتاج (الطلب) ، وتحقق هذه المواعمة على نحو سليم ، عندما تتوافر نظم معلومات الموارد البشرية ، وتوفير أساليب الاختيار والتوجيه المهنى ، وتوفير أساليب التشغيل (التوظيف).

فى حين تتمثل المواعمة النوعية ، فى مدى توافق تخصصات الخريجين وبما تتضمن من كفايات مكتسبة من خلال التعليم الفنى والتدريب المهنى ، ومتطلبات وشروط المهن (الأعمال) المتاحة ، ويتحقق هذا النوع عن طريق المنهج الدراسى، والتدريس الفعال ، والتدريب العملى والمهنى المتوافق مع عالم العمل والإنتاج .

بينما تعنى المواعمة التنوعية (٣) ، فى مدى تجاوب (مرونة) عمليات التهيئة الطلابية للعمل من خلال التعليم الفنى والتدريب المهنى - مع التطورات والمتغيرات

والمستجدات التى تطرأ فى سوق العمل . وتعين نظم المعلومات البشرية فى تحقيق هذا الشكل من الموازنة المهنية ، بحيث يستطيع الخريج التكيف مع تلك المتغيرات فيتمكن من إكتساب كفايات ومهارات جديدة تناسب التغيرات التى تطرأ على مجال العمل او المهنة التى يمارسها ، ومساعدته على إنماء وتقبل صورة جيدة لذاته متلائمة مع دوره فى عالم العمل ، وأن يضع نفسه بإستمرار فى أفضل موقع يناسب تعليمه وإعداده .

وثمة مجموعة من العوامل المساعدة فى تحقيق الموازنة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى - موضوع هذه الدراسة - وتتمثل فى البحوث التربوية وفى تطبيق معايير الجودة الشاملة لمكونات منظومة التعليم ، وتوعية الرأى العام والفاعلين فى السياق التعليمى ، وأصحاب المصالح بدور وأهمية وجدوى التعليم الفنى الصناعى فى التنمية ، وفى تطوير الإدارة المدرسية والتعليمية وفى حزمة من القوانين والتشريعات التى تسر تنشيط العلاقة بين التعليم الفنى وعالم العمل والإنتاج .

- وتتأثر الموازنة المهنية بمجموعة من العوامل من أهمها :- (٤)
- تأثير العولمة وإمتداداتها .
- إحلال مفهوم التعليم مدى الحياة بدلا من التعليم للتعليم أو التعليم للعمل .
- جدلية العلاقة بين الموقع والمرجع .
- مدى إنضباط الطلاب وإدراكهم للمسئولية .
- مدى قدرة الطلاب الجدد على التكيف مع شعب التخصص .
- آلية متابعة الطلاب وضبط الإنتظام فى الدراسة .
- التوزيع على التخصصات وفقا لاستعداد الطلبة ورغباتهم
- وجود معلومات واقعية وحديثة عن المهن فى سوق العمل .
- التدريب العملى فى موقع العمل و/أو الورش و/أو فى المدارس ...الخ.

سادساً : مجالات وحدود الدراسة :

- أجريت الدراسة الميدانية بمحافظة القاهرة ، وتم إختيار خمس شركات صناعية روعى فى إختيار العينة الإستطلاعية مايمثله الناتج الصناعى المحلى الإجمالى ، والأنشطة الاقتصادية التى سجلت أعلى قيمة إنتاجية . وعليه ، تم إختيار خمس مفردات عشوائية (اكتفى بها فى العينة الإستطلاعية) (لاعتبارات الوقت المسموح للبحث) هذه الشركات هى :-

- العامة للبرتول
- مصر/ حلوان للغزل والنسيج
- اوليمبك جروب
- ممفيس للأدوية
- بسكو مصر
- كما تم اختيار خمس مدارس فنية صناعية هي :-

عدد

(٢) مدرسة تعليم صناعى نظام السنوات الثلاث

(١) مدرسة لكل من :-

- التعليم الفنى نظام السنوات الخمس .
- التعليم المهنى نظام السنوات الثلاث .
- مبارك - كول نظام السنوات الثلاث .

وتم توجيه أداة الاستبيان لثلاث عينات من المبحوثين وهم :-

١- خريجو التعليم الفنى الصناعى الذى يعمل بالشركات الخمس السابقة

٢- المشرفون على تشغيل هؤلاء الخريجين.

٣- رجال التعليم بالمدارس الخمس السابقة .

سابعاً : تنظيم الدراسة :

تحتوى هذه الدراسة على ستة فصول رئيسة هى على النحو التالى :-

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ، ويشمل أهمية موضوع وأسس الدراسة

ومنطلقاتها وتقرير المشكلة البحثية ، أهدافها ، ومنهج الدراسة

وأداته ، وتحديد مفهوم المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى

الصناعى ، ومجالات وحدود الدراسة ، وتنظيمها، وفريق البحث .

الفصل الثانى : المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى ، ويركز على

مقومات المواءمة المهنية للخريجين ، والعوامل المحددة فى تحقيق

المواءمة المهنية .

الفصل الثالث : مداخل تطوير التعليم الفنى الصناعى ، ويحتوى على ثلاثة مداخل :
الأول : عن الاتجاهات المعاصرة ، والمدخل الثانى : عن تحقيق
الجودة فى التعليم الفنى الصناعى ، والثالث : فى تطوير إدارة
التعليم الفنى الصناعى .

الفصل الرابع : واقع التعليم الفنى الصناعى وموقع ومكانة خريجيه فى قوة العمل:
ويتضمن محورين رئيسيين هما ، واقع التعليم الفنى الصناعى
(الصورة الكمية) والمحور الثانى ، عن قوة العمل والتعليم الثانوى
الصناعى .

الفصل الخامس : عن إجراءات الدراسة الميدانية ، وتحليل نتائجها ، وهى فى
محورين أساسيين ، الأول عن إجراءات الدراسة الميدانية ،
والمحور الثانى عن عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية .

الفصل السادس : نتائج وتوصيات الدراسة : ويتضمن مجموعة النتائج التى اسفر
عنها التحليل النظرى والميدانى ، وايضا التوصيات والمقترحات ،
واخيرا آليات تحقيق المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى
الصناعى .

ثامناً : فريق البحث

أ - من داخل المعهد :

أ.د. دسوقي عبدالجليل	(باحث رئيسي)
أ.د. أ.د. زينات طبالة	(عضوا)
أ.د. إيمان الشربيني	(عضوا)*
أ.د. إيمان منجى	(عضوا)
د. محمد حسن توفيق	(عضوا)

ب - من خارج المعهد :

أ.د. همام بدر اوى زيدان (تربية الأزهر)	(عضوا)
أ. مختار مرسى (قطاع التعليم الفنى	(مستشاراً)

ج - مهام فنية وسكرتارية :

أ. أحمد هاشم	(ترجمة)
أ. سعيد المداح	(حاسب آلى)
م. الهام ابوالمعاطى	(النسخ)
م. ليالى عبده	(النسخ)

- (١) Lakes, R., Critical Educational For work
Multidisciplinary Approaches Social and policy Isseus
in Education U.S. New Jersy, ١٩٩٤. pp.١٤-١٦.
Johnson S.D. and Evans, J. , Advanced Technology
and work force :An Evolving Agenda for Instructor
preparation, Illois unv. May: ٣/٤, ١٩٩٠.
- (٢) Peteman, D. Measuring the Economic Benefits of
community college Attendance using commity College,
unployment Insurance and state Agency Date, los
Angelis. C.A., ١٩٩٩ P.٦٠

(٣) دسوقى عبدالجليل ، الكفاية الخارجية للتعليم الثانوى الصناعى فى مصر مرجع
سابق ص ٢٥ .

(٤) المرجع السابق نفسه .

- (٥) World Bank, Excellence and Innovation In secondary
Education In El savador, ٢٠٠٧.
- (٦) Ibid.

الفصل الثانى

المواءمة المهنية

لخريجى التعليم الفنى الصناعى

مقوماتها ، محدداتها

مُهَيَّنًا

يتعرض نظام التعليم الفنى إلى مشكلات من داخله و/أو من خارجه ، هذه المشكلات متشابهة ومتداخلة ، تؤثر جميعها على إنتاجية التعليم ، وهنا توصف كفاءة النظام التعليمى داخليا وخارجيا بمدى قدرته على مواجهة المشكلات التى تواجهه ، ومن ثم مدى مواهبة خريجيه المهنية لمتطلبات وشروط سوق العمل بالكم والكيف والمستوى المطلوب .

ومشكلة المواهبة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى ترتبط أسبابها بكفاءة نظام التعليم الداخلة و/أو الخارجية منها جمود المناهج وتخلفها ، وضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل ، والفصل التام بين النظرية والتطبيق ، وقصور فى عمليات التوزيع والتوجيه المهني ، وفى تدنى مستوى أداء بعض المعلمين والموجهين الفنيين ، فضلا عن قصور فى عمليات التمويل وإنعكاس ذلك على عمليات التدريب العملى... الخ .

وعلى الجانب الآخر فإن أى نظام تعليمى يعانى من مشكلات وصعوبات ناجمة عن حراكه وتفاعله مع المجتمع ، وأيضا تفاعل مكوناته بعضها البعض ، ذلك أن التعليم كنسق اجتماعى جزء من النظام الاجتماعى العام ، وعليه فإن عوامل ومسببات المواهبة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى تكمن بالدرجة الأولى فى العوامل النظامية أى المرتبطة بنظام التعليم ، وعوامل أخرى ترتبط بواقع المجتمع والثقافة السائدة فيه .

ويستهدف هذا الفصل إلقاء مزيد من الضوء على الجوانب التالية :

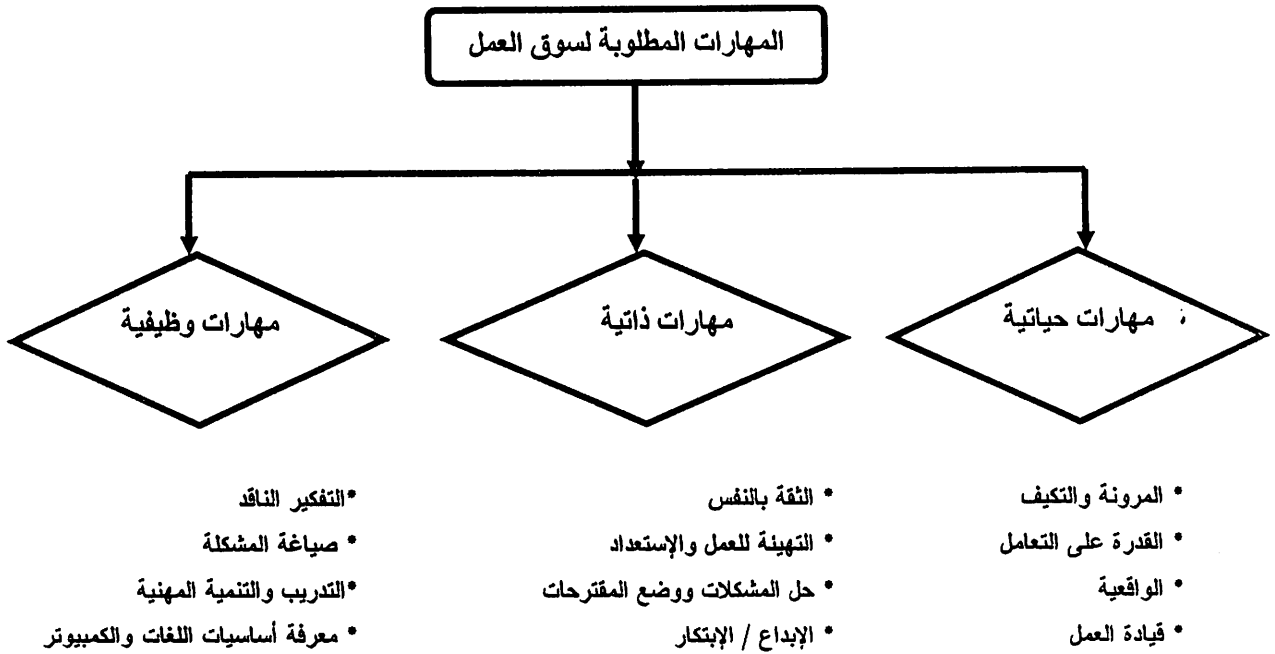
- ١ - مقومات المواهبة المهنية .
- ٢ - محددات المواهبة المهنية .

أولاً : مقومات المواهبة المهنية :

١/ المواهبة المهنية ليست هدفاً فى حد ذاته ، إنما هى وسيلة للتغلب على كثير من مشكلات تمكين خريج التعليم الفنى للعمل ، وإتقانه . وعليه فإن تحقيق المواهبة المهنية يؤدى إلى الارتقاء بالأداء . وهنا تأتى أهمية تحليل العمل / العامل ، من حيث تحديد العمليات والواجبات والمسئوليات والظروف التى يؤدى بها العامل العمل ، وما يتطلبه سوق العمل من مهارات . (١) ، وتتمثل فى :-

- مهارات حياتية
- مهارات ذاتية
- مهارات وظيفية

والشكل التالى (١) يوضح المهارات المطلوبة لسوق العمل .



/٢

تعاظمت أصداء الاهتمام بمسألة المواءمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى ، كنتيجة لما أحدثته المتغيرات الدولية ، والتطورات العلمية والتكنولوجية من متغيرات جذرية فى الاقتصاد والاجتماع...الخ ساعد على خلق مهن جديدة ، وتآكل مهن أخرى ، الأمر الذى أدى الى زيادة الطلب على نوعيات جديدة منتقاه من العمالة ، والعمل على تحقيق المواءمة المهنية لديها .

٣/ ان تطبيق المواءمة المهنية وتحقيقها على نحو سليم ، يعكس الاختيار الكفء للعامل عند ممارسته لمهنته ، كما وأن التدريب المهنى ، يعد أحد مقومات رئيسة للمواءمة المهنية ، إذ يساهم فى عمليات الإعداد والتكوين المهنى للخريجين ، من خلال إكسابهم المهارات والقدرات وتعديل السلوك نحو العمل اليدوى ، بما يسهم فى الوفاء باحتياجات سوق العمل، والصناعة، كما يحد من الخلل الموجود فى العرض التعليمى من ، زيادة بعض التخصصات ونقص فى البعض الآخر ، وبالتالي يسهم فى خفض نسب البطالة بين المتعلمين ، ولتحقيق الدور المنوط بالتدريب المهنى كما يجب ، فلا بد من التغلب على مشكلات البنية التحتية للتدريب ، وتدعيم نظم التوجيه المهنى (٢) .

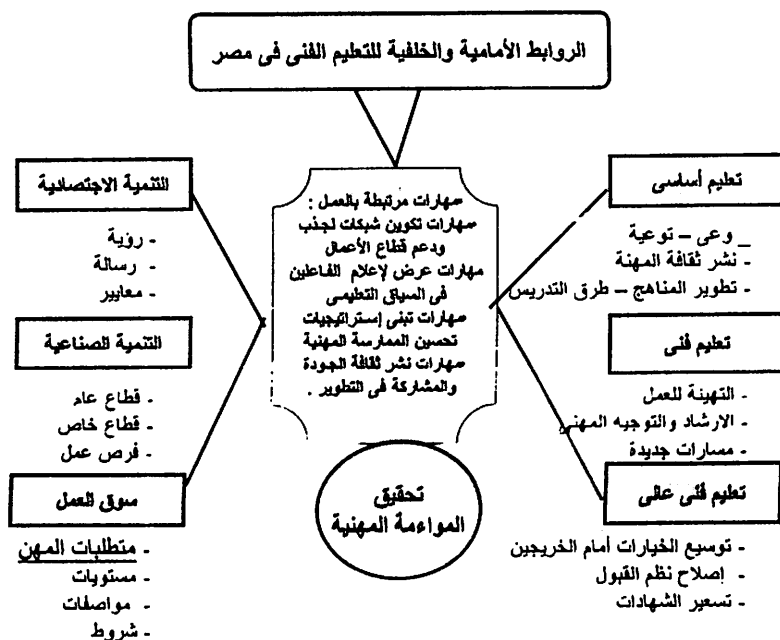
٤/ تتمثل إرهاصات المواءمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى ، فى ترشيد القبول بالتعليم الفنى ، ومن خلال خلق الاهتمام بتشجيع الطلبة ذات المجاميع العالية للالتحاق بهذا التعليم

وكذلك توطيد الشراكة بين التعليم الفني الصناعي وعالم العمل والإنتاج (قطاع عام وقطاع خاص) .

وهنا تأتي أهمية خلق الاهتمام والرعاية لدى الأطفال في مراحل تعليمهم الأولى نحو العمل اليدوى ، وبث النشاط المدرسى المبكر ، وتحقيق مبدأ التعليم للحياة وتهيئة التلميذ لشروط ممارسة العمل من طور مبكر ، وتكوين المواقف الصحيحة لديه . كما يتطلب الأمر توسيع الخيارات أمام خريجى التعليم الفني للإلتحاق بالتعليم العالى ومواصلة التعليم . من هنا يجب مراعاة إعادة النظر فى نظم القبول بالتعليم الجامعى وفى مسألة تسعير الشهادات ، ويجب أيضا أن يكون كل ذلك منعكسا بشكل أو بآخر فى رؤية ورسالة معايير التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفى قطاع التنمية الصناعية وفى متطلبات المهن فى سوق العمل .

وهنا يتطلب الأمر توفير حزم من البيانات و المعلومات والمؤشرات التى تتصل بعملية الإعداد والاختيار والتوجيه المهنى (٣) .

والشكل رقم (٢) يوضح الروابط الأمامية والخلفية للتعليم الفني فى مصر



٥/ ان مساعدة الخريج على إنماء وتقبل صورة إيجابية لذاته ، ومتلائمة لدوره فى عالم العمل ، وفى مساعدته فى أن يضع نفسه وباستمرار فى أنسب وضع يناسب تعليمه لهو من أهم مقومات تحقيق المواءمة المهنية ، من هنا تكمن أهمية التأكيد

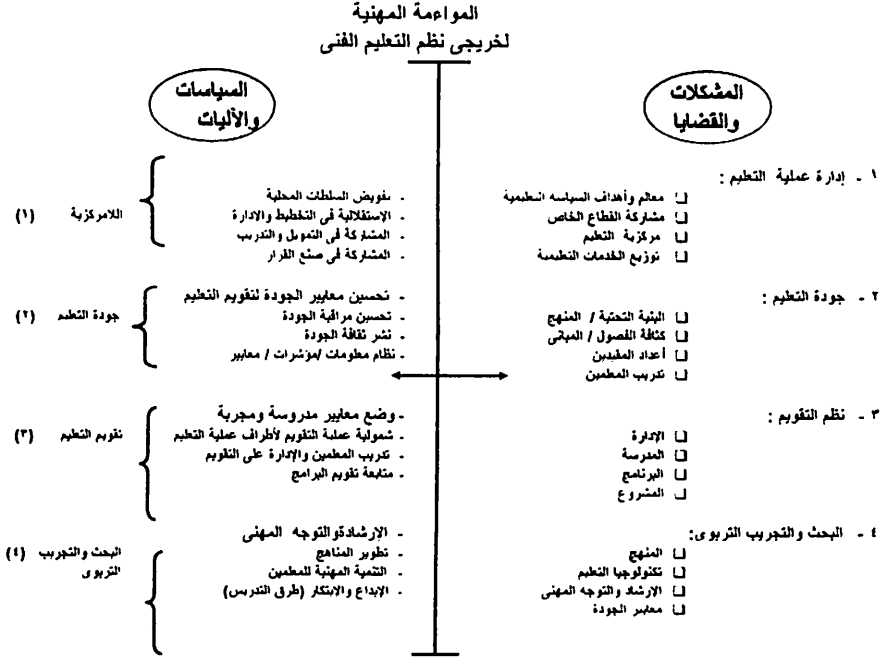
على ثقافة المهارة والاتجاهات الإيجابية نحو العمل اليدوى ، لإمكان تهيئة الخريج الى الدخول الى سوق العمل بارتياح (٤) .

٦ / يعد تحسين نوعية وملاءمة وتنافسية التعليم الفنى الصناعى من متطلبات تحسين بنية التعليم الفنى ، وتحقيق مستوى مرتفع من التكامل بين نظم التعليم الفنى من جانب ، وبين نظم التدريب المهنى من جانب ثان ، وبينها وبين التعليم الفنى والعالى من جانب ثالث ، ذلك من أجل تطوير الكفايات الأساسية ، وتعزيز المواد الدراسية المحورية ، والاهتمام بتكنولوجيا التعليم ، وتهيئة المناخ الاجتماعى المدرسى لتحقيق تعليم فنى صناعى كفاء من خلال معلم علمى وعملى جيد ، أيضا الاهتمام باستراتيجيات التعليم مع الاهتمام بالإدارة التعليمية والمدرسية ، ونظم التقويم الفعال لتحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة فى المواءمة المهنية للخريجين .
أنظر شكل (٢) .

٧ / يتطلب الجهد المنهجى الذى يستهدف الإرتقاء بالمواءمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى النظر إلى مسألة المواءمة المهنية من حيث :
- أنها قضية فنية مرتبطة بالجانب التعليمى تخص المنهج الدراسى ، وطرق التدريس والتدريب العملى . ونظم التقويم ، وأسلوب القبول بالتعليم الفنى وإعداد وتنمية المعلم الفنى (العلمى والعملى) .
- أنها قضية محورية ذات علاقة وثيقة بجذور اجتماعية وثقافية وتاريخية واقتصادية وسياسية ... الخ .

لذا يستند الجهد المنهجى لدراسة المواءمة المهنية الى حشد من التخصصات سواء للمشاركة فى صنع السياسات ووضع الإستراتيجيات وفى المشاركة فى عمليات تخطيط وتنفيذ وتقويم المواءمة المهنية من أجل التعرف على مشكلاتها وقضاياها ، وايضا السياسات والآليات التى يمكن تفعيلها للحد من تلك المشكلات .
والشكل رقم (٣) يوضح المشكلات والقضايا ، والسياسات والآليات اللازمة لمدرسة المواءمة المهنية .

شكل رقم (٣)



٨ / من المفيد جداً ، لتحقيق مواطنة مهنية سليمة ، إعادة النظر في بنية المدارس الفنية الصناعية ، وهياكلها ، ونشر ثقافة الجودة لكل عناصر منظومة التعليم وبين العاملين في السياق التعليمي ، وأصحاب المصالح ، وهذا كله من أجل خفض معدلات المقاومة للتغيير والتطوير ، وتحقيق مطابقة أكثر نضجا لمتطلبات ومهارات العمل وبين مهارات ومعايير ينبغي توافرها في خريج التعليم الفني الصناعي من هذه المواصفات :

- أن يتصف الخريج بمهارات متخصصة تبنى على قاعدة مهارية عريضة .
- تأسيس جسور قوية بين عالم التعليم وعالم العمل .
- إن تطوير المهارات تستند على تعدد مصادر المعرفة كما ونوعاً ، وأيضاً الإجابة على كيف نستثمر مائعه ، وكيف نتعلم ، وماذا نتعلم ؟
- زيادة دور المجتمع المدني في تأهيل وتطوير المهارات .
- سيادة فكرة أن المصنع أو الورشة وحدة تدريبية وإنتاجية في آن واحد .
- تحسين القدرات والكفايات التنافسية للخريجين .

٩ / أن أحدث نوع من التكامل بين التعليم الفنى الصناعى وعالم العمل يسهم كثيراً فى تحقيق المواءمة المهنية ، ومن أهم مظاهر ذلك التكامل هو صياغة توليفة من أفضل الممارسات ذات العلاقة بالمنهج الجيد ، وطرق التدريس الفعالة ، وفى التوجه المهنى المدرسى ، وفى تطبيق التدريب العملى فى المصنع أو الورشة ، وفى تحديد معايير التعلم ، وفى التقويم النهائى . كل ذلك يدفع للبحث عن تعليم فنى جديد ، لعل أبرز ملامحه هى كما يلى :-

- أن يكون هذا النمط نظام فرعى من نظام أكبر محوره التنمية البشرية.
- تعليم يحفز طلابه على الإبداع والإتصال بمصادر المعرفة ، وتحسين إنتاجية القوى العاملة وأدائها .
- تعليم يمتلك القدرات العلمية والمهارات التطبيقية والممارسات الإبداعية والاتجاهات المهنية السليمة .
- تعليم يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف وإملاك المهارات والمعارف .
- تقديم صيغ وأساليب تعليمية مرنة فى مرحلتى التعليم الأساسى والثانوى تكفل تحقيق المواءمة المهنية .
- تشبيك التعليم بمراحله ومستوياته ونوعياته بما يدعم ويقوى العلاقة بين مؤسسات التعليم الفنى وعالم العمل بما يدفع بعمليات تطوير الصناعة ويرفع من مستوى قدرتها التنافسية .

١٠ / إتاحة نظم معلومات واقعية عن سوق العمل على أن تتضمن مؤشرات ومعايير وخصائص يجب توافرها فى الخريج ، أيضا إجراء بحوث ودراسات حول سوق العمل وتحديد إحتياجاته من خلال المسوح الميدانية ، من أجل تعزيز محتوى برامج التعليم وقيام دراسات أخرى عن تتبع الخريجين ، ودراسات عن الكلفة / العائد ، الفاعلية (٥) .

١١ / كفاءة قدرة قوة العمل المتعلمة على المنافسة فى ظل الأسواق العالمية والتكنولوجيا المعاصرة ، يعد من أهم شروط تحقيق المواءمة المهنية ، وهنا من الأهمية بمكان مشاركة الأطراف ذات العلاقة بالتعليم الفنى من ممثلى الغرف الصناعية والتجارية والاتحادات والروابط المهنية والنقابات العمالية ، فى مجال صنع السياسات والإستراتيجيات لاسيما وأنهم يمثلون المستفيدين من الخريجون والمتبحرون للفرص المناسبة للعمل (١) .

المحددات المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى

تتعدد وتتنوع المحددات المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجي التعليم عموما ، والتعليم الفنى خصوصا ، باعتبار أنها قضية محورية متعددة الجوانب ، ومتشابكة الأبعاد ، فمنها ماهو سياسى ، ومنها ماهو ثقافى ، ومنها ماهو اقتصادى واجتماعى ، وما هو تعليمى ، وغير ذلك من جوانب وأبعاد .
وسوف يتم التعرض لأهم محددات تلك الجوانب وما يتعلق بكل منها على النحو التالى :

أولا : المحددات السياسية المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى :

من المؤكد أن المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى إنما تتأثر بشكل واضح بطبيعة ونوعية النظام السياسى ، واتجاهات ورغبات القوى والجماعات الفاعلة وأصحاب المصلحة والتأثير فيه وما يوجه سلوكه السياسى من قيم ومبادئ ، وما يهدف إلى تحقيقه من غايات ، وما يوظفه فى سبيل ذلك من وسائل وأساليب ، ومن بين أهم المبادئ السياسية ذات العلاقة المباشرة بهذا المجال هو مبدأ العدالة الاجتماعية ، وتبعاته التى تتأكد من خلال التوزيع العادل للموارد والإمكانات ، والخدمات ، بين المواطنين بغض النظر عن أية اعتبارات سياسية (كالإلتواء الطائفى أو الحزبى وغيره) أو إجتماعية أو إقتصادية مثل مستوى الدخل ، أو مستوى المعيشة ، أو المستوى الثقافى ، أو جغرافية (الريف أو الحضر أو المناطق العشوائية داخل وعلى أطراف المدن) وغير ذلك من عوامل .
ومن هنا يتأكد القول بأن المواءمة المهنية ليست مجرد عملية فنية بحتة فحسب ، أو قضية تعليمية أو اقتصادية مهمة وفقط ، ولكنها بالإضافة إلى ذلك فإن خطوط تماس عناصر مجالها الفنى إنما تتقاطع بوضوح وفى أماكن متعددة مع عناصر مجالها السياسى ، بظروفه وتداعياته ، وعوامل استقراره ، أو عدم استقراره ، وتوجهاته العامة ، وتلك العوامل المؤثرة فى تلك التوجهات سواء أكانت محلية أم إقليمية أم عالمية ، وسواء أكان التأثير يعبر عن قنوات واختيارات ذاتية ، أم كان بسبب ضغوط وشروط وإملاءات (٧) .

ونظرا لأهمية محددات المجال السياسى المؤثرة فى المواءمة المهنية ، وما يرتبط بها من عمليات فإنه يمكن تحديد بعض أهم تلك المحددات فيما يلى : —

١. صنع وإقرار السياسات .. بين الموضوع .. والغموض ..

إن المتتبع لعمليات صنع وإقرار السياسات على مستوى الوزارات ، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا المتعددة الجوانب والآليات والتي يتجاوز حدود التعامل معها إختصاصات وزارة واحدة أو إثنين، مثل قضية المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني ، يلحظ غموضا وضبابية في كثير من جوانب السياسات المعلنة لتلك الوزارات ، وربما يرجع ذلك إلى سببين رئيسيين : -

- أولهما ، يعود إلى كون هذا المستوى من السياسات يتمحور عادة حول غايات، وأهداف تتسم بالعمومية ، دون تحديد للوسائل والأساليب التنسيقية أو التشغيلية ، حيث إن مثل هذه الأمور قد تتضمنها - في أحسن الأحوال - إستراتيجيات ، وخطط تكون أكثر إنتشارا بين التنفيذيين .
- ثانيهما ، يعود إلى تركيز عمليات صنع القرار لدى المسئول السياسى (الوزير) ، فضلا عن عدم إستقرار تلك السياسات إما بسبب إختلافها باختلاف شخصية الوزير ، أو بسبب تضارب القرارات ذات العلاقة بوضع السياسات موضع التنفيذ داخل الوزارة أو الوزارات المعنية .

ومن هنا كانت أهمية تحليل ،وتفسير الغايات والأهداف العامة في مضمون السياسات الوزارية إلى أهداف أقل عمومية وأكثر إجرائية ، مع تحديد لبعض وسائل واساليب تنفيذها سواء داخل الوزارة ذاتها ، أو بالتنسيق مع وزارات أخرى معنية ، وتحديد آليات التنسيق ، وذلك حتى يمكن التمييز بين الغايات والأهداف ذات الطبيعة السياسية (والتي غالبا ماتكون معيارية) ، وتلك التي تستهدف تطورا وتحسينا فى القضايا والجوانب الفنية التخصصية المرتبطة بطبيعة ووظائف ومسئوليات كل وزارة على حده (والتي غالبا ماتكون إمبريقية وواقعية وأدائية) (٨).

٢ - صنع واتخاذ القرار .. بين السياسى .. والفنى ..

جرت العادة فى مصر ، وفى كثير من الدول النامية ، أن تتركز عمليات صنع وإتخاذ القرارات فى الوزارات المعنية ، فى شخصية الوزير باعتباره ممثلا للسلطة السياسية فى وزارته(بغرض تركز سلطة صنع القرارات أو السيطرة الكاملة عليها وتوجيهها) ، وفيما يتعلق بمفهوم وقضية متشعبة ومتعددة الجوانب وتدخل فى إختصاصات العديد من الوزارات والمؤسسات المتنوعة، كالمواءمة المهنية لخريجي التعليم

الفنى ، فإنه يمكن الجزم بغياب التنسيق فيما بين تلك الوزارات ، والمؤسسات حول إمكانية تحقيق هذه المواءمة ، وإن قيل بوجود تنسيق فإنه قد يقتصر على عدد من اللجان الفنية التى سرعان ماتجتمع ، لتنفض ، مصدرة عددا من التوصيات أو المقترحات . دونما تنسيق على مستوى الوزراء ، أو مجلس الوزراء لإتخاذ قرارات سياسية ، وإن صدرت قرارات فلا يتم تفعيلها على مستوى الوزارات المعنية ، ربما لعدم قناعة بعض الوزراء أو لعدم إمكانية التطبيق فى وزارات البعض الآخر ، أو لتعارض القرارات الجديدة ذات العلاقة ، مع قرارات أو لوائح أو إجراءات أخرى مطبقة بالفعل وأصبحت مألوفة وروتينية داخل هذه الوزارات والمؤسسات جميعا ، وفى ضوء هذه الخبرات غير الإيجابية ، فإن كثيرا من القرارات الفنية يتم تأجيلها كثيرا حتى يكون للقرار السياسى فضل السبق ، والمفاجأة ، فى الوقت الذى لا تكون فيه عمليات الصنع الفنى للقرار لازمة بالضرورة لإتخاذ القرار السياسى (٩).

٣. الأولويات والبدائل .. بين الاختيار .. والإجبار ..

فى ضوء ماسبق الإشارة إليه فى العنصرين السابقين من تمرکز لسلطة القرار ، والغموض وعدم التمييز والخلط بين الغايات ذات الطابع السياسى ، والأهداف ذات الطابع الإجرائى ، فإن ذلك يترتب عليه ، أن القادة التنفيذيون فى مختلف المجالات ذات العلاقة بوضع الإستراتيجيات ، والخطط ، والمسئولين عن الملفات الكبرى ، والقضايا الفنية المعقدة ، غالبا مايلجأون إلى تحديد أولويات ، وبدائل ، وأساليب تستهدف تحقيق الأهداف ، تكون متوافقة بالدرجة الأولى مع التوجهات السياسية للوزير المختص – تصريحاً أو تلميحاً ، حتى ولو لم تكن مستندة إلى أسس ومعايير فنية ، وما على هؤلاء القادة والمسئولين إلا وضع بعض الرتوش الفنية على تلك التوجهات إن استطاعوا ، لتصبح مجرد واجهة فنية لمضامين سياسية (غايات عامة / شعارات خالية من الواقعية / مسكنات ...) فى الأساس (١٠).

٤- البيانات والمعلومات .. بين الحيادية .. والتنسيب ..

من المتعارف عليه موضوعيا إن عمليات صنع واتخاذ القرارات ، أو صنع وإقرار السياسات فى أى مجتمع من المجتمعات ، أو فى أى مؤسسة من مؤسساته ، ينبغى أن تتم فى ضوء توافر البيانات ، والمعلومات ذات العلاقة، بالكم والنوعية ، والحيادية المناسبة ، والتى لاتعتمد بأى شكل من الأشكال على الإنتقائية، أو الإستبعاد والإقصاء، أو

في هذه اللحظة أوتلك (١٥) .

تسویف أو تزئيف (١٢).

ثانياً : المحددات الثقافية المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى .

من منطلق شمول ثقافة أى مجتمع على العديد من القيم والمثل العليا . والاتجاهات والمبادئ . والتقاليد والعادات . وأنماط السلوك الشائعة . والنمى استمدت من مصادر متعددة ومتنوعة، سواء أكانت تلك المصادر محلية أم إقليمية أم عالمية ، وسواء أكانت نوعية هذه المصادر مرتبطة بالدين والعقيدة، أم بالتاريخ والجغرافيا ، أم بالفلسفة والإجتماع ، أم بالسياسة والتربية ... وغير ذلك من مصادر، وطبيعى إن تلك العناصر الثقافية تؤثر بشكل واضح على إتجاهات، وميول، وسلوك الرأى العام ، وأفراد المجتمع نحو مختلف الظواهر والقضايا المجتمعية ، ومنها قضايا التعليم الفنى والمهنة عموماً ، وقضية المواءمة المهنية لخريجى هذا النوع من التعليم على وجه الخصوص . وفيما يلى سوف يتم التعرض بإيجاز لعدد من أهم المحددات الثقافية المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى والمهنة وهى :-

١. العمل قيمة .. بين العقلى .. والبدنى ..

أسست ثنائيات النظريات المثالية قيم الانفصال بين الروح والجسد، وبين العقل والحواس ، وبين المعرفة النظرية والتطبيقية ، وذلك منذ الأفكار التى ولدها عقل سقراط ، وتمخضت عنها محاورات أفلاطون فى القرن الثالث قبل الميلاد ، وأعلى هذا الانفصال من شأن وتقدير كل من قيم الروح، والعقل، والمعرفة النظرية المتولدة من إعماله، وأولئك الأفراد الذين يتأملون بعقولهم ويسمون بأرواحهم فيما وراء الكون من ظواهر وأفكار، وما فى الكون من مظاهر وظواهر وموجودات، وما فى المجتمع من قضايا ، وقيم ذات علاقة بتنظيمه ، وفى الوقت ذاته قللت هذه النظرات الفلسفية من شأن وقيمة الجسد، والحواس والمعرفة التطبيقية العملية التى يمكن أن تنتج عنهما ، ومن هنا ترسخت فلسفيا وعلى مدى التاريخ - وربما حتى الآن - إعلاء قيمة العمل العقلى (الذهنى) والمشتغلين به ، وتدنى قيمة العمل البدنى (العضلى) والمشتغلين به، وما ترتب على ذلك من تأثيرات على مصادر ومؤسسات إنتاج وتوليد المعرفة ونوعية الأداء الذى يمارس فى إنتاجها وتوليدها فيما إذا كان ذهنياً (العقل) أم بدنياً (الحواس) (١٣).

وجدير بالذكر إن النظرة الإسلامية - باعتبارها مثالية - إلى العمل تختلف تماماً عن النظريات المثالية الوضعية ، حيث إن الشريعة الإسلامية تقرن بين الإيمان وهو ما وفر فى القلب والعقل والوجدان ، وبين العمل والممارسة العملية الواقعية الحسية بإعتبارهما الأدلة الرئيسة على مدى صدق هذا الإيمان ، سواء أكان هذا العمل ذهنياً عقلياً (التفكير والتدبر

وإعمال العقل تحليلاً وتركيباً، استقراءً واستنباطاً ، قياساً ، واجتهاداً (أم كان بدنياً عضلياً (بفعل الحواس كالسمع والبصر، والأعضاء كاللسان ، والعين، والأيدى ، والأرجل ، والجلود ، وغير ذلك) ، وهذا الإقتران الدقيق والمتوازن فيما بين العمل العقلي ، والبدني يمثل تقديراً وإعلاء لقيمة العمل بغض النظر عن نوعيته كمصادر أساسية للمعرفة البشرية (١٤)، وليس أدل على هذه المعانى من قول أحد الفلاسفة المصريين المعاصرين وهو فؤاد زكريا " إن بين الفكر والعمل ، أوبين العقل واليد حوار دائم اتخذ صوراً متعددة طوال تاريخ البشرية بعضها صور العداء المتبادل نتيجة لترفع الفكر على العمل ، والبعض الآخر صور التحاب والتعاون بين عقل الإنسان ويديه " وتأسيساً على ماسبق فإنه مع عالم جديد ومتغير ، وألفية ثالثة دخلنا غمارها ، ووعى بالذات ، وإدراك للهوية ، وإعتزاز بالدور الإنسانى التى قامت شعوب منطقتنا بأدائها صياغة للحياة الكريمة ، وإقامة للدين ، وبناء للحضارة ماأحوجنا إلى أن يحتل العمل موقعه السابق فى الإحتفاء بالحياة وفق ماتمليه علينا كل من عقيدتنا وشريعتنا، وفلسفتنا الإنسانية ، وحققنا المشروع فى البقاء والإرتقاء (١٥).

٣. العمل اليدوى .. بين الإحترام .. والدونية ..

تأصلت قيمة العمل العقلى وفوقيتها فى مجال التربية والتعليم ، وفى المجتمع تأثراً بالنظريات الفلسفية المثالية ، بالرغم من آراء أرسطو التربوية ، والمرتبطة بالمعرفة ومصادرها ، والتى اعترف فيها بأهمية الحواس فى التوصل إلى المعرفة ، إلا أنه عندما وضع ملامح المنهج المدرسى فى نهاية القرن الثانى قبل الميلاد، والذى ظل سائداً حتى الآن وبخاصة فى مؤسسات التعليم العام ، فإنه ركز فى هذا المنهج على الجوانب النظرية من خلال تحديده للمواد الدراسية التى تعنى بهذه الجوانب (الفلسفة – والمنطق – والقراءة والكتابة – والحساب – والخطابة...) ، واستمر هذا التأثير حتى فيما بعد عصور الظلام فى أوروبا ، وبداية عصور النهضة والتنوير والعقل والعلم ، وزاد هذا التأثير وانتشر خارج حدود أوروبا نتيجة للظروف التاريخية التى مر بها العالم فى نهاية العصور الوسطى ، وبدايات العصر الحديث (١٦) ، وما ارتبط بها من ظواهر الكشف الجغرافية ، وبداية المد الإستعماري (الإستخراي) الأوروبى وتأثيراته المتعددة سياسياً ، وثقافياً ، واقتصادياً ، واجتماعياً ، وتربوياً، لذلك سادت هذه النظرة الدونية للعمل اليدوى فى كل مجتمعات العالم التى كانت معروفة فى ذلك الوقت ، بل ربما زادت حدتها فى المجتمعات التى وقعت تحت السيطرة الإستعمارية ، أكثر مما كانت عليه فى الدول الأوروبية ذاتها ،

نتيجة لإمعان المستعمرين فى إذلال الشعوب المقهورة وتسخيرها فى الأعمال العضلية وحرمانها من التعليم حتى يظل المستخربون أسيدا ، وأبناء المجتمع الأصليون هم العبيد ، وطبيعى أن شعوب المجتمعات الإسلامية لم تسج من هذا المد الإستخرايى خلال تلك الفترة التاريخية، نتيجة لما تعرضت له من عوامل الضعف والفرقة والإنقسام ، بعد أن كانت الدولة الإسلامية بكل ربوعها من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب الإسلامى هى المحافظة على ماتبقى من إرث حضارى بشرى ، ومتفاعلة، ومنتجة ، ومبدعة لحضارة جديدة ، وناقلة لها إلى الآخرين خلال فترة عصور الظلام الأوروبية التى واكبت عصور الحضارة الإسلامية (من القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر الميلاديين) ، وذلك من خلال نظرتها المتوازنة لكل من العمل اليدوى، والعقلى، وإعلاء شأنهما ، وشأن الممارسين لأى منهما، ويعدد محمد عبد المقصود مرتكزات تمثل نقلة نوعية فى المفهوم الإسلامى للعمل يمكن إجمالها فيما يلى (١٧) :

- إن العمل فى الفكر الإسلامى مرتبط بالفكر والعلم، فلا جدوى من نظر دون تطبيق أو لفظ من غير إستجابة ، أو ترديد دون ممارسة .
- إن العمل مرتبط بالمصالح الإنسانية المشروعة ، دون انتقاص أو الإعتداء على حقوق العباد ، ولا ضرر ولا ضرار بمصلحة أى من الأفراد ، أو العمل الذى يؤدونه أو الجهة التى يمارسون العمل بها .
- إن العمل مرتبط بقيم التقوى، فالإنسان لابد أن يخاف من الجليل (سبحانه وتعالى) فى كل حركاته وسكناته ، و يعمل بالتنزيل (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون — صدق الله العظيم)، وقيم الإتقان (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه — صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم) .
- إن مايؤديه الإنسان من عمل مرتبط بالإيمان والعقيدة من جهة، ومسئول عنه ومحاسب عليه فى الدنيا والآخرة من جهة أخرى .
- إن عنصر الخير والحق مرتبط بالعمل فى شموله ، حيث لا يقتصر على الأعمال الدينية من إيمان وعبادات ومعاملات فقط ، بل يمتد إلى جميع الجهود والأعمال الذهنية، والبدنية، المادية والمعنوية، وحتى النيات وإن لم تترجم إلى أفعال وأعمال .

ثانياً..المحددات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجي

التعليم الفنى.

ومن بين أهم المحددات المتعلقة بكل من الجوانب الإقتصادية والاجتماعية، ولها تأثير على مدى المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى مايلى

١.التعليم الفنى .. بين أبناء الخاصة .. والعامه ..

مع إنتشار التعليم الحديث (الذى إرتبط بالعصور الحديثة) فى أوروبا ، والذى كان يركز بشكل أساسى على التعليم العام الأكاديمى النظرى، وانتقاله إلى دول أخرى فى العالم إما نقلا وتقليدا ، أو من خلال المد الإستعمارى ، الذى كان يهتم بإنشاء بعض المدارس التى تقدم هذا النوع من التعليم لأبناء أولئك المرتبطون بتحقيق مصالحه فى البلاد التى يستعمرها سواء أكانوا من الأجانب ، أم من المواطنين أبناء البلاد الذين ارتبطت مصالحهم وأطماعهم بوجود الإستعمار وإستمراره ،وبذلك لم يكن فى أوروبا ، ولا فى المستعمرات نظما حديثة للتعليم الفنى ، وإنما كان يتم تعليم الحرف والمهن إما من خلال ورش صغيرة ، أو فى مواقع العمل (المصانع الصغيرة) بأسلوب التلمذة الصناعية (١٨)، ومن الطبيعى إن العاملين ،وكذلك المتدربين بهذه الورش والمصانع كانوا من ذوى معدلات الدخول المحدودة ، الذين يشكلون الطبقات الإجتماعية الدنيا ،ومع تنامى هذه الممارسات وترسخ أسبابها وعواملها ، ظل التعليم الحرفى والمهنى يمثل تعليما من الدرجة الثانية ، ولم يمثل فى يوم من الأيام – حتى الآن – تعليما للصفوة ، أو أبناء الطبقات الأعلى ، أو حتى القادرين على الإنفاق على التعليم ، وحينما تحول هذا النوع من التعليم إلى نظام وضعت له مجموعة من الضوابط التى تجعل مدخلاته من الطلاب يحصلون على قدر قليل من التعليم العام (يعادل ست سنوات ، ثم ثمان أوتسع سنوات فى المراحل الأولى والأساسية من التعليم) فضلا عن حصولهم على معدلات تحصيل وإنجاز متدنية فى الإختبارات النهائية لتلك المراحل، بحيث لايتمكنون بحصولهم على تلك المعدلات من استكمال تعليمهم العام (الأكاديمى /النظرى) فى مراحل التعليم التالية وبذلك ارتبطت نظم التعليم الفنى بالطلاب الأقل تحصيليا وإنجازا- وربما ساد أنهم الأقل ذكاء – وأنهم أبناء أسر وطبقات أقل دخلا ،وأقل مكانة اجتماعية،أى أكثر فقرا .

٢. التعليم الفني .. بين تكافؤ الفرصة التعليمية .. ونقيضها ..

تتعدد وتتنوع مؤشرات تكافؤ الفرص التعليمية ، بدءا من إتاحة فرصة القبول بالمرحلة الأولى من التعليم، مروراً بتكافؤ فرصة التحصيل والإنجاز المناسب، والترفع من صف إلى آخر داخل المرحلة الواحدة حتى الإنتهاء منها بمعدلات مناسبة، والإنتقال لإستكمال التعليم فى المراحل الأعلى، حتى التعليم العالى ، وما بعده من دراسات عليا، مع توافر كافة الإمكانيات التعليمية المناسبة لجميع الملحقين داخل المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها، ومراحلها، وأماكن تواجدها، ريفاً أو حضراً أو بادية ، أو أية مناطق أخرى عشوائية كانت أم مهمشة، مع توفير الإمكانيات والتيسيرات التى تضمن إحداث التعويض التربوى والتعليمى المناسب لأولئك الطلاب المنتمين لأسر محدودة أو متدنية الدخل، ولطبقات إجتماعية دنيا بالتبعية، بحيث يمكن ضمان تحقيق مؤشرات تكافؤ الفرص التعليمية المشار إليها سابقا .

والمتتبع لواقع التعليم الفنى بمؤسساته ، وما بها من تجهيزات ، وإلى معلميه ، والعاملين به ، وإلى طلابه ، يلحظ تفاوتاً كبيراً فى تكافؤ الفرص التعليمية ممثلة بمظاهر متعددة فى كل مجال من تلك المجالات ، حيث يبدو ضعف الإمكانيات فى المباني والمرافق والتجهيزات ، وفى التغذية المدرسية ، والرعاية الصحية للعاملين والطلاب ، وإنخفاضاً فى دخول المعلمين ، والعاملين بصفة عامه ، وتدنياً فى معدلات التحصيل والإنجاز لدى طلابه (١٩) ، سواء فى مرحلة التعليم السابقة (التعليم الإبتدائى والأساسى) وهذا للأسف يكون هو المبرر الزائف تربوياً وتعليمياً لقبولهم أصلاً بالتعليم الفنى — أو الإستمرار داخل مؤسسات التعليم الفنى ذاته، للإنتقال من صف إلى الذى يليه، أو فى نتائج الصفوف النهائية والتخرج من هذا النظام ، بهذه المواصفات ، وبهذه الإلتطاعات الذاتية ، والمجتمعية .

٣. التعليم الفنى بين تغيرات سوق العمل .. ورتابة نظم التعليم ..

إن المتتبع لطبيعة سوق العمل بتعقداته وتداخلاته ، وتغيراته المتسارعة ، نتيجة للتقدم الهائل فى مجال العلم والتقنية وتطبيقاتهما ، فضلاً عن التقدم فى وسائل وأساليب الإتصال من جهة ، وأساليب الإدارة الحديثة من جهة أخرى ، التى أستهدف الإقتران بينهما تحقيق جودة مستدامة للمنتجات والخدمات ، بما يحقق احتياجات ورغبات العميل (الزبون) ونيل رضاه ، إلى الدرجة التى جعلت المتخصصين فى هذا المجال يؤكدون إنه لاتوجد فى اللحظة الواحدة سوق عمل واحدة ، ولكن توجد أسواق عمل متعددة ، وفى ضوء

ذلك نلاحظ تنوعا كبيرا فى احتياجات ومتطلبات تلك الأسواق فى المهن والوظائف ، وشروط شغلها ، وما يرتبط بها من تنوع مستدام فى كفايات ومهارات شاغليها (٢٠) .

وعلى النقيض تماما فإن المتتبع لطبيعة نظم التعليم عموما ، ونظام التعليم الفنى خصوصا بغاياته وأهدافه ، وبرامجه ، وخططه ، وتخصصاته ، ومناهجه ، وأنشطته ، وإدارته ، وأساليب تقويمه ، وكل عملياته بصفة عامة ، يلحظ فى هذه الطبيعة رتابة ، وجمودا ، بفعل طول فترات التخطيط لعمليات نظم التعليم ، وطول فترات الإعداد للفوج الواحد والذى يستغرق ما بين ثلاث إلى خمس سنوات ، وإنه لا يستحب إجراء تغيير فى خطط وبرامج النظام التعليمى ، قبل أن يتم تخريج عدد مناسب من الأفواج ، وتمارس أعمالا أعدت لممارستها بالفعل، حتى يمكن إصدار أحكام موضوعية حول كفاءة تلك الخطط والبرامج ومدى فاعليتها (٢١).

٤. خريم التعليم الفنى.. بين البطالة .. وقلة الدخل ..

زادت معدلات البطالة بصورة واضحة منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى فى الدول النامية عموما ، وفى مصر بشكل خاص ، وذلك نتيجة لعدد من التغيرات العالمية وتأثيراتها المحلية التى أجبرت تلك الدول ومنها مصر على تبنى سياسات إقتصادية واجتماعية كان لها تأثير كبير على وضوح وزيادة صور وأشكال البطالة ، وبخاصة أنها إرتبطت بالمتعلمين ، وبخاصة حملة الشهادات المتوسطة (الدبلومات الفنية والمهنية ، والشهادات العليا) من جهة ، وتدنى الدخول إلى حد كبير من جهة أخرى ، ومن بين أهم تلك التغيرات التى رصدها رمزى زكى فى " الإقتصاد السياسى للبطالة (١٩٩٧) " وكذلك أهم تداعياتها فيما يلى : (٢٢).

- الفشل المتباين لمحاولات التنمية والتحديث فى معظم الدول النامية خلال العقود الثلاثة التى تلت الحرب العالمية الثانية (عقود مابعد الإستقلال) ، تلك المحاولات التى استهدفت تجاوز التخلف وتغيير الهياكل الإنتاجية المشوهة ، وتحسين موقعها فى الإقتصاد العالمى ، وتفعيل القوى الذاتية للنمو على النحو الذى يضع هذه البلاد على مدارج النمو المتواصل الذى ينمى باستمرار مصادر الدخل والإنتاج والإتفاق والتوظيف ، وذلك نتيجة للسياسات الإقتصادية التى تحيزت للقطاع الحديث فاستأثر بمعظم الإستثمارات المحلية وخدمات المرافق العامة والإتفاق العام ، وأسهمت فى تهيش القطاعات الأخرى (مثلا حدث فى قطاع الزراعة لحساب التصنيع والتحديث) وضاعف من حرج الموقف، الذى أدى إلى التزايد المستمر للبطالة ،

لجوء القطاع الحديث إلى فنون وأساليب إنتاجية كثيفة رأس المال ، وموفرة لعنصر العمل ، مما أدى إلى الحد من نمو فرص العمل والتوظيف أمام قوة العمل المتعاظمة النمو .

• تفاقم أزمة المديونية الخارجية نتيجة للنظرة القاصرة التى إعتبرت إن النمو هو دالة فى تراكم رأس المال، وإعتبار جوهر مشكلة التخلف يكمن فى التمويل ،وان ضمان إستمرار النمو يكمن فقط فى زيادة معدلات الإستثمار ، دون النظر إلى مايمكن أن يترتب عليها من زيادة معدلات الإقتراض الخارجى، وزيادة الديون ، وأعباء خدماتها إلى الدرجة التى تزيد فيها غالبا أعباء خدمة الديون عما تحصل عليه الدولة من ديون جديدة (ظاهرة الإنتقال العكسى للموارد) ، وبالتالي أهملت سياسات تلك النظرة الضيقة عوامل أخرى لاتقل أهمية مثل (كفاءة ومواءمة القوى العاملة ، والتعليم والتدريب ، والتكنولوجيا ، وبيئة وظروف العمل ، والأبعاد الإجتماعية للعمل والعاملين .. وغير ذلك)، مما ترتب على تلك السياسات وما استتبعته من إجراءات مثل خفض الإنفاق الجارى والإستثمارى ، وتجميد التوظيف الحكومى ، والتوقف عن تعيين الخريجين ، وإلغاء دعم ضروريات الحياة للمواطنين الكادحين كالتعليم والصحة والسكن المناسب ، وزيادة أسعار الطاقة ورسوم الخدمات ، وتحمل الأفراد النصيب الأكبر من مقابل الخدمة إن لم يكن المقابل كله ، وإنسحاب الدولة من كثير من المواقع التى كانت تؤدى فيها أدوارا مهمة وأساسية ، وزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وبيع ممتلكات الدولة والقطاع العام ، وتسريح أعداد كبيرة من العمالة نتيجة لتطبيق سياسات الخصخصة ، مما كان له أكبر الأثر فى تفاقم معدلات البطالة ، وخفض الأجور الحقيقية، وتردى مستويات المعيشة .

• اتساع نطاق العولمة ، وما ترتب عليه من اضطراب فى بيئة الإقتصاد العالمى مما أسهم فى وجود صعوبات شديدة فى عمليات التخطيط وإتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية ، ولعل أبرز منابع هذا الإضطراب فى رأى " رمزى زكى " مايلى :-

- انهيار نظام النقد الدولى ، وتعويم أسعار الصرف .
- فوضى السيولة الدولية ، وتعويم أسعار الفائدة .
- التقلبات الشديدة التى تحدث فى أسعار المواد الخام عموما ، وتلك التى تصدرها الدول النامية خصوصا ، وما ترتب على ذلك من أزمات إقتصادية واجتماعية .

- اتساع نطاق المضاربات فى أسواق كل من الأوراق المالية، والمواد الخام والصرف الأجنبى .
- تدهور شروط التبادل التجارى فى غير مصلحة البلاد النامية (جولات وإتفاقات منظمة الجات ،الدول النامية وتجمعاتها ، ، وتحيزها الواضح للدول الصناعية الكبرى .
- نمو الكتل الإقتصادية الإقليمية بين البلدان الصناعية ، فى مقابل تشرذم الدول النامية وتفتتت تجمعاتها ، بل وتفاقم الصراعات القومية ، والعرقية ، والطائفية بينها.
- ضعف ، إن لم يكن جفاف المعونات الإقتصادية للدول النامية ، إلا إذا كانت بشروط غالبا ماتكون مذلة .
- منع ، ومقاومة هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال — بعكس ماتقتضيه مبادئ العولمة — من خلال التشريعات التى تضعها دول الشمال .

٥. التعليم الفنى .. بين غياب توصيف المهن .. ورخصة مزاولة العمل ..

تعتبر عمليات تحديد المهن وتوصيفها من أهم العمليات التنظيمية التى لاغنى عنها على المستويين الإقتصادى والإجتماعى ، لما له من مردود مباشر على كل من عمليات التوظيف ، والإختيار ، وكذلك عمليات وإجراءات أداء العمل ، وتقويمه ، وتطويره ، ومن المعروف إنه حتى الآن (ونحن فى عام ٢٠١٠) لم يتم الإنتهاء من التوصيف القومى للمهن والحرف المرتبطة بخريجى التعليم الفنى ، بالرغم من ضرورته للإستفادة منه فى عمليات الإعداد داخل مؤسسات التعليم الفنى بمختلف مستوياتها ، وكذلك عمليات التدريب أثناء الخدمة وفى مواقع العمل ، مما يسهم بشكل واضح فى تحقيق المواعمة المهنية للخريجين ، نتيجة لمراعاة عمليات الإعداد ، والتدريب لمعايير ومؤشرات التوصيف المهنى ، هذا فضلا عن الإستفادة منها فى عمليات وضع مواصفات وشروط شغل الوظائف والمهن والحرف ، بما يتناسب مع طبيعة وخصائص ومواصفات كل منها حيث يتم فى ضوءها تحديد القدرات ، والكفايات ، وما يرتبط بكل منهما من مهارات ينبغى أن تتوافر فى الشخص الذى يرغب فى ممارسة المهنة أو الحرفة، ويمكن إعتبارها أساسا لمنح رخصة المزاولة ، بالإضافة إلى إعتبار ذلك التوصيف أساسا موضوعيا لعمليات تحديد كم، ونوع الأداء ومستوياته ، وتقويمه والحكم عليه ، وتطويره ، وطبيعى إن غياب هذا التوصيف أو عدم اكتماله يحرم

الخريجين ، ومؤسسات العمل والإنتاج ، ومؤسسات التعليم والتدريب ، والمجتمع ككل من كل هذه المزايا المشار إليها سابقاً (٢٣) .

رابعاً : المحددات التعليمية المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى ..

تتعدد وتتنوع العوامل التعليمية ذات الارتباط بطبيعة ونوعية وممارسات التعليم الفنى فى مصر ، كما تؤثر تلك العوامل فى مدى المواءمة المهنية لخريجي هذا النوع من التعليم تأثيراً مباشراً وعميقاً ، حيث أن تلك العوامل التعليمية إنما تمثل فى مجموعها مجمل العمليات التى تستهدف الإعداد المتكامل والشامل للخريجين عقلياً ، وروحياً ، وبدنياً ، ومهاريماً ، وإجتماعياً ، وتراعى بشكل مباشر الجوانب المختلفة للمواءمة المهنية سواء منها الكمية ، أو النوعية ، أو التنوعية ، ومن البديهي إن مدى المواءمة المهنية للخريجين يعتمد بشكل رئيسى على مدى جودة تلك العوامل وما يترابط بها من عمليات .

ومن بين أهم تلك العوامل ما يلى :

(١) تعدد نوعيات التعليم الفنى وتنوع بنيته التنظيمية :

مازالت نوعيات التعليم الفنى الصناعى تتزايد ، وتتفاوت بنيته التنظيمية حيث تشتمل على (٢٤):

أ - مؤسسات التعليم الفنى نظام السنوات الثلاث بعد مرحلة التعليم الأساسى وتشتمل على نوعين من المدارس هما (المدارس الثانوية الصناعية ، والمدارس الثانوية المهنية الصناعية وهى فى معظمها تعتبر مدارس ملحقة بالمدارس الثانوية الصناعية) .

ب - مؤسسات التعليم الفنى الصناعى نظام السنوات الخمس .

ج - مؤسسات التعليم الفنى الصناعى نظام السنوات الخمس فى إطار مشروع مبارك - كول .

د - مؤسسات التعليم الفنى الصناعى نظام السنوات الثلاث فى إطار مشروع التعليم المزدوج الذى يمثل نوعاً من التعاون بين التعليم الفنى بالوزارة وبعض الوزارات والهيئات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة ..

ويتضح مما سبق ذلك التنوع فى البنى بين ثلاث سنوات ، وخمس سنوات لإعداد كل من "الفنى أو العامل الماهر ، والفنى الأول " أو التقنى على الترتيب ، وطبيعى أن تتفاوت مدى المواءمة المهنية لخريجي كل نوعية من هذه النوعيات وفقاً لطبيعة كل

منها ، وخطة الدراسة بها ، ونوعية ومحتوى المناهج وعمليات التدريب العملى ، وعمق المحتوى النظرى للمقررات الفنية ، أو الثقافية العامة .

كما يتضح أيضاً التنوع فى طبيعة المدارس ذاتها فيما بين التبعية الكاملة لقطاع التعليم الفنى بالوزارة ، وبين الشراكة بين القطاع وبين إدارة مشروعات أخرى مثل مشروع مبارك كول ، وكذلك بين القطاع وبين وزارات وهيئات ومؤسسات حكومية أو غير حكومية ، وطبيعى أيضاً أن تتفاوت مدى المواءمة المهنية لخريجى كل نوعية من تلك النوعيات وفقاً لإختلاف بيئة الدراسة والعمل ، والتدريب ، وبعض الإختلاف فى خطط الدراسة .

(٢) قنوات الانتقال المتبادل بين مؤسسات التعليم :

فى ضوء تعدد وتنوع البنى والهيكل ، وكذلك نوعيات التعليم الفنى بمستوياته المختلفة فإن السمة الغالبة فيما يتعلق بمدى قدرة الطلاب على الانتقال الآمن المتبادل فيما بين تلك المستويات يعتبر مفقوداً أو غائباً حيث أن النظام لا يسمح للطلاب المقيد بالتعليم الفنى أن ينتقل إلى التعليم الثانوى العام ، أو العكس ، كما لا يسمح له حتى بالانتقال إلى نوعية أخرى من نوعيات المدارس الثانوية الصناعية (سواء فيما بين نظام السنوات الثلاث مع بعضها البعض ، أو نظام السنوات الخمس مع بعضها البعض) ، وبالتالي فإن ضعف المعابر ، وقنوات الانتقال الآمن المتبادل بين مؤسسات التعليم الفنى وبعضها البعض ، من جهة ، وفيما بينها وبين مؤسسات التعليم الثانوى العام من جهة أخرى إنما يؤثر تأثيراً كبيراً على مدى ضعف المواءمة المهنية لخريجى تلك النوعية من التعليم لشعور الطالب بأنه مضطر للإستمرار فى نوعية التعليم الفنى التى تم قيده بها أول مرة بغض النظر عما يطرأ على قدراته وإمكاناته ورغباته من تغيير محتمل خاصة وأنه فى مرحلة المراهقة التى تتسم بحدوث تغيرات فى اتجاهات وميول وقدرات ورغبات المراهقين . (٢٥)

(٣) التواصل بين مؤسسات التعليم الفنى ، ومؤسسات العمل والإنتاج :

إن التواصل الفعال بين كل من مؤسسات التعليم الفنى من جهة ، ومؤسسات العمل والإنتاج من جهة أخرى ، إنما يعتبر أمراً حيوياً لكل منهما ، بإعتبار أن مخرجات الأولى ، تمثل فى الوقت ذاته مدخلات القوى البشرية للثانية ، وينبغى أن تحرص كل من المؤسستين على إثراء ودعم عمليات إعداد الطلاب إعداداً شاملاً ومتكاملاً عقلياً ، ومهنياً ، وإجتماعياً ،

وبدنياً لأن كليهما مستفيد ، ومن هنا كانت أهمية تعدد وتنوع ممارسات هذا الإثراء والدعم سواء فيما يرتبط بتصميم وتطبيق مناهج مناسبة ، وما يرتبط بها من عمليات تدريب عملي في مواقع العمل والإنتاج ، وكذلك الاستفادة المتبادلة بين المعلمين ، وخبراء مؤسسات العمل والإنتاج ، أو في تحديد مواصفات المهن والأعمال ، ومعاييرها ومؤشرات الأداء فيها ، أو في عمليات التقويم ، أو في دعم المدارس ببعض الآلات ، والأجهزة ، والمعدات ، والمواد الخام ، وغير ذلك من عمليات إثراء ودعم ، حيث أن توافر مثل هذا التواصل إنما يدعم بشكل قوى ومباشر عمليات المواءمة المهنية للخريجين .

(٤) إتاحة فرصة لإستكمال الدراسة بالمراحل التعليمية الأعلى ..

إن المتتبع لواقع العلاقة بين مؤسسات التعليم الفني بنوعياته نظام السنوات الثلاث والخمس سنوات في علاقتهما ببعضهما البعض يلحظ أن النظام لا يتيح لخريج نظام السنوات الثلاث أن يستكمل تعليمه في نظام السنوات الخمس ، كما أن علاقة كلتا النوعيتين بمؤسسات التعليم العالي محدودة جداً ، بل تكاد تكون معدومة ، حيث تقبل أعداد محدودة جداً مقارنة بأعداد المتخرجين من تلك المؤسسات من خريجي المدارس الفنية سواء نظام السنوات الثلاث ، أو الخمس سنوات بمؤسسات التعليم العالي سواء التي توجد في إطار وزارة التعليم العالي خارج الجامعة ، أو في إطار الجامعات .

ويؤثر هذا الأمر في المواءمة المهنية للخريجين في جوانبها النفسية والاجتماعية، وكذلك في مدى قدرة الخريج على إكتساب كفايات ومهارات متنوعة من خلال مؤسسات تعليمية وتدريبية أفضل وكذلك من خلال إتاحة فرص التعليم والتدريب المستمر (٢٦) .

(٤) شروط القبول والتوزيع على التخصصات بالتعليم الفني :

تمثل شروط القبول بالتعليم الفني وكذلك أساليب وشروط التوزيع على التخصصات عاملاً مهماً وأساسياً في تأسيس المواءمة المهنية ، وبخاصة إذا كانت تلك الشروط معتمدة على جوانب ومعايير علمية ، وموضوعية ، ومرتبطة بالكشف عن إستعدادات ، وقدرات ، وميول ، ورغبات الطلاب الراغبين في الإلتحاق بالتعليم الفني ، وكذلك الراغبين ولديهم الإستعدادات ذات العلاقة بنوعية معينة من التخصصات الفنية المرتبطة بممارسة أعمال ومهن معينة في المستقبل بعد التخرج ، لذا فإن وجود وتطبيق إختبارات مقننة للقبول ، والتوزيع على التخصصات سواء أكانت مقاييس وإختبارات شاملة ، أو للقدرات ، والإستعدادات ، أو للإتجاهات إنما تمثل عناصر أساسية في نجاح وموضوعية عمليات

القبول والتوزيع على التخصصات بالتعليم الفنى وتعتبر مؤشرات تنبؤية للإستمرار فى الدراسة والنجاح فى التخصص وإكتساب الكفايات والمهارات ذات العلاقة عن رغبة ورضى وبذلك تعتبر أيضاً مؤشرات تنبؤية لزيادة والإرتقاء بالمواعمة المهنية للخريجين (٢٧) .

(٦) الصيغة التطبيقية والعملية (المهنية) لمناهج التعليم الفنى :

تستلزم طبيعة التعليم الفنى بصفة عامة ، والصناعى منه بصفة خاصة أن تكون مناهجه بمعناها الشامل مصطبغة بصيغة تطبيقية عملية (مهنية) ، حيث أنه بطبيعته تعليمياً مهنيّاً يستهدف الإعداد لممارسة مهن وأعمال معينة ، ذات مواصفات محددة ، وترتبط بضرورة إكتساب ممارسها لكفايات ومهارات تمكنه من إتقان أداء تلك الكفايات والمهارات ، وقد يضاف تنوع مناهج التعليم الفنى ما بين الثقافى العام ، والفنى الأكاديمى ، والتدريب العملى التطبيقى ، ويرتبط به من تدريب على مهارات بسيطة وتندرج إلى المركبة والمعقدة ، يضاف هذا التنوع صعوبة فى بناء وتكامل تلك المكونات ، إلا أن تحقيق الإرتباط التام فيما بينها ، فضلاً عن التوازن النسبى فيما بين تلك المكونات ، والقدرة على إختيار محتواها فى ضوء عددمن المواصفات من أهمها (الإستمرارية ، والواقعية ، والتكاملية ، والتشاركية ، والمرونة ، والإتساع ، والتتابع ، والإبداعية) إنما تمثل كل ذلك ضرورة ملحة لتحقيق المواعمة المهنية لخريجى هذا النوع من التعليم (٢٨) .

(٧) الإعداد المتكامل لمعلم التعليم الفنى :

تتعدد وتتنوع صفوف المعلمين بالتعليم الفنى الصناعى حيث تشتمل على ما يلى :

أ - معلمو المواد الثقافية العامة (لغة عربية ، دين ، لغة أجنبية ، رياضيات ، علوم) :

وغالباً يكون من خريجى كليات التربية ، وبعضهم من خريجى الآداب ، والعلوم دون مؤهل رتبوى) . وفى معظم الأحوال فإن هذه النوعية من المعلمين تكون غير راضية عن العمل بمؤسسات التعليم الفنى ، وتسعى دائماً للنقل إلى مدارس التعليم الثانوى العام لإعتبارات متعددة بعضها ذاتى ، والآخر مادى .

ب- معلمو المواد الفنية النظرية (وتنوع وفقاً لنوعية التخصصات الفنية داخل المدرسة) :

ومؤهلات هؤلاء المعلمين خليط بين شعب التعليم الصناعي بكليات التربية سابقاً ، وكليات التعليم الصناعي ، والدراسات التكميلية لمدة عامين بعد دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث ، بالإضافة إلى عدد محدود من خريجي المعاهد الصناعية العليا سابقاً ، وكليات الهندسة ، والفنون التطبيقية .

ج - معلمي المواد العملية والتدريبات (وتنوع وفقاً لنوعية التخصصات الفنية داخل المدرسة) ويوجد جزء مشترك كبير بين معظم تلك التخصصات فيما يتعلق بالتدريبات العملية ومهاراتها وبخاصة في الورش والمعامل الأساسية كالخراطة والبرادة والحدادة واللحام والتركيبات . . . الخ .

ومعظم هؤلاء المعلمين حاصلين على دراسات تكميلية لمدة عام أو عامين بعد دبلوم المدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث . وتبلغ نسبة غير التربويين منهم حوالي ٣٠ % . وطبيعي أنه في ظل عدم أو قلة التجانس فيما بين مؤهلات معلمي كل مجال (مكون) من مجالات (مكونات) مناهج المدارس الثانوية الصناعية (٣ سنوات ، ٥ سنوات) ، فإن ذلك يؤثر في مدى قدرتهم على إحداث تكامل فيما بين المقررات التي يتولون تدريسها ، وكذلك على نوعية العلاقات والتفاعلات المهنية والشخصية والإنسانية فيما بينهم مما يكون له مردود غير إيجابي على نوعية ، ومستوى الطلاب الذين يتعاملون معهم داخل المدارس ومعدلات إنجازهم وتحصيلهم ، وبالتالي على مدى موازنة خريجها . (٢٩)

(٨) التمويل والإمكانات المادية للتعليم الفني :

يمثل التمويل الحكومي أهم وأكبر مصادر التمويل للتعليم الفني عامة ، والصناعي خاصة ، إلى الدرجة أن هذا المصدر لم يعد كافياً إلا لتغطية مخصصات الباب الأول من الميزانية (الأجور وما يتصل بها) ، والباب الثاني (المصروفات الجارية والتحويلات الجارية) . بينما تقل تماماً مخصصات كل من الباب الثالث (الإستخدامات الرأسمالية وخاصة المباني) ، والباب الرابع (التحويلات الرأسمالية) مما أدى إلى تدهور كبير في نوعية المباني والمرافق والورش والمعامل والتجهيزات ، وإنخفاض حاد في نصيب الطالب من الإعتمادات المالية المخصصة للإستثمار في التعليم الصناعي (٣٤) ، وربما يحدث تحسناً خلال عامي ٢٠١٠ ، ٢٠١١ فيما يتعلق بتطوير الأبنية المدرسية حيث وافقت وزارة المالية على

تخصيص ما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه إضافية لهذا الغرض ، ومن الطبيعي أنه كلما كان مستوى التمويل متدنياً وبخاصة فيما يتعلق بالأبواب الثالث والرابع من الميزانية ، فإن ذلك يؤثر بالسلب على مدى المواءمة المهنية للخريجين ، والعكس صحيح بالضرورة .

(٩) التقويم المؤسسى :

يتسع مفهوم التقويم المؤسسى ليشمل جميع مكونات وعناصر منظومة مدارس التعليم الفنى سواء أكانت مكونات وعناصر بشرية (معلمين / فنيين / إداريين / عمال وغيرهم) أم كانت عناصر مادية (كالمباني ، والمرافق ، والورش ، والمعامل ، والتجهيزات ، والأدوات والخامات ، والعدد بمختلف أنواعها) فضلاً عن الأفنية ، والملاعب ، وأماكن ممارسة الأنشطة وغيرها . وتستهدف عملية التقويم تحديد كل من جوانب القوة ، وجوانب الضعف فى كل من هذه العناصر والمكونات بحيث توضع الخطط التطويرية والتحسينية المناسبة لتدعيم جوانب القوة فى كل منها ، وتلافى أو التقليل من تأثيرات جوانب الضعف .

ولا بد أن تتصف عمليات التقويم بمختلف أنواعها بالشمولية ، والتكامل ، وأن يكون التقويم أصيلاً وموضوعياً ، ومستمر (تشخيصياً ، وتكوينياً بنائياً ، ونهائياً) ويتم تطبيق أدوات علمية مقننه مثل الإختبارات وبطاقات الملاحظة ، وقوائم الحصر ، مع التركيز على جوانب الأداء بالنسبة للمعلمين والعاملين من خلال بطاقات الملاحظة التى يتم من خلالها تقويم الأداء ، وكذلك بالنسبة للطلاب سواء فى الجوانب النظرية للمنهج من خلال الإختبارات بمختلف أنواعها تحريره أو شفهيته ، وعملية ، أو الجوانب العملية للمنهج من خلال بطاقات تقويم أداء المهارات بأنواعها ومستوياتها البسيطة ، والمركبة ، ومستويات أدائها وفقاً لدرجات ومدى الإتقان المطلوب ، وكذلك سرعة الأداء ، بما يتناسب مع طبيعة التعليم والتجريب فى كل تخصص من تخصصات التعليم الفنى ويدخل فى إطار عمليات التقويم المؤسس هذه ما يعرف بتتبع الخريجين بمعنى أن تحرص إدارة المدرسة على تعرف أين يعمل خريجوها أو معظمهم على مدى السنوات السابقة ، وتتواصل معهم من خلال مقابلات أو إستبيانات معدة بطريقة علمية لتعرف وجهات نظرهم حول مدى إستفادتهم من المنهج المدرسى فى ضوء طبيعة ومواصفات ومهارات وأداءات الأعمال التى يدونها فى مواقع العمل ، وطبيعياً أنه كلما كانت الإدارة المدرسية مهتمة أساساً بعمليات لتقويم المؤسس الشامل وفق معايير

ومؤشرات ، وممارسات أدائية محددة إجرائيا ، وتستخدم فى ذلك أدوات موضوعية مناسبة لكل مجال من المجالات التى يتم تقويمها ، وتستفيد من نتائج تطبيق تلك الأدوات بعد تفرغها وتحليلها فى تحديد كل من جوانب القوة والضعف ، وكذلك بناء الخطط التطويرية المناسبة التى تستهدف دعم جوانب القوة التغلب على جوانب الضعف ، والتوصل إلى أفكار وإجراءات جديدة مبتكرة لتحسين جوانب الأداء المؤسسى ، نقول أن الإدارة المدرسية إذا كانت مهتمة بكل تلك الأمور فإن ذلك سوف ينعكس بالضرورة إيجابيا على المواءمة المهنية لخريجى هذه النوع من التعليم .

(10) إدارة الجودة الشاملة :

يمكن التعبير عن الجودة الشاملة فى مدارس التعليم الفنى بمدى قدرة المدرسة على تعبئة وحشد وتوجيه كافة الأنشطة التعليمية والتدريبية والإدارية نحو تحقيق أهداف المدرسة ، وبما ينعكس بالضرورة على رضا الأطراف ذات المصلحة سواء كانوا طلاباً ، أم معلمين ، أم بيئة ومجتمع محلى ، أم مؤسسات عمل وإنتاج ، ورجال أعمال وغيرهم .

كما يمكن التعبير عنها أيضاً بضمان إستمرار التطوير والتحسين الذى يسهم فى توكيد جودة الخدمة التعليمية التى تقدمها المدرسة الفنية ، بما يؤدى إلى تميزها ، والإرتقاء بقدراتها التنافسية .

ولكى تتم إدارة الجودة الشاملة ، فإنه لا بد من توافر إدارة مدرسية متميزة ، وعلى رأسها قيادة فعالة ، تتسم بخصائص ديموقراطية الإدارة ، وإنسانيتها ، والتى توازن بين التنظيم الرسمى ، والقوانين واللوائح وبين ظروف العاملين وخصائصهم النفسية ، والاجتماعية ، وتلبية إحتياجاتهم بما يحقق رضاهم عن عملهم ، ويحفزهم للأداء الأفضل بإستمرار تلك القيادة التى تؤكد وتحفز على التغيير والتحسين والتطوير ، وتسهم فى تمكين العاملين وتوفير بيئة مدرسية محفزة على الإبداع والإبتكار ، وحل المشكلات بأساليب غير تقليدية ، وتسعى دائماً إلى تحديد عناصر ثقافة المؤسسة لتحقيق مزيد من الجودة والإهتمام بعمليات التقويم الذاتى للمؤسسة ، وبناء قاعدة معلومات مدرسية ، وتعظيم الإستفادة من الإمكانيات المتاحة . حيث أن كل هذه الخصائص إذا توافرت فإن ذلك سوف يكون له مردوده الإيجابى على مراعاة تحقيق المواءمة المهنية .

الهوامش والمراجع

- (١) دسوقي عبد الجليل ، مرجع السابق .
- (٢) Stone,J.R.F Aliaga O.A, Career and Technics Education, career Pathwoys and work learning: changes in participation, ٩٧-٩٩, ٢ss.conference ٢٠٠١.
- (٣) Ibid.
- (٤) Plant,s. Career and Tehnical Education in the Balance.. st, Paul Mn. National presearch center for career and tehnicl Education, ٢٠٠١.
- (٥) Mango. Carls, Relationship Between Attitude towards tehnicl Education and açademic Achievement In Math. And science NIA.٢٥٥٦.
- (٦) Ibid
- (٧) همام بدرأوى زيدان ، العلاقة بين السياسة ، وسياسات التعليم ، كلية التربية ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، العدد (٦٥) ، ١٩٩٥ .
- (٨) المرجع السابق .
- (٩) همام بدرأوى زيدان ، البطالة والأمن الإجتماعى ، مؤتمر الأمن الإجتماعى والتنمية ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٨
- (١٠) دسوقي عبد الجليل ، وهمام بدرأوى زيدان ، التكامل والتنسيق بين أجهزة التخطيط القومية والقطاعية وأثره على متطلبات العملية التعليمية ، المركز القومى للبحوث التربوية ، شعبة التخطيط التربوى ١٩٩١ ، ص ص ١٧ - ٢١
- (١١) المرجع السابق .
- (١٢) همام بدرأوى زيدان ، دسوقي عبد الجليل ، تخطيط التعليم بين النظرية والتطبيق ، مؤتمر إصلاح وتطوير التعليم ، نادى أعضاء هيئة التدريس - أسيوط ١٩٩٠ ، ص ١٤
- (١٣) دسوقي عبد الجليل ، همام بدرأوى زيدان ، تطوير التعليم الثانوى النى ، للوفاء بمتطلبات سوق العمل من المهن المستحدثة - دراسة ميدانية ، شعبة التخطيط التربوى - المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٨ - ١٤

- (١٤) سعد مرسى أحمد ، تطور الفكر التربوى ، ط (٤) ، عالم الكتب ، ١٩٩٥ .
- (١٥) همام بدرأوى زيدان ، تاريخ التربية ونظام التعليم ، دار الوفاء للنشر ، ١٩٩٠ .
- (١٦) محمد السعيد عبد المقصود ، دراسات فى فلسفة التربية ، القاهرة .
- (١٧) سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، تاريخ التربية والتعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٨ .
- (١٨) محمد السعيد عبد المقصود ، مرجع سابق .
- (١٩) أميل فهمى شنوده ، تاريخ التعليم الصناعى حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ .
- (٢٠) أبو بكر عابدين بدوى ، التربية الصناعية بين المفهوم والواقع ، القاهرة ،
- (٢١) شاكر محمد فتحى ، همام بدرأوى زيدان ، التربية المقارنة ، المنهج والسياسات والأساليب ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ٢٠٠٤ .
- (٢٢) دسوقى عبد الجليل ، الكفاية الخارجية للتعليم الثانوى الصناعى ، مرجع سابق .
- (٢٣) رمزى ذكى ، الإقتصاد السياسى للبطالة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت ، ٢٠٠١ .
- (٢٤) **Bob Mancfield, Report About functional Analysis Developing standars of vocational Education and training systems, social fund, Egypt, ٢٠٠٠ .**
- (٢٥) وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم الفنى ، دليل التعليم الفنى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- (٢٦) يوسف عبد المعطى ، التعليم الفنى بين الأسر والإنطلاق ، مجلد عالم الفكر ، وزارة الإعلام ، الكويت ، م(١٢) ، ع(٢) ، ١٩٨٨ .
- (٢٧) وزارة التربية والتعليم ، إستراتيجية تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى ، المجموعة الوزارية لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى ، مايو ٢٠٠٩ .
- (٢٨) همام بدرأوى زيدان ، دسوقى عبد الجليل ، فلسفة التعليم الصناعى وإقتصادياته ، كلية التعليم الصناعى ، القاهرة ، ١٩٩٠ ص ١١

(٢٩) دسوقي عبد الجليل ، همام بدر اوى زيادن ، الإلآجاهال المعاصرة فى
اللعلم الفنل؁ ولألألال القرن (٢١)؁ قضايا اللأطلل واللنملأ (١٣١)
معهل اللأطلل القومل؁ ٢٠٠٠ .

(٣٠) محمد عب الشفع؁ اللعلم الفنل واللأرب المهنل؁ ورقة عمل مقأمة
لمنظمة العمل العربفة؁ ٢٠٠٢ ص ص ٧ - ٨ .

الفصل الثالث

مداخل تطوير التعليم الفنى الصناعى

- المدخل الأول - الإتجاهات المعاصرة
- المدخل الثانى - تحقيق الجودة فى التعليم الفنى الصناعى
- المدخل الثالث - تطوير إدارة التعليم الفنى الصناعى

- خصص هذا الفصل لعرض أهم الإتجاهات المعاصرة فى مجال التعليم الفنى عموما والصناعى على وجه الخصوص ، وذلك من خلال إستقراء وتحليل خبرات بعض الدول المتقدمة فى المجال نفسه وتتمثل هذه الإتجاهات فى :
- الأخذ بفكر التخطيط الإستراتيجى وتطبيقاته .
 - الأخذ بفكر الجودة التعليمية فى ضوء حركة المعايير .
 - النظرة الشمولية لمنظومة التعليم الفنى فى إطار النظام الوطنى للتعليم قبل الجامعى والعالى .
 - تحديث إدارة منظومة التعليم الفنى فى مصر بجميع مستوياتها .
 - التكوين الشامل والمتجانس لمعلمى التعليم الفنى .
 - التقويم الشامل للأداء .
 - الربط المحكم فيما بين مؤسسات التعليم الفنى ومؤسسات العمل والإنتاج والغرف المهنية .
- كما خصص هذا الفصل ايضا لعرض مدخلين آخرين ، هما تحقيق الجودة فى التعليم الفنى الصناعى والذى يتناول أهمية تحقيق الجودة فى التعليم وعناصر منظومة الجودة ، ومعايير الجودة ، ومعوقات تطبيق الجودة والحلول والبدائل المناسبة لتحقيق الجودة .
- أما المدخل الثالث والأخير فهو يتناول تطوير إدارة التعليم الفنى الصناعى ويتناول الإدارة فى التعليم وعلاقتها بالإدارة المدرسية ، دراسة إدارة التعليم الفنى الصناعى والتحديات التى تواجهها والحلول المقترحة لها .

المدخل الأول : الإتجاهات المعاصرة فى مجال تطوير نظام التعليم الفنى

فى ضوء إستقراء وتحليل خبرات بعض الدول المتقدمة صناعيا كالولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، وألمانيا ، واليابان ، وكوريا الجنوبية فى مجال التعليم الفنى عموما ، والفنى الصناعى على وجه الخصوص أمكن التوصل إلى عدد من الإتجاهات المعاصرة ذات العلاقة بتطوير هذا النوع من التعليم يمكن عرضها فيما يلى :-

الإتجاه الأول : الأخذ بفكر التخطيط الإستراتيجى وتطبيقاته ، وذلك من خلال :

١- إجراء المسح البيئى الذى يستهدف تحليل كل من البيئة الداخلية للنظام بكل مكوناتها من مدخلات وعمليات ومخرجات وتغذية راجعة ، وكذلك تحليل جوانب كل عنصر من عناصر هذه المكونات ، كما تستهدف تحليل البيئة الخارجية لنظام التعليم الفنى فى مصر بكامل مكوناتها أيضا كمنظومة شاملة فى إطارها المجتمعى العام سياسيا واقتصاديا وثقافيا وتعليميا ، وما يتضمنه كل ذلك من نقاط قوة ونقاط ضعف ، وفرص ومواتية ، وتهديدات حالية ومحتملة .

٢- إجراء تحليل للمتغيرات والعوامل المؤثرة فى التعليم الفنى فى إطارها الإقليمى والعالمى مثل التحولات والتغيرات السريعة التى تطرأ على اسواق العمل ، وسرعة التغير التكنولوجى نتيجة التطور العلمى الهائل وتطبيقاته ، بالإضافة إلى ثورة المعلومات والاتصال ، وحرية إنتقال رؤوس الأموال والأفراد فيما بين دول العالم ، وسيادة الشركات عابرة القارات متعددة الجنسية) والتى إنتشرت فى معظم دول العالم وتستعين بعمالة من مختلف الجنسيات فى ضوء معيار الكفاءة والتميز والقدرة التنافسية.

٣- تحديد وصياغة رؤية نظام التعليم الفنى ، ورسالته ، وفلسفته وأهدافه العامة فى ضوء نواتج التحليل السابقة .

٤- تحديد فلسفة الإعداد داخل منظومة التعليم الفنى (تخصصات عريضة - تخصصات ضيقة - التركيز على المهارات الأساسية ، أم المهارات المرتبطة. بالتخصصات الضيقة - إستهداف الشركات المتنوعة ... الخ .

٥- تحديد وصياغة عدد من السيناريوهات (البدائل) التخطيطية التي يشتمل كل منها على عدد من الإستراتيجيات البديلة ذات العلاقة بإمكانية تطبيق فلسفة الإعداد ، والأهداف العامة للنظام .

٦- تبني إستراتيجية / إستراتيجيات محددة ، ووضع الخطط اللازمة لتنفيذها. وفي جميع الأحوال - وعلى مدى الخطوات ذات العلاقة بالتخطيط الإستراتيجي والتي سبق الإشارة إليها لابد من أن يشارك في تحديد وتنفيذ كل خطوة أصحاب العلاقة (الوزارات المعنية / قطاع التعليم الفني / مؤسسات العمل والإنتاج / القطاع الخاص / رجال الأعمال / قيادات ومسئولي ومعلمي التعليم الفني / ممثلين عن الطلاب والخريجين ...الخ.

الإنتاج الثاني: الأخذ بفكر الجودة التعليمية في ضوء حركة المعايير وذلك من

خلال:

١- تحديد نوعيات منظومة التعليم الفني سواء من حيث المجالات ذات العلاقة بالأنشطة البشرية (صناعي / تجاري / زراعي) أو من حيث البنية (٣ سنوات ، ٥ سنوات) ، أو من حيث التخصصات في كل نوعية من تلك النوعيات .

٢- تحديد البرامج المتنوعة التي سيتم تقديمها من خلال نوعيات منظومة التعليم الفني .

٣- تحديد مواصفات وخصائص خريجي كل برنامج من تلك البرامج .

٤- تحديد الأهداف العامة لكل برنامج في ضوء ماسبق .

٥- تحديد المكونات (المجالات) الرئيسية لكل برنامج ونسبة مساهمة كل مكون في بناء البرنامج.

٦- تحديد معايير كل مكون (مجال) من مكونات البرنامج.

٧- تكامل معايير جميع المكونات (سواء كانت ثقافية عامة / أو نظرية فنية/ او تطبيقات عملية وتدريب داخل أو خارج المؤسسات التعليمية).

٨- تحليل كل معيار إلى عدد من العلاقات المرجعية ، ثم إلى مؤشرات وممارسات أدائية يمكن ملاحظتها ، وقياسها والحكم عليها .

٩- توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا الفكر ، والإستفادة الفعلية منه سواء في بناء وتصميم المناهج والمقررات ، أو طرق التعليم والتعلم ، أو

الأنشطة أو فى تدريب وتأهيل المعلمين وتنميتهم مهنيا بصفة مستدامة ،
أو فى عمليات المتابعة والتقويم ، وفى توفير وتجهيز الورش والمعامل
وأدوات التدريب وخاماته.

١٠- الاهتمام بعمليات التقويم المؤسسى الشامل سواء كان من خلال التقويم
الذاتى فى إطار المؤسسة ، أو من خلال التقويم النظير ، أو الخارجى .

الإنجاز الثالث : النظرة الشمولية لمنظومة التعليم الفنى فى إطار النظام الوطنى

للتعليم قبل الجامعى ، والعالى ، وذلك من خلال :

١- عدم النظر إلى نظام التعليم الفنى فى مصر بإعتباره نظاما منفصلا عن
النظام التعليمى العام ، والعالى .

٢- إعداد التشريعات واللوائح اللازمة لإتاحة المرونة وحرية إنتقال الطلاب
بين تخصصات النوعية الفنية الواحدة ، أو فيما بينها وبين النوعيات
الفنية الثلاثة (صناعى / تجارى / زراعى) سواء كانت مدة الدراسة
بها ٣ سنوات ، أو خمس سنوات أو فيما بين جميع تلك النوعيات وبين
التعليم الثانوى العام ، بالإضافة إلى زيادة وإستمرار منافذ الالتحاق
بمؤسسات التعليم المناسبة وإستكمال تعليمهم فى مرحلة التعليم العالى .

٣- إعداد التشريعات واللوائح اللازمة لتجسير الفجوات فيما بين نوعيات
التعليم الفنى من جهة ، والتعليم الثانوى العام من جهة أخرى ، بحيث
يكون بالبرامج والمناهج فى كل هذه النوعيات قدراً كبيراً مشتركاً .

٤- تمهين النظام التعليمى فى مصر بصفة عامة بحيث تغلب على برامجه
ومناهجه وأنشطته الصبغة التطبيقية والعملية ، والارتباط بالبيئة
والمجتمع ، والمتغيرات الإقليمية والعالمية .

الإنجاز الرابع : تحديث إدارة منظومة التعليم الفنى فى مصر بجميع مستوياتها ..

وذلك من خلال :

تمثل الإدارة عصب المؤسسات ومحركها الفاعل ، وعقلها المفكر ، وذلك بما
تحويه من عمليات ووظائف تخطيطية ، وتنظيمية ، وتنسيقية ، وتوجيهية ، وتدريبية
، وتنفيذية ، وتقويمية ، وتمويلية ... الخ ، وكذلك بما يرتبط بها من قدرة على صنع
واتخاذ القرارات المناسبة فى أوقاتها المناسبة ، من خلال توافر قيادة رشيدة تحسن

حشد وتعبئة إمكانات وموارد المؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية ، وفى هذا السياق فإن منظومة التعليم الفنى فى مصر تعاني من مشكلات إدارية تتمحور أساساً فى المركزية وتأثيراتها حيث يتسم بها النظام التعليمى المصرى بعمامة ، بالإضافة الى قلة الصلاحيات الممنوحة للقيادات الوسطى والتنفيذية ، وضعف عمليات تمكين العاملين وبصفة خاصة المعلمين ، ومحدودية تأثير عمليات التنمية المهنية المستدامة ، وفقر بيئة التعليم والتعلم ، وضعف المشاركة المجتمعية فى دعم وإثراء العملية التعليمية داخل مدارس التعليم الفنى ، أو خارجها فى مؤسسات العمل والإنتاج .

وتأسيساً على ماسبق فإن جهوداً ينبغى أن تبذل لتحديث إدارة منظومة التعليم الفنى فى مصر وذلك من خلال عصرنة الإدارة بحيث يتوافر بكل مدرسة قاعدة بيانات أساسية بكل إمكاناتها ومواردها المادية والمالية والبشرية ، ويتم ربط جميع المدارس بشبكة حاسوبية على مستوى الإدارة والمديرية ، والقطاع (ديوان عام الوزارة) ، بالإضافة على بيانات ومعلومات حول مؤسسات العمل والإنتاج المحيطة بالمدرسة والتي تبدى تعاوناً واضحاً معها ، وكذلك الاهتمام بعمليات المشاركة فى صنع القرارات المدرسية وإتخاذها وتحمل مسئولية تنفيذها وتفعيل دور وحدات التدريب والتقويم والجودة بالمدارس ، والتأكيد على عمليات التنمية المهنية المستدامة للعاملين والمعلمين ، وتوفير متطلبات تمكينهم ، وحفزهم ، وتهيئة بيئة التعليم والتعلم المناسبة من خلال تعاون وتكامل دائمين بين المدرسة وبينتها ومجتمعها المحلى .

الاتجاه الخامس : التكوين الشامل والمتجانس لمعلمي التعليم الفنى :

نظراً لتعدد وتنوع معلمى التعليم الفنى فيما بين المكونات الرئيسية فى برامج ومناهج هذا النوع من التعليم (المكون الثقافى العام ، والمكون الفنى النظرى ، والمكون العملى التطبيقي ، والتدريبات) مع تفاوت عمليات إعداد وتأهيل معلمى كل مكون من تلك المكونات ومؤسسات إعدادهم التى تشمل الكليات الجامعية (تربية / علوم / آداب ...) ، (هندسة / فنون جميلة / التعليم الصناعى / فنون تطبيقية / تربية فنية) ، (دبلوم المدارس الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس + سنة تكميلية ، ودبلوم المدارس الفنية نظام السنوات الثلاث + سنة تكميلية ، ودورات تدريبية ...) مما ينعكس وعدم التجانس هذا سلباً على عمليات إعداد خريجي هذا النوع من التعليم - لذا فإن كثيراً من دول العالم وبخاصة المتقدم فى مجال التعليم الفنى يؤكدون

على التكوين الشامل لمعلم التعليم الفني بحيث يتم من خلال مسار إعداد متكامل على المستوى الجامعي بحيث يتمكن من تعليم وتدريب بعض المقررات الفنية النظرية ، وبعض المقررات الثقافية خاصة وأنها ينبغي أن يكون محتواها مرتبط بطبيعة التعليم الفني ، بالإضافة الى قدرته الإشرافية على العمليات التطبيقية ، والمهارات العملية ، والتدريب عليها ، بحيث يكون المسئول عن الورشة أو المعمل معاوناً له ضمن فريق عمل متكامل من المعلمين ومعاونيهم .

هذا بالإضافة الى تنمية قدرات هؤلاء المعلمين ومعاونيهم على أداء دورهم التوجيهي الأكاديمي والمهني للطلاب من خلال توفير مجموعة من البرامج ذات العلاقة يتم إعدادها بناء على نتائج البحوث والدراسات النفسية ، ومرتبطة ببنية النظام التعليمي ، والنظام المجتمعي ، وتتمكن من تحديد وتوجيه ميول الطلاب بأسلوب علمي الى مايلائهم من أنواع وتخصصات الدراسة ، وأنواع المهن التي يعدون لشغلها في سوق العمل ، بحيث يكون برنامج التوجيه الأكاديمي والمهني جزءاً رئيسياً من حياة المدرسة الفنية وبرامجها ن ويشارك في إدارته وتنفيذه كل من المعلمين ، والمتخصصين في التوجيه الأكاديمي والمهني والنفسي والاجتماعي . باعتبار أنهم جميعاً يشكلون فرق عمل متكاملة ومتجانسة فيما يتعلق بأداء هذا الدور الوظيفي المهم في منظومة التعليم الفني .

الإنجاز السادس : التقويم الشامل للأداء :

تمتلك مؤسسات التعليم الفني إمكانات وموارد كثيرة ومتنوعة منها ما هو مادي كالمباني ، والمرافق ، والأبنية والتجهيزات ، ومنها ما هو تكنولوجي كأجهزة الورش والمعامل وتجهيزاتها ، وأدواتها ، وطرق التعليم والتدريب ، ومنها ما هو بشري كالطلاب ، والمعلمين ، والعاملين بمختلف تخصصاتهم ونوعياتهم وأدوارهم ، هذا بالإضافة الى العلاقات المتبادلة فيما بين المؤسسات التعليمية الفنية من جهة ، وبين مجتمعها المحلي بما يمتلكه من إمكانات وموارد ، كل ذلك ينبغي أن يخضع لعمليات تقويم شامل يستهدف تحقيق أقصى إستفادة وإستثمار ممكن من هذه الإمكانيات والموارد بمختلف أنواعها ويستتبع ذلك ضرورة نشر ثقافة التقويم الشامل للأداء ، وتحديد مجالاته ، والمشاركة في تصميم وبناء أدواته ، وتجريبها ، وتطبيقها ، سواء أكان ذلك بالنسبة للمباني والمرافق وغيرها ، أم كانت للورش والمعامل ومابها من أجهزة ومعدات وأدوات ، أم للموارد البشرية طلاباً ومعلمين وعاملين بحيث يكون لكل

عنصر من عناصر كل مجال من مجالات التقويم الشامل ملفاً (سجلاً) تراكمياً لمعدلات العمل ، والأداء ، والإنجاز ومستوياته يتم من خلال تحليل محتويات هذا الملف (البورتفوليو Portfolio) التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف ، ومعدلات الإنجاز ، ومستوياته ، وما ينبغي أن يترتب على ذلك من توجيه وإرشاد وخطط علاجية ، وصيانة متنوعة ، بحيث تسهم جميعها فى ضمان الارتقاء بالأداء وجودته داخل مدارس التعليم الفنى بصفة عامة ..

الإنجاز السابع : الربط المحكم فيما بين مؤسسات التعليم الفنى ومؤسسات

العمل والإنتاج والغرف المهنية.

تتكامل حلقات الدائرة المغلقة التى تشتمل على مؤسسات التعليم الفنى ، ومؤسسات العمل والإنتاج ، والقطاع الخاص ، ورجال الأعمال والاتحادات والروابط والغرف المهنية ، وإدارات التشغيل بوزارة العمل ، لذا فإنه من الضرورى إحكام الربط فيما بينها جميعاً تنظيمياً وتنسيقاً وتنفيذاً ومتابعةً وتقويماً ، حيث إن خروج إحدى هذه الحلقات من تلك الدائرة يقلل من فعاليتها وقدرتها على أداء أدوارها فى عمليات إعداد وتكوين وتأهيل وتدريب وتشغيل القوى العاملة المدربة وإستثمارها بصورة فعالة وكفاءة .

وجدير بالذكر أن توافر مثل هذه الأمور فيما بين تلك المؤسسات ينعكس إيجاباً وبصورة مباشرة على مؤسسات التعليم الفنى سواء أكان ذلك من خلال زيادة فعالية عمليات تصميم البرامج والمناهج ، أو تفعيل عمليات التدريب الميدانى للطلاب فى مواقع العمل والإنتاج ، أم من خلال زيادة وتنوع الموارد المادية والمالية التى يمكن أن تقدمها تلك المؤسسات بشكل مباشر أو غير مباشر لمؤسسات التعليم الفنى متمثلة فى بعض الأجهزة ، والعدد ، والأدوات والمواد الخام أو المشاركة فى بناء وتجهيز بعض الورش ، أو المعامل ، أو تحمل نفقات التدريب أو جزء منها سواء كان هذا التدريب للطلاب ، أم لبعض المعلمين ، بالإضافة إلى توفير فرص عمل لبعض الخريجين ، كذلك يمكن أن تتمثل مساهمات الاتحادات والروابط والغرف المهنية فيما تقدمه تلك الجهات من بيانات ومعلومات عن أسواق العمل ومواصفات المهن ، خصائص شاغليها ، بالإضافة الى مايمكن أن تقدمه من إمكانات مادية وتدريبية متوفرة فيما تمتلكه هذه الاتحادات من إمكانات .

المدخل الثاني: تحقيق الجودة في التعليم الفني الصناعي:

ملهيّد

تشير أدبيات التعليم الفني الصناعي في مصر إلى انخفاض جودة مخرجاته، وتعزى ذلك إلى مجموعة من المشكلات لعل من أهمها تدهور البنية التحتية لهذا التعلم، وضعف المنهج الدراسي، وقصور في التدريب العملي داخل المدرسة، وغلبة الطابع النظري على الجانب العلمي، وضعف عملية تأهيل وإعداد المعلم الفني الصناعي العملي والعلمي والنظري. ومحدودية التخصصات المالية لهذا التعليم، فضلا عن تدنى النظرة المجتمعية لخريجيه.....الخ.

من هنا تأتي أهمية تحقيق الجودة في هذا النوع من التعليم ومن ثم تحسين مخرجاته كي تصبح أكثر توازناً مع المهن المتاحة حالياً ومستقبلاً في سوق العمل. استناداً لما تقدم يسير هذا المدخل وفق المسار التالي:

أولاً: أهمية تحقيق الجودة في التعليم الفني الصناعي.

ثانياً: عناصر منظومة الجودة التعليمية.

ثالثاً: معايير جودة التعليم الفني الصناعي.

رابعاً: معوقات عدم تحقيق الجودة في التعليم الفني الصناعي.

خامساً: الحلول والبدائل لتحقيق الجودة في التعليم الفني الصناعي.

أولاً: أهمية تحقيق الجودة فى التعليم الفنى الصناعى:

إن مفهوم الجودة فى التعليم الفنى الصناعى له مغنيان مترابطان أحدهما واقعى، والآخر حسى فجودة التعليم بمعناها الواقعى تعنى إلزام المدرسة بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها، مثل معدلات تكلفة التعليم الفنى الصناعى، أما المعنى الحسى لجودة التعليم فيرتكز على مشاعر وأحاسيس متلقى الخدمة التعليمية وهما الطلاب وأولياء أمورهم.

لا يمكن للجودة أن تتحقق فى عملية التعليم الفنى الصناعى إلا من خلال تأسيس المنهج الفكرى السليم الذى تسير عليه هذه العملية التعليمية^(٢)، والتى تضمن إضافة للعلوم والمعارف التى يتلقاها طالب التعليم الفنى الصناعى، ومنظومة القيم الخلقية، ونظم العلاقات الإنسانية، ووسائل الاتصال المتطورة، وغيرها من الضروريات التى تجعل حياة الطالب فى المدرسة متعة، فضلا عن المادة العلمية، وفيما يلى أهمية تحقيق الجودة فى التعليم الفنى الصناعى:

- أ- مراجعة المنتج التعليمى المباشر وهو الطالب.
- ب- مراجعة المنتج التعليمى الغير مباشر.
- ج- تطوير التعليم الفنى الصناعى من خلال تقويمه وتشخيص القصور فى المدخلات والعمليات، والمخرجات، حتى يتحول التقويم إلى تطوير حقيقى وضبط فعلى لجودة الخدمة التعليمية.

ثانياً: عناصر نظام جودة التعليم الفنى الصناعى:

يكثُر الحديث فى مختلف المجالات عن جودة التعليم الفنى الصناعى فى الدوريات والندوات والمؤتمرات، ولذلك سنحاول تعريف لماهية جودة التعليم. من المسلم به أن التعليم الجيد يركز على كم ونوع المعلومات، والقدرة والتدريب على التحليل المنطقى والتفكير الابتكارى^(٤).

ومن المسلم به أيضاً أن من خصائص التعليم الجيد، خاصية تدعيم المعرفة والقدرات الذهنية بقدر من القيم والانتماء القومى وروح التميز والارتقاء، وبذلك نصل إلى أن خصائص المنتج الجيد من العملية التعليمية تتمثل فى^(٣):

- ١- قدر من القيم وبصفة خاصة الولاء والانتماء القومى أو الاجتماعى، والقيم الأخلاقية والسلوكية.
- ٢- القدرة على التحليل المنطقى والاستنتاج والتفكير الابتكارى الخلاق.

٣- المعارف والمعلومات الأكاديمية والتدريب على تطبيقها على مختلف المشكلات الواقعية.

والسؤال المطروح الآن ما هي الجودة التي نريدها وما هو السبيل إلى تحقيقها، وهل ما نطبقه فعلا من إجراءات يؤدي كله أو جزء منه للجودة في التعليم وبصفة خاصة في التعليم الفني الصناعي؟.

إن المتابع للواقع التعليمي يلحظ أن الطلاب غير راضين في الحصول على تعليم جيد يحقق من طموحاتهم ، ولا يلائم ميولهم وقدراتهم ويؤهلهم بعد التخرج في الحصول على وظيفة في سوق العمل المليئة بالتحديات. كذلك لا يرضى أولياء الأمور لأنهم لم يجدوا تعليما جيدا لأبنائهم يصل بهم إلى فرص عمل جيدة في سوق العمل تتماشى مع خبراتهم وتخصصاتهم، كذلك سوق العمل، المعولمة لم تجد متطلباتها القائمة على منظومات الصناعة وغير ذلك.

وهنا نتوقف ونتفق أن تحقيق الجودة لابد وأن يشمل جميع مكونات منظومة التعليم ، معلم وطالب ومنهج والسياق الذي يتم فيه التعليم لا يمكن أن تكون هناك جودة إذا قمنا بتحقيق الجودة في بعض المكونات وتاركين المكونات الأخرى. وتتحدد جودة التعليم بمجموعة من العناصر التي يمكن إجمالها كما يلي^(٥):

أ- المعلم.

ب- الطالب.

ج- منظومة المناهج الدراسية.

د- التسهيلات والخدمات المساعدة.

هـ- قواعد تشغيل العناصر من النظام.

وفيما يلي، سنتناول كل عنصر من العناصر السابقة بإيجاز على النحو التالي:

أ- المعلم:

يعد المعلم العمود الفقري لنظام جودة التعليم، بمعنى أن جودة المعلم أو نوعيته هي المحدد الأساسي لجودة التعليم، فضلا عن أن المعلم يمثل عقل الأمة وضميرها، فهو يحمل في وجدانه مشاعرها وأمالها وثقافتها وتاريخها وعلى عاتقه يقع صنع مستقبلها وأمجادها.

وجودة المعلم هي محصلة لمجموعة من العوامل، وهي:

١- التأهل الأكاديمي:

أ- القدرات الطبيعية.

ب- الدرجات العلمية.

٢- القيم والتوجهات ومنها:

أ- الانتماء والولاء للمجتمع.

ب- الرغبة فى الارتقاء والتميز.

ج- الطموح والأمل والثقة فى القدرات الذاتية.

د- القيم الأخلاقية.

هـ- الموضوعية والعدل.

و- الجدية والالتزام.

٣- البيئة الخارجية:

أ- المعتقدات والمورثات الاجتماعية.

ب- الأحوال الاقتصادية.

ج- النظام السياسى.

وبما أن المعلم هو العنصر الفعال فى المنظومة التعليمية، والذي يمكن عن طريقه تحسين مخرجات النظم التعليمية، وتحقيق جودتها وذلك باعتباره حجر الزاوية فى أى إصلاح وتطوير تربوي، لذلك كان الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلم، التى تسعى إلى رفع مستوى كفاءته وإكسابه الخبرات والمهارات اللازمة لتجويد وتطوير أدائه للأفضل من خلال مجموعة من الأنشطة والأساليب والسياسات والممارسات والتى تتمثل فيما يلى.

١- من أهم حقوق المعلم تأهيله تأهيلا يمكنه من أداء رسالته التربوية باقتدار، وذلك عن طريق تحديث وتطوير برامج ومناهج المواد العلمية والتربوية الخاصة بإعداد المعلمين مع ضرورة تمسك كليات التربية بمعايير واضحة وقوية فى اختبار معلمى المستقبل والعمل على رفع مستوى أداء المعلم وتطويره .

٢- إطلاعهم على ما يستجد من معلومات فى حقل التربية والتعليم ، وما يصدر من قرارات تربوية وتعليمية وتنمية مواهب مع توثيق الإنجازات والأنشطة المتميزة من دراسات وأبحاث ومتابعتها وتقويمها .

- ٣- تزويد المعلم بالإرشادات والتوجيهات اللازمة لرفع مستوى أدائه فى العمل وتوفير البيئة المدرسية المناسبة التى تمكنه من العمل وتساعد الطلاب على الاستيعاب .
- ٤- منح المعلم حقوقه المالية التى تمنحه المستوى الذى يستحقه ، وهو ما يترك أثراً طيباً فى نفسه، ويشجعه على الاستمرار فى التربية والتعليم، وتمنحه مزايا متعددة ليتفرغ فى رسالته .
- ٥- تعتبر التربية من أهم وجبات المعلم المهنية ، وان التعليم جزء من عملية التربية ، وان على المعلم الانتماء إلى مهنة التعليم وتقديرها ، والإلمام بالطرق العلمية التى تعينه على أداء رسالته .
- ٦- الالتزام والحرص على الاستزادة من المعرفة والتربوية ، وعلية أن يتابع التطورات العلمية فى مجال تخصصه .
- ٧- أن ينقل ما يتعلمه إلى المتعلمين ويوجه إليهم النصيحة.
- ٨- الإطلاع على سياسة التعليم وأهدافه متطلعا إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها .
- ٩- أن يؤدى رسالته التعليمية وفق أنظمة التعليم التى تقرها الجهات المسنولة عن التعليم .
- ١٠- الالتزام بواجبة الوظيفة واحترام القوانين والأنظمة .
- ١١- أن يكون نشيطا فى أدائه الواجب وان يكون على علم بالقيم والمثل والأفكار التى تحكم سلوك المجتمع ويوضحها للطلاب.
- ١٢- أن يكون على علم بقضايا أمته المصرية مؤمنا بترائه العريق ، عارفا بالتحولات الخطيرة التى يمر بها المجتمع والتحديات والصراعات القائمة .

ولكن الواقع العملى يؤكد أن المعلم قد تم إهماله طويلا سواء من حيث عدم الاهتمام بكفاءته التدريسية، أو من خلال عدم تلقيه التدريب الكافى لتوصيل المعلومات والتأهيل المناسب للتعامل مع الطلاب، وهذا ما أظهرته التطبيق الميدانى من الدراسة الحالية(*) .

حيث تشير النتائج الميدانية إلى وجود عجز فى هيئة التدريس بالتعليم الفنى الصناعى وبصفة خاصة فى أعداد مدرسى المواد الثقافية والمواد الفنية النظرية،

* انظر ص بالدراسة الميدانية

والمواد العملية فى بعض المدارس ووجود فائض فى بعض المدارس الأخرى وذلك لعدم التنسيق بين إدارات التعليم الفنى الصناعى داخل كل محافظة .

ولسد هذا العجز عن طريق زيادة كليات للتعليم الصناعى وإنشاء كليات تكنولوجية متخصصة حيث أن خريجى هذه الكليات يتم إعدادهم جيدا فنيا وتربويا للعمل فى مجال التدريس العلمى والعملى بالمدارس الثانوية الصناعية وفق أساليب تربوية متخصصة لمواكبة المنظومة التعليمية الحديثة.

والمعلم يؤثر على جودة العملية التعليمية من خلال الأنشطة التالية:

- التخطيط للمقرر من حيث أهدافه والمحتوى العلمى من خلال نوعية وملائمة ومعاصرة الموضوعات.
- طرق التدريس من خلال إلقاء المحاضرات والمناقشات وحث الطالب على التفكير الابتكارى وتشجيعه على المبادرة، والفعل.
- المقدرة على توصيل الأفكار للطالب والاستحواز على تفكيره.
- نوعية الامتحان من خلال تناسب الامتحانات مع متوسط قدرات الطلاب، والتميز بين الحفظ، والفهم، والتفكير، وتصنيف الطلاب إلى فئات (ممتاز/جيد جدا/جيد/متوسط/ضعيف).
- عدالة نظام تقييم الطلاب من خلال الامتحانات التحريرية والشفوية وعدد مرات التقييم وعدالة التصحيح من حيث توزيع الدرجات.
- المتابعة والمراجعة والمواجهة بين المعلم والطالب مما يؤدى إلى تحسين أسلوب المعلم وزيادة درجة اقتناع الطالب.
- العلاقات الشخصية بين المعلم والطالب داخل المحاضرة، الحصّة المدرسية.
- والوصول بالمعلم إلى المستوى الجيد فيجب الاهتمام أولا بطريقة اختيار الأفراد المرشحين للقيام بمهام التدريس وفقا للمعايير التالية:

الصفات الشخصية:

- المظهر المناسب والشخصية الجذابة المؤثرة.
- الصحة الجيدة والخلو من عيوب النطق.
- الذكاء الكافى.
- إجادة التعبير عن الأفكار.
- الرغبة والحماس للعمل كمعلم.

الجانب الثقافى والتعليمى:

- مستوى مناسب من التعليم من ١٢ إلى ١٥ سنة.

الجانب الفنى:

- مستوى عالى من المعارف الفنية العامة والمتخصصة ومهارات متعمقة وخبرة لا تقل عن ١٠ سنوات فى مجال العمل.

السلوك والقيم:

- الانضباط.
- حب العمل الجماعى.
- العدل.
- الحزم.

الجانب التربوى:

- القدرة الكافية على استخدام الطرق الحديثة للوسائل التعليمية المناسبة.

ب- الطالب:

- على الرغم من أن الطالب يعد بمثابة العميل الأول، إلا أنه يؤثر على جودة العملية التعليمية بشكل مباشر من خلال عاملين هما:
- ١- الاستعداد والتجاوب مع العملية التعليمية.
 - ٢- الجهد المبذول.

١- الاستعداد والتجاوب مع العملية التعليمية:

تأتى أهمية هذا العامل بالنسبة للطالب ، إذ لم يكن راغبا ومهتما بالعملية التعليمية، فمهما كانت جودة المعلم، فلا يكون هناك ناتج حقيقى مؤثر فى تحقيق الهدف النهائى من ناحية العملية التعليمية، كما يؤثر استعداد الطالب على جودة العملية التعليمية من حيث التأثير على ناتج جهد المعلم وما يقدمه، والتأثير على كم الجهد الذى يقدمه المعلم فعلا.

كذلك يعد استعداد وتجاوب الطالب متغير تابع وليس متغير مستقل لعدد من الاعتبارات وهى:

١. ١ المقدرة الطبيعية للطالب، وذلك من خلال العلاقة الطردية بين مستوى تجارب الطالب كمتغير تابع وبين درجة التوافق بين ما تتطلبه الدراسة من قدرات مثل

درجة الذكاء، القدرة على الاسترجاع والتذكر وبين ما يمتلكه الطالب من هذه القدرات.

٢. ١ الرغبة والميول، ويقصد بذلك تلك الميول والرغبات المتوفرة بالطالب قبل أن تبدأ الدراسة، وإن كان من الممكن تعديلها أو تغييرها أثناء الدراسة بتأثير عوامل أخرى.

٣. ١ الاقتناع بالدراسة، وذلك من خلال وجود علاقة واقعية بين درجة اقتناع الطالب بالدراسة بالمدرسة واستعداده للتجاوب مع المعلم ، كما أن اقتناع الطالب بالدراسة المدرسية لا يأتي من فراغ، كذلك يعد متغير تابع لكثير من العوامل وهي:

- المعلم وكل أوجه نشاطه.
- الخدمات المقدمة والتسهيلات التعليمية المتاحة.
- التصرفات الشخصية للعاملين الإداريين الذين يتعاملوا مع الطالب بدءا من مدير المدرسة حتى أصغر عامل بها، وذلك من خلال التيسير فى المعاملات والحيادية فى التعامل مع الطلبة.
- الرغبات والميول للطالب.
- مكانة المدرسة التعليمية.
- التوقع للمستقبل المهني بعد التخرج من المدرسة.

٣- الجهد المبذول فى الدراسة:

يتأثر ناتج العملية التعليمية من الهدف النهائى لعملية التعليم الفنى الصناعى بالجهد المبذول من قبل الطالب بعدد من العوامل وهي:

١. ٢ اقتناع الطالب بالدراسة.
٢. ٢ نوعية الدراسة وما تتطلبه من مجهود مبذول.
٣. ٢ نظم التقييم المتبعة والتي تعد من أهم العوامل المؤثرة على جودة العملية التعليمية، نجاح الطالب بدون جهد مبذول له تأثير سلبي لدى بعض الطلبة الآخرين.
٤. ٢ درجة الولاء والانتماء القومى والمعتقدات والقيم الدينية.

بما أن الجودة فى التعليم حق من حقوق الطالب، فعلى الدولة متمثلة فى وزارة التربية والتعليم، والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، أن ترتقى بجودة التعليم فإننا بذلك نحترم حقوق الطالب، فالدول ذات التعليم الجيد هى نفس الدول التى تعطى شأن الطالب وتسعى إليه، فجودة الطالب تشمل ما يلى:

- ١- حسن اختياره لمساره التعليمى الذى يتلاءم مع قدراته وملكاته وميوله.
- ٢- أن يحصل الطالب على تعليم موضع ثقة لديه ولدى مجتمعه، وأن يعتمد على معايير داخلية وخارجية للتعليم وأن يكون هناك اتصال مباشر بين مراكز التعليم. الالتزام بسياسة الجودة، فهناك تقصير شديد فى تقديم الإرشاد والتوجيه للطلبة حول مختلف الأمور المتعلقة بطبيعة نوع دراسة التعليم الفنى الصناعى ومهامه الوظيفية أثناء الدراسة والتى سوف يمارسونها بعد التخرج، حيث أكدت ذلك الدراسة الميدانية للبحث الراهن^١.

ج - منظومة المناهج الدراسية:

تعد المناهج الدراسية البرنامج الدراسى الذى يحتوى على مجموعة من المقررات بمواصفات معينة، وأن تكون هذه المواصفات ذات ارتباط مباشر ومحدد وواضح بتحقيق رسالة المدرسة. كما يجب ألا تقل المواصفات الأكاديمية للبرنامج عن أفضل البرامج المناظرة الموجودة من حيث محتوى المقررات ومستوى المهارات. كما أن المنهج هو العنصر الآخر الذى يجب أن يسهم فى تحقيق الجودة فى التعليم من خلال مواكبة أهدافه ومحتواه وخبراته وأساليب تقويمه لمعايير الجودة فى التعليم وهذا يتطلب من خبراء واضعى المناهج مراعاة المعايير فى مجال المناهج التى تسهم فى تحقيق مبادئ الجودة فى التعليم.

ولكن فى وقتنا الحاضر تبين عدم كفاءة المناهج الدراسية المقررة فى معظم المراحل التعليمية وخاصة فى التعليم الفنى الصناعى، حيث أنها تركز على حشو عقول الطلاب بكم متزايد من المعلومات دون أى جهد فى تنمية القدرات العقلية لديهم من فهم وتحليل وتفكير وحل المشكلات، كما أنه من أهم نقاط الضعف للمناهج الدراسية الحالية فى مصر عدم احتوائها على قيم ومبادئ تهدف إلى تنمية الوعى السياسى والثقافى والاجتماعى لدى الطلاب مما يسهم فى انعكاس ذلك على المجتمع بشكل عملى

(*) انظر ص ١٤٠ فى الدراسة الميدانية.

ملموس، وإذا طبقاً ذلك على التعليم الفنى الصناعى، نجد أن ما يحصل عليه الخريج فى المدرسة لا يكفى لموائمته مهنياً، وهذا ما أوضحتة الدراسة الميدانية للبحث الحالى:

كما رأت الدراسة الميدانية ضرورة تحسين المناهج الدراسية وتطوير الكتب الدراسية، وزيادة الجرعة الثقافية للطلاب من خلال المنهج الدراسى.

٢- تعميق التعليم والمناهج الدراسية من خلال مساعدة المدارس على تطوير أهدافها وفلسفتها التعليمية.

٣- تعديل المناهج الدراسية لتضمن مواد تأهيلية للعمل.

٤- تطوير المناهج الدراسية وتقنين التخصصات بما يواكب احتياجات سوق العمل وربطها بها، وهذا ما أوضحتة الدراسة الميدانية .

٥- إعادة تأهيل مدارس التعليم الفنى الصناعى وتزويدها بما يتوافق مع تعديل المناهج الدراسية.

٦- اعتماد مبدأ الجدوى الاقتصادية فى استحداث البرامج والتخصصات المهنية.

٧- مناظرة البرامج التعليمية للتعليم الفنى الصناعى مع أفضل الممارسات العالمية ووضع خطة تنفيذية لمراجعة الخطط الدراسية والمقررات الحالية والبرامج التدريبية، وتعديل ما يلزم فى ضوء احتياجات سوق العمل، وبما يحقق الترابط البينى ومرونة تحويل المسار بين التخصصات القطاعية.

٨- توافق مدد البرامج الدراسية والتدريبية مع المخرجات المستهدفة للتخصصات المختلفة.

٩- أن تكون المناهج الدراسية للتعليم الفنى الصناعى عصرية ومتطورة ومنظومية، أى أن الأهداف والمعايير صيغت المنهج منظومياً مع ترتيب المحتوى بشكل منظومى.

١٠- تقويم وسائل وطرق التدريس بحيث يصل إلى منتج تعليمى يحقق الجودة فى سوق العمل القائمة على المنظومية.

١١- تحفيز القطاع الخاص ورجال الأعمال على المشاركة فى تطوير المناهج، واستحداث تخصصات جديدة وإنشاء مدارس، وهذا ما أظهرته الدراسة الميدانية

١٢- ربط المدرسة الفنية بالبيئة المحيطة، تأهيل خريجها وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

د - التسهيلات والخدمات المساعدة:

تنقسم التسهيلات والخدمات المساعدة إلى شقين وهما:

أ - الإمكانيات المادية مثل:

- المكتبة ومصادر المعرفة المختلفة.
- وسائل تكنولوجيا التعليم.
- المكان من حيث اتساعه، ومظهره من حيث الجوانب الجمالية، والنظافة وهذا العنصر ذو أهمية لأنه يؤثر على تحسين الجهد المبذول، من ناحية المعلم والطالب، وتنمية روح الانتماء للمدرسة والموظفين.

ب - سلوك العاملين والموظفين الإداريين:

- يؤثر سلوك العاملين والموظفين الإداريين ابتداء من مدير المدرسة حتى أصغر عامل على جودة التعليم الفني الصناعي بالمدرسة من حيث ما يلي:
- التيسير في التعامل مع الطلبة.
 - الكفاءة والجدية والالتزام في أداء المهام.
 - الموضوعية والمساواة.
 - الترحيب والإخلاص في استقبال الطلبة، وتقبل المراجعة والنقد المقترحات.

ج - قواعد تشغيل العناصر من النظام:

- توجد بعض القواعد لتشغيل العناصر من النظام تتمثل فيما يلي:
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب لكل العاملين في المجال التعليمي.
 - قواعد لضبط سلوك الطالب في قاعات التدريس والامتحانات.
 - توسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات.
 - الجدية في تطبيق القواعد والالتزام بها.

ثالثا: المعايير التخصصية لعناصر نظام جودة التعليم الفني الصناعي:

تتعلق هذه المعايير بالعناصر الرئيسية للنظام وتتمثل فيما يلي^(٦):

١- رسالة المدرسة:

أن تكون الرسالة الخاصة بالمدرسة ذات ارتباط مباشر ومحدد بالهدف النهائي، من وجود المدرسة، وحيث أن هدف المدرسة تخريج فنى ، وفنى أول ذو

مواصفات فنية عالية الجودة، فيجب على المدرسة أن تفصح عن رسالتها، وعن كيفية المساهمة في تحقيق هذا الخريج (الهدف) ، وتعد رسالة المدرسة ثلاثية الأبعاد وهى :

- خريج فنى صناعى ذو مواصفات معينة.
- معرفة إجراء التجارب والبحوث.
- خدمة البيئة الخارجية (المجتمع).

٢- مواصفات البرنامج / المنهج الدراسى:

- يعد البرنامج الدراسى مجموعة من المقررات بمواصفات معينة وهى:
- ذات ارتباط مباشر ومحدد وواضح بتحقيق رسالة المدرسة.
 - ألا تقل المواصفات الأكاديمية للبرنامج/ المنهج الدراسى عن أفضل البرامج المناظرة فى مدارس أخرى، وذلك من حيث محتوى المقررات / المناهج الدراسية ومستوى المهارات فعلى سبيل المثال، المقررات النظرية يجب ألا تقل محتوياتها عن أفضل ما هو موجود بالخارج بل ويمكن أن تتجاوزها، أما المقررات العملية فقد تتطلب إمكانيات مادية تكون خارج المتاح. كما يجب أن تعطى المقررات كافة جوانب المعرفة التى ترتبط بمجال التخصص.

٣- مواصفات المقررات:

- يجب أن تحتوى مواصفات المقررات على ما يلى:
- كافة الموضوعات.
 - محتويات المقرر موزعة على أسابيع الفصل الدراسى.
 - تعد مواصفات المقررات من قبل لجان متخصصة من وزارة التربية والتعليم.
 - يفضل عدم انفراد شخص واحد بمقرر كامل، وخاصة فى حالة تعدد الشعب/الأقسام، والمنطق فى ذلك العدالة بين الطلبة من حيث الاستفادة وتوزيع المخاطر بينهم.

٤- منهج وطرق التدريس:

- الابتعاد عن المحاضرة التي من طرف واحد.
- تقليل نسبة الكتابة وعرض شرائح لتوفير أكبر قدر من الوقت للمشاركة والحوار.
- تقليل دور نقل الطالب لمحتويات المحاضرة حتى لا يشغل بالكتابة.
- السماح للطالب السؤال والاستفسار وعدم قبوله للمعلومة إلا بعد الاستيعاب الكامل.
- تشجيع الطالب على التفكير الابتكاري ومنحه الثقة.
- بناء علاقة قوية بين المعلم والطالب من خلال الاحترام والتقدير المتبادل بينهما.
- حث الطالب على القيام بدور ايجابي فى دراسة المقرر من خلال التحضير المنسق للدرس.
- ربط موضوعات المقرر بالواقع من خلال أمثلة عملية.
- مراعاة معيار التوازن بين أجزاء المحاضرة وهى المادة العلمية والمناقشات والتفكير والإبداع، وبذلك تكتمل عناصر التعليم الجيد فى كل محاضرة وتتجسد بها استراتيجية التفكير، التوازن ، الشمول.

٥- التصرفات الشخصية للمعلم أثناء المحاضرة:

- من خلال التصرفات الشخصية للمعلم أثناء المحاضرة يتم ما يلى:
- بناء وتنمية شخصية الطالب وذلك من خلال تعريف الطالب بواجباته وحقوقه وتشجيعه على ممارسة حقوقه، كذلك يجب منحه الثقة بنفسه وذلك بأنه قادر على التفكير الابتكاري.
- احترام مواعيد بدء وانتهاء المحاضرة، وذلك فى حالة إخلال المعلم بموعد وبدء المحاضرة يجب أن يوضح أسباب ذلك للطالب، حتى يتم تربية الطالب على الجدية والالتزام وتدعيم إحساس الطالب بكيانه.

٦- الامتحانات:

- تفادى الوقوع فى الاعتماد على امتحان نهائى واحد للمقرر وذلك من خلال وجود امتحان فى منتصف الفصل الدراسى.

- شمول الأسئلة بالامتحانات لمعظم أو غالبية موضوعات المقرر، وتنوع مستويات الأسئلة بين السهل والمتوسط والصعب، كما يجب تنوع القدرات التي تقيسها الأسئلة بين الحفظ والفهم والاستيعاب، والتفكير الابتكاري، كذلك يجب أن يشترك أكثر من معلم في وضع الامتحان ومراجعته، ولا بد من عرض نماذج من أسئلة الامتحانات وطريقة الإجابة عليها أثناء العام الدراسي.

٧- تقييم المعلم من قبل الطالب:

يجب أن يتم إجراء تقييم للمعلم من قبل الطالب قبل نهاية العام الدراسي ويتم إبلاغ المعلم بنتيجة التقييم بعد إعلان نتيجة الامتحان. كما يجب أن يوضح لكلا من المعلمين والطلبة أهداف عملية التقييم وضرورة توخي الأمانة في استيفاء استمارة التقييم.

٨- دور الطالب:

يعتبر الطالب الجيد عنصرا أساسيا وهاما في ضمان جودة التعليم ومن المواصفات التي تأخذ كمعيار للطالب الجيد ما يلي:

- أن يكون راغبا للتعليم الفني الصناعي.
- الالتزام والانتظام في الدراسة.
- احترام المعلم والعاملين الإداريين.
- عدم التسامح في حقوقه لدى المعلم، والإداري، وزميله الطالب.
- إبداء رأيه بأمانة وموضوعية في استمارات التقييم واستطلاع الرأي.

٩- الجوانب التنظيمية والإدارية:

تعد الجوانب التنظيمية والإدارية من المعايير التخصصية لعناصر نظام جودة التعليم الفني الصناعي ومنها ما يلي:

- كفاءة وفعالية الأنشطة الإدارية في المدرسة حيث تعد عنصرا أساسيا في تحديد كفاءة وفعالية العملية التعليمية.

- إنشاء وحدة جودة للتأكيد من تطبيق معايير الجودة ومتابعة سير العملية التعليمية.

- يعد تحقيق جودة العملية التعليمية حقاً على كل من له ارتباط بالعملية التعليمية مثل المعلمين، الإداريين، الطلاب، أولياء الأمور، والمستخدمين فى سوق العمل.
- من حق كل طرف من الأطراف السابقة المشار إليها بعاليه فى الاستفسار والاعتراض وتقديم المشورة والمقترحات والنقد لأى قصور موجود يراه فى عناصر النظام بصرف النظر عن الحدود الإدارية للسلطات والمسئوليات.
- التعاون مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

رابعاً: المعوقات التى نحد من تحقيق الجودة فى التعليم الفنى الصناعى:

يواجه التعليم الفنى الصناعى بعض المعوقات التى تحد من تحقيق الجودة، وهى^(٧):

- ١- عدم وجود سياسة تعليمية واضحة المعالم والأهداف مما يؤدى إلى تخبط الآراء والسياسات المتبعة وتدهور مخرجات العملية التعليمية ككل.
- ٢- عدم استجابة معظم المؤسسات الصناعية إلى تدريب طلاب المدارس الصناعية بها، رغم أن الحاجة تدعو إلى استكمال تدريب الطلاب فى هذه المؤسسات، حتى يكون الطالب على مستوى مناسب من الكفاية والتدريب، يتفق مع مجالات العمل التى سيعمل بها بعد تخرجه.
- ٣- تعدد تبعية مؤسسات التعليم الفنى لجهات مختلفة لكل منها سياستها ونظمها وأهدافها.
- ٤- الاختلاف الكبير بين مستويات الخريجين حتى فى النظام الواحد وبين المستوى الحقيقى للشهادة الممنوحة.
- ٥- البيروقراطية والمركزية التى لا تسمح بأى مواجهة للاحتياجات المحلية أو لبرامج تأهيل ورفع مستوى كوادرها المحلية^(٨).
- ٦- قصور المعلومات الحقيقية عن احتياجات سوق العمل لضعف أسلوب الاستقصاء ولعدم مصداقيتها وضعف مشاركة القطاع الخاص.
- ٧- تواضع التمويل المتاح سواء من القطاع الحكومى أو الخاص لتطوير مؤسسة التعليم الفنى.
- ٨- عدم وجود مسارات أفقية أو رأسية للاتصال بين نظم التعليم الفنى الصناعى.

- ٩- معطوا التعليم الفنى الصناعى خليط غير متجانس من مؤهلات تربوية وغير تربوية.
- ١٠- انخفاض معدلات الصرف على الطالب بالمدارس الصناعية إذا ما قورنت بمثيلاتها حتى فى الدول النامية.
- ١١- مركزية التعليم ما قبل الجامعى من حيث الإدارة ووضع المناهج الدراسية وتطويرها.
- ١٢- انخفاض جودة مخرجات العملية التعليمية خاصة فى ظل تدهور البنية التحتية لقطاع التعليم.
- ١٣- ضعف وانخفاض كفاءة نظم تقويم العملية التعليمية سواء للمدرسين أو الإدارات التعليمية أو البرامج والمشاريع التعليمية، وهذا يؤدى إلى تدهور العملية التعليمية ككل وإهدار الموارد.
- ١٤- تدنى الاهتمام بالتعليم الفنى الصناعى وانخفاض مكانته بالنسبة لأفراد المجتمع.
- ١٥- تدهور المناهج وعدم وجود آلية لتطويرها.
- ١٦- عدم استجابة منظومة التعليم لمتطلبات سوق العمل، حيث يوجد أعداد كبيرة من الخريجين لا يستطيعوا الحصول على وظائف تلائم دراساتهم.
- ١٧- عزوف المهندسين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا عن العمل بالتعليم الصناعى لعدم وجود الحوافز الكافية لتشجيعهم على العمل بالتدريس.
- ١٨- قيام أجهزة الإدارة المحلية بإجراءات تتعارض والتخطيط السليم، دون الرجوع إلى الوزارة أو الالتزام بالقرارات الوزارية مثل:
 - أ- الاستيلاء على بعض المباني الجديدة المنشأة أصلاً لتكون مدارس صناعية لاستخدامها ككليات جامعية.
 - ب- إنشاء تخصصات جديدة بالمدارس الصناعية القائمة بها، دون دراسة للاحتياجات، ودون الرجوع إلى الوزارة مع عدم توفير التجهيزات أو هيئات التدريس.
 - ج- زيادة كثافة الفصول عن الحد المقرر فى بعض المدارس، لاستيعاب أكبر عدد من الطلاب، مما يعود بالضرر على العملية التعليمية.

د- عدم وجود بيانات دقيقة عن احتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة من خريجي المدارس الفنية الصناعية، وهذا ظهر فى الدراسة الميدانية للبحث^(*).

ومن المشاكل التى نهوق مواءمة الخريجين للتعليم الفنى الصناعى ما يلى:

- ١- غياب المؤسسة الصناعية عن المشاركة فى إدارة وتصميم المنهج الدراسى:
- ٢- انزال المدرسة الصناعية عن البيئة المحيطة بها.
- ٣- تخلف المنهج الدراسى الصناعى عن ملاحقة التغيرات الحادثة فى المجال الصناعى.
- ٤- قلة الإمكانيات سواء مادية أو بشرية المتاحة للتعليم الصناعى بوجه عام والمتاحة للتدريب العملى على وجه الخصوص، وهذا واضح فى الدراسة الميدانية.
- ٥- القصور الواضح فى تطبيق أساليب التوجيه المهنى المدرسى لطلاب التعليم الصناعى.
- ٦- القصور فى أساليب الالتحاق بالمدرسة الثانوية ولا سيما فى الاعتماد على مكتب التنسيق.
- ٧- عدم تقنين التخصصات المدرسية وربطها بالاحتياجات الفعلية من مهن سوق العمل.
- ٨- قصور فى أسلوب الاختيار المهنى المتبع.
- ٩- ضعف كفاية المعلم الصناعى.

خامسا: الحلول والبدائل لتحقيق الجودة فى التعليم الفنى^(٩):

- ١- إنشاء نظام للمؤهلات يدعم مبدأ التعليم المستمر.
- ٢- إنشاء نظام تعليم فنى موجه للطلب بسوق العمل.
- ٣- إنشاء إطار قانونى ومؤسسى لأنظمة التعليم الفنى.
- ٤- تطوير وتحديث عناصر العملية التعليمية.
- ٥- وضع سياسة لسوق العمل تهدف إلى تدعيم حركة العمالة.
- ٦- تطوير سياسات التشغيل.
- ٧- نشر ثقافة الجودة.

* انظر ص ١٥٠ فى الدراسة الميدانية

(١) إنشاء نظام للمؤهلات يدعم مبدأ التعليم المستمر:

- بناء نظام للمشاركة فى اتخاذ القرار بين رجال الأعمال وأجهزة التدريب والأطراف المعنية الأخرى على المستوى القومى والقطاعى والمحلى.
- بناء مستويات مهارة قومية وآلية لإدارتها واعتماد مؤهلاتها وأجهزة التدريب، ومخرجاتها تسمح بتطوير الأفراد على مدى سنوات حياتهم العملية، وفق قدراتهم وظروفهم.
- توفير المعلومات عن إمكانات وفرص التعليم والتدريب المستمر ودور القطاع الخاص به.

(٢) إنشاء نظام تعليم فنى موجه للطلاب بسوق العمل:

- تيسير الدعم الفنى لأصحاب الأعمال والشركات لتحديد احتياجاتهم التدريبية وربطها بخطة تطوير المنشأة مما يحقق من الشراكة بينهم وبين جهات التدريب.
- توفير خدمات تدريب مبنية على احتياجات فعلية لسوق العمل.
- إقرار نظام مالى إدارى لمؤسسات التعليم والتدريب يتيح تعظيم عائد خدماتها فى تطوير إمكاناتها.

(٣) إنشاء إطار قانونى ومؤسسى لأنظمة التعليم الفنى:

- استقلالية أجهزة التعليم الفنى والتدريب المهنى للاستجابة السريعة لحاجة عملائها.
- وضع سياسات لمشاركة القطاع الخاص فى توجيه وإدارة ومتابعة وتطوير مؤسسات التعليم والتدريب.
- تبادل المعلومات على المستوى المحلى بين أجهزة التعليم والتدريب وأجهزة الاستخدام.

(٤) تطوير وتحديث عناصر العملية التعليمية:

- رفع كفاءة الإدارة التعليمية.
- تطوير وتحديث المباني والتجهيزات والمساعدات التدريبية.
- تطوير وتحديث المناهج وأساليب التدريب لمواكبة احتياجات سوق العمل.

- إعداد وتدريب أخصائيو التوجيه المهني.
- تنويع مصادر تمويل التعليم الفني.

(5) وضع سياسة لسوق العمل تهدف إلى تدعيم حركة العمالة:

- تطوير وتحديث وتفعيل خدمات الاستخدام الحكومية والخاصة محليا وخارجيا.
- إنشاء نظم لمعلومات سوق العمل محليا وخارجيا يحدث دوريا وينتشر بفاعلية.
- وضع الأطر التشريعية لتحفيز دخول القطاع الخاص فى مشروعات التعليم الفني وخدمات الاستخدام والاستثمار فيها.
- دعم مشروعات تأهيل العمالة للمنافسة على فرص عمل حقيقية بالأسواق الخارجية.

(٦) تطوير سياسات التشغيل:

- توجيه سياسات الاستثمار والسياسات المالية والنقدية والتجارية بما يعزز الطلب على العمل.
- دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة وربطها بالمؤسسات الكبرى.
- النهوض بالتشغيل فى القطاع غير المنظم من خلال التدريب والتسويق والابتكار والتمويل.
- تحسين خدمات التشغيل ومساعدة الباحثين عن عمل.

(٧) نشر ثقافة الجودة:

- ولتحقيق الجودة فى التعليم لابد من نشر ثقافة الجودة لدى العاملين فى قطاع التعليم، وعلى وجه الخصوص الفاعلين فى السياق التعليمى من معلمين وأباء وأبناء، وأصحاب المصالح وذلك من خلال:
- توضيح المفهوم، الأهمية، الأسس والمبادئ والمعايير ومتطلبات التحقيق.
- استثارة واقعية المشاركة لدى العاملين فى المجال نفسه.
- تشخيص الواقع الراهن للتعليم الفني الصناعى.

- العمل بمنظور شمولي ونظامي بحيث يشمل (المدخلات، العمليات، المخرجات) (١٠).

المدخل الثالث : تطوير إدارة التعليم الفني الصناعي

مُهَيِّدًا

يرتفع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده عالم اليوم - في جزء كبير منه - إلى الأخذ بأساليب الإدارة العلمية الحديثة .
ويعد التعليم ميداناً تطبيقياً لمبادئ وأسس علم الإدارة ، هذا وأن إدارة التعليم الناجحة تسهم إلى حد كبير في تحقيق أهداف وفلسفة التعليم ، بل تسهم في بنية التعليم ومحتواه . . . الخ .
وإستناداً إلى ذلك ، فإن هذا الجزء يركز على تطوير إدارة التعليم الفني الصناعي كمدخل للإرتقاء بمخرجاته ، ومن ثم تحقيق المواءمة المهنية لخريجيه على نحو سليم .

أولاً : مفهوم الإدارة التعليمية :

يمكن تعريف إدارة المنظمات التعليمية بأنها " مجموعة من العمليات والعناصر المتشابكة من (إتخاذ قرارات و تخطيط وتنفيذ وتوجيه ورقابه) تتكامل فيما بينها لتحقيق الأغراض المنشودة من التربية مع الأخذ في الإعتبار العنصر البشري والتكنولوجيا المتطورة " ويؤكد هذا التعريف أن إدارة المنظمات التعليمية تهدف إلى تحقيق الأغراض التربوية ويتطلب هذا الأمر أن تعنى إدارة المنظمات التعليمية بالأنشطة التي من شأنها أن تضع هذه الأغراض موضع التنفيذ ، وأن تعنى كذلك بالعناصر البشرية في المنظمات التعليمية على مختلف فئاتها والعناصر المادية في هذه المنظمات (مثل الأموال والأبنية والتجهيزات والأدوات) (١١) .

والنظرة التحليلية لماهية الإدارة المعاصرة في المنظمات التعليمية تؤكد عدة حقائق علمية وهي :

- ١ - أن إدارة المنظمات التعليمية تتعامل مع الجماعة وليس الفرد .
- ٢ - أن الأهداف التربوية ضرورة لازمة لوجود إدارة المنظمات التعليمية وبدون هذه الأهداف تنتفي صفة وجود الإدارة .

- ٣ - أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب أن تستثمر إدارة المنظمات التعليمية عناصرها البشرية وعناصرها المادية أفضل استثمار ممكن ، وأن تعمل على تنمية هذه العناصر بصفة مستمرة بجانب تنمية موارد جديدة من العناصر البشرية والعناصر المادية .
- ٤ - أن وظائف أو عناصر الإدارة مترابطة ومتكاملة بحيث أن النجاح فى تأدية أى منها يتوقف على كفاءة الأداء فى الوظائف الأخرى فإدارة المنظمات التعليمية يجب النظر إليها على أنها منظومة متكاملة .
- ٥ - أن إدارة المنظمات التعليمية لا تهتم فقط بالمشكلات التربوية الراهنة بل أن عملها يتعلق أيضاً بالمستقبل والتنبؤ بالأنماط التعليمية الملائمة لكافة المراحل والحلول المستقبلية التى تتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية .
- ٦ - إن إدارة المنظمات التعليمية تتأثر بالبيئة المحيطة وتؤثر فيها .
- ٧ - إن إدارة المنظمات التعليمية هى عملية مستمرة ومصدر إستمراريتها هو إستمرارية بقاء المنظمات التعليمية ذاتها .
- ٨ - إن العلاقة المتبادلة بين الأفراد والمهام الإدارية والقواعد المنظمة للعمل بمثابة عوامل حاکمة للإدارة فى المنظمات التعليمية .

ثانياً : الإدارة التعليمية وعلاقتها بالإدارة المدرسية :

Educational Administration

تعتبر العلاقة بين إدارة التعليم والإدارة المدرسية علاقة الكل بالجزء بمعنى أن الإدارة المدرسية جزء من الإدارة التعليمية . وتختلف السلطات والصلاحيات الممنوحة من الإدارة التعليمية للإدارة المدرسية من مجتمع لآخر ، تبعاً لإختلاف نظام إدارة التعليم على المستوى المحلى والقومى .

وتعتبر الإدارة المدرسية هى الوحدة القائمة على تنفيذ ما تصنعه الإدارة التعليمية من سياسات .

وتعرف الإدارة المدرسية بأنها "مجموعة عمليات وظيفية تمارس بغرض تنفيذ مهام عن طريق تخطيط وتنظيم وتنسيق ورقابة المهام المدرسية وتقييمها ، وتؤدي هذه الوظيفة من خلال التأثير فى سلوك الأفراد ، وتحقيق أهداف المدرسة" (١٢) .

ومن التعريف السابق يتضح أن الإدارة المدرسية نوع من التفكير وبذل الجهد ، كما أنها القدرة على إستخدام كل الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة داخل

المدرسة بأقصى كفاءة بهدف تحقيق أهداف المدرسة في جو تسوده الديمقراطية والألفة والإحترام المتبادل بين مدير المدرسة والعاملين بها .

وعلى هذا الأساس فالإدارة المدرسية جزء من كيان أكبر هو الإدارة التعليمية التي يرأسها وزير التعليم ومهمته تنسيق سياسة التربية والتعليم مع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذ السياسة القومية للتعليم إما بطريقة مباشرة أو من خلال أجهزته الإشرافية والقيادات الإدارية والهيئات الفنية التابعة له .

أما الإدارة المدرسية فيديرها ناظر المدرسة أو مدير مسئوليته هي توجيه المدرسة في أداء رسالتها وتنفيذ اللوائح والقوانين التعليمية التي تصدر من الوزارة ويتعاون معه وكلاء المدرسة والمعلمين والإداريين وغيرهم من العاملين في المدرسة .^(١٢)

والناظر أو مدير المدرسة ليس مطلق اليدين في إدارته وإنما هو مقيد بالإدارة التعليمية التي يخضع لها ويتصرف وفقاً لما تراه ، كما أنه مقيد بمناهج محددة وبيئة معينة توجد فيها المدرسة ، ولوائح وقوانين وكذلك بالإمكانيات المادية المتاحة له .

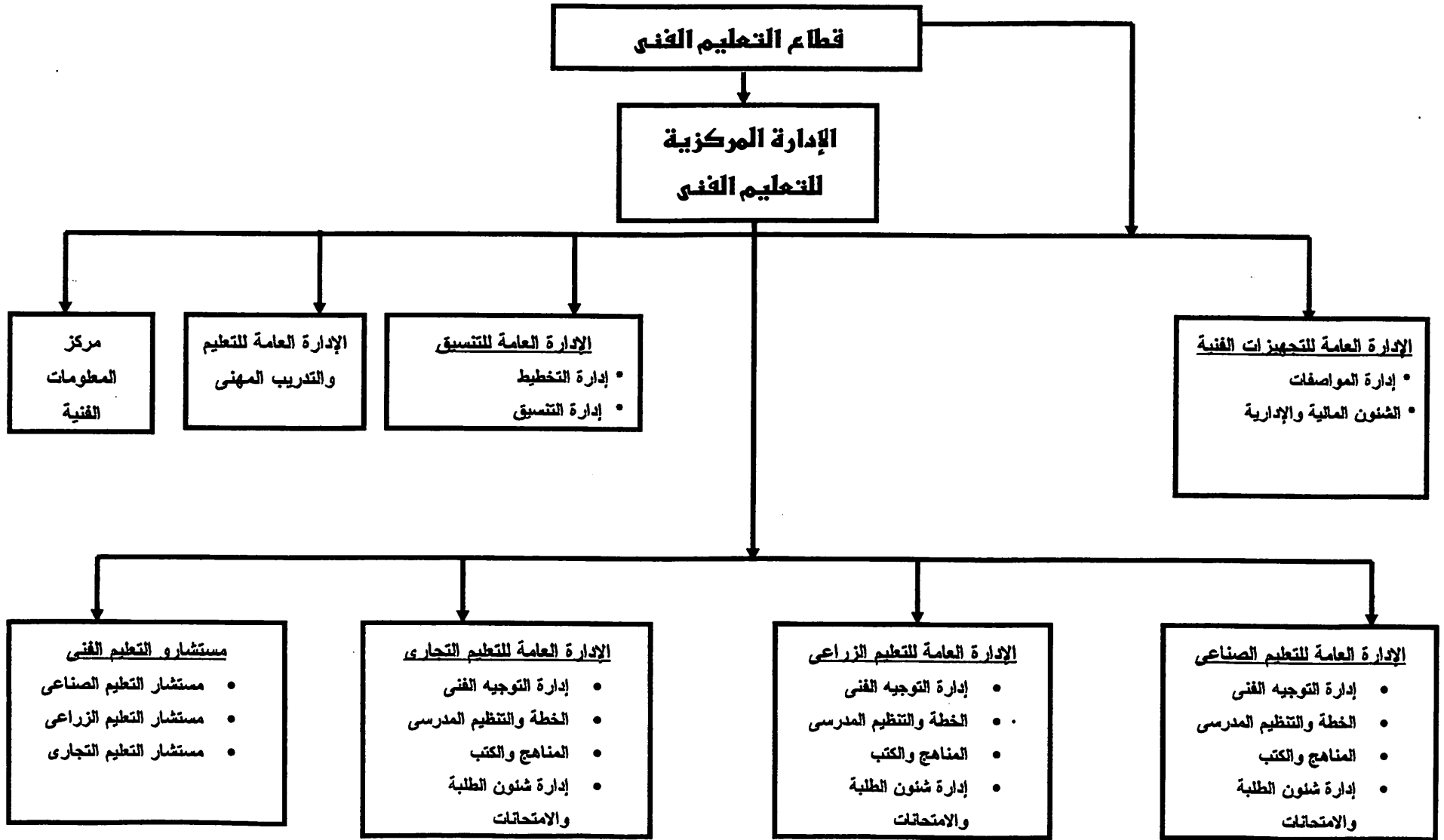
ثالثاً : دراسة إدارة التعليم الثانوى الفنى :

بعد التناول السابق لإدارة التعليم بوجه عام سيتم تناول مدارس هذا الجزء بشئ من التفصيل إدارة التعليم الثانوى الفنى .

(١) الهيكل التنظيمى المالى للإدارة المركزية للتعليم الفنى :

يتكون الهيكل التنظيمى لقطاع التعليم الفنى من الإدارة المركزية للتعليم الفنى ومجموعة من الإدارات العامة وإدارات متخصصة لكل نوع من أنواع التعليم الثانوى الفنى (صناعى - زراعى - تجارى) ومجموعة من مستشارى التعليم الفنى وذلك كما يوضحه الشكل رقم (١) .

الشكل رقم (١) * (٤)
وزارة التربية والتعليم



من دراسة الشكل السابق للهيكل التنظيمى لإدارة التعليم الفنى يتضح ما يلى :

إنها إدارة مركزية حيث يخضع التعليم الفنى لإشراف كامل من سلطة مركزية (وزارة التربية والتعليم) والهدف من هذه المركزية هو السيطرة الكاملة على نظام التعليم الفنى .

وتعتبر المركزية فى الإدارة سلاح ذو حدين حيث توجد لها مميزات وعيوب نذكرها فيما يلى: (١)

(١) مزايا المركزية :

- أ - تحقق المركزية وحدة وفاعلية النظام التعليمى .
- ب - توفر المركزية المساواة والتوزيع العادل للخدمات التعليمية .
- ج - توفر المركزية ضماناً شخصياً ومهنياً للمعلمين (ضمان كفاءة المعلمين) .
- د - يحقق النظام المركزى إقتصاداً كبيراً فى الإنفاق التعليمى .

(٢) عيوب المركزية :

- أ - إنعدام المشاركة المحلية وبذلك تقضى على المحاولات الابتكارية المحلية .
- ب - المخرجات التعليمية (الطلاب) ذات أنماط متشابهة .
- ج - لا يشجع النظام المركزى تطبيق الأفكار التربوية وإستحداث أفكار تربوية جديدة

حيث تبنى فلسفة النظام المركزى على سياسة تعليمية غير قابلة للتغيير .

د - ضعف العلاقة بين الإدارة والبيئة حيث أن الإدارة فى إنشغالها بالإجراءات واللوائح لا تعمل على دراسة البيئة المحيطة وتطورتها .

يتضح مما سبق أن إدارة التعليم الفنى لابد أن تتجه إلى الخلط بين المركزية واللامركزية فى الإدارة بحيث تأخذ مزايا كلا منها وتتفادى العيوب فالإدارة التعليمية الجيدة يمكن أن تؤدى وظائفها على نحو يحقق الأهداف والسياسات التعليمية المرجوب فيها إذا كان هناك مشاركة وتعاون بين السلطة المركزية والمحلية ويقوم على الأسس التالية (٣):

- أ - إشترك الأفراد فى تحديد الأهداف ووضع السياسة المحققة لهذه الأهداف .
- ب - تحديد الوسائل التى ينفذ بها العمل التربوى وإشترك الأفراد فى التنفيذ بطريقة تعاونية .
- ج - تنمية أقصى ما يمكن تحقيقه من مصالح الجماعة .

ومن هنا يتضح أن نجاح الإدارة التعليمية يقوم على المشاركة بين الإدارة المركزية والإدارات العامة معاً بشرط توافر القيادة الإدارية المدربة التى تستطيع توزيع السلطات التعليمية توزيعاً مناسباً .

هذا ويتضح أيضاً من دراسة الهيكل التنظيمى فى الشكل رقم (١) أن هناك قصور فى عدد ونوعية الإدارات اللازمة فهناك الإدارة العامة للتجهيزات الفنية التى تتكون من إدارة المواصفات وإدارة الشئون المالية والإدارية وهناك الإدارة العامة للتنسيق وتندرج تحتها إدارتين هما إدارة التخطيط وإدارة التنسيق والإدارة العامة للتعليم والتدريب ومركز المعلومات الفنية وهى فى مجملها إدارة التدريب ولكن ينحصر إهتمامها فى تدريب الكوادر البشرية بغرض الترقى فقط وليس التدريب المستمر لملاحقة التطورات الحديثة . ثم بعد ذلك الإدارات المتخصصة لكل نوع من أنواع التعليم الفنى (صناعى - زراعى - تجارى) .

وترى الدراسة أنه لا بد من تعديل عمل هذه الإدارة لتكون إدارة متخصصة على مستوى عالى لتدريب المشتغلين بالإدارة التعليمية على أساليب الإدارة المتطورة ويعتبر ذلك تطوراً رئيسياً هاماً فى ميدان الإدارة التعليمية والتى أخذت به معظم الدول المتقدمة منذ زمن فعلى سبيل المثال نشير إلى نظام التعليم البريطانى فقد أصبح تدريب العاملين فى مجال الإدارة التعليمية يحتل أولوية قومية فى خطة منح الحكومة للتدريب منذ عام ١٩٨٧ بل زادت أهمية هذه الإدارة بتوالى الإصلاحات التعليمية^(١١) . إذن ونحن فى سبيل خطة الإصلاح التعليمى لابد من الإهتمام بتدريب العاملين فى الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية كجزء لا يتجزأ منها وإعداد البرامج الدورية والتأهيلية لرفع مستوى كفاءة العاملين فى هذا الميدان .

ونرى إنه لابد من وجود إدارة هامة داخل الهيكل التنظيمى حتى يكون هيكل

ملائم لعصرنا الحالى وهو عصر التكنولوجيا والعولمة وهى :

(١) الإدارة العامة للتكنولوجيا :

هناك ضرورة مؤكدة لوجود إدارة متخصصة للتكنولوجيا فى الهيكل التنظيمى لإدارة التعليم الفنى وذلك للصلة الوثيقة بين التكنولوجيا والتعليم الفنى حيث تكون هناك ضرورة لاستحداث الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التعليم الفنى وإدخالها فى كافة وظائف الإدارة مثل أجهزة الكمبيوتر والإنترنت وكذلك العمل على إدخال الوسائل التعليمية المتقدمة تكنولوجيا فى المدارس الثانوية الفنية .

والجدير بالذكر أن تكنولوجيا التعليم لا تعنى فقط إدخال الأجهزة السمعية والمرئية الحديثة وإنما تعنى التحديث فى كل شئ بدءاً من تحديد الأهداف التعليمية وحتى التقويم والتحديث التربوى .

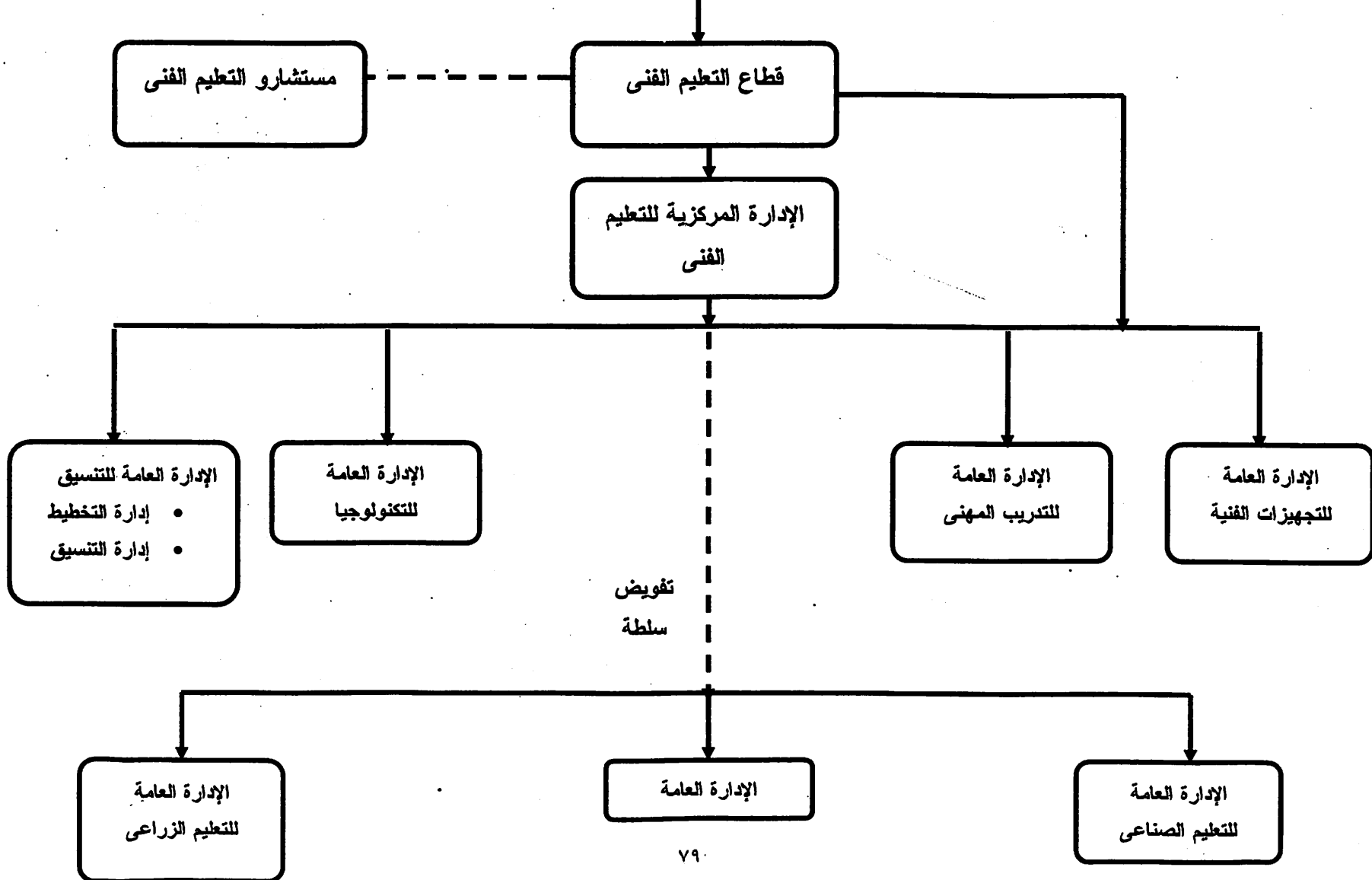
ويمكن القول أن إدارة التكنولوجيا فى التعليم الفنى يجب أن تأخذ قدراً كبيراً من الإهتمام حيث أنها تشمل البشر والطرق والأفكار والآلات والمؤسسات التعليمية بغرض تحليل المشكلات وتطبيق الحلول وتقييمها فى كل مجالات الإدارة والتعليم . ويجب أن تشارك هذه الإدارة على عدة وظائف رئيسية وهى ^(١٢) :

- تصميم وتطوير البرامج التعليمية .
- تصميم وإنتاج الوسائل التعليمية .
- استخدام الأساليب الحديثة فى التقويم .
- استخدام الأساليب الحديثة فى الإدارة .
- الإشراف على تطبيق الوسائل التكنولوجية الحديثة فى المدارس الفنية .

(٣) الهيكل التنظيمى المقترح :

ومما سبق نقترح الباحثة هيكل تنظيمى متطور لإدارة التعليم الفنى يلاءم عصر التكنولوجيا ويسهم فى تحقيق المواءمة المهنية وهو ما يوضحه الشكل رقم (٢) .

شكل رقم (٢٢) (٥)
الهيكل التنظيمي المقترح
وزارة التربية والتعليم



ومن العرض السابق يمكن أن نخلص إلى أنه يجب تطوير الهيكل التنظيمى وتطوير إجراءات العمل الإدارى ونظمه وأساليبه بما يساير متطلبات عصر التكنولوجيا ، ومن ناحية أخرى الإتجاه نحو الخلط بين المركزية واللامركزية فى الإدارة والأخذ ببرامج التدريب المتطورة . هى السبيل الوحيد للنهوض بالتعليم الفنى الذى يجب أن يساير متطلبات العصر الحديث ويحقق المواعمة المهنية إلا أنه تبقى نقطة أخيرة . ولكنها نقطة هامة وتختص برجل الإدارة التعليمية .

رابعاً : التحديات التى تواجه إدارة التعليم الفنى والحلول المقترحة لمواجهتها :

تواجه إدارة التعليم الفنى وإدارة المدارس الفنية الصناعية كثيراً من التحديات الخارجية والداخلية تحد من فاعلية العملية الإدارية وتنعكس سلباً على مواعمة خريجيه توجزها الباحثة فيما يلى :

١ - تراجع مستوى التعليم الثانوى الفنى ، وتدنى قدرته على مواجهة التغيرات الإقتصادية والتكنولوجية مما يؤدى إلى شيوع البطالة بين خريجيه ، ويرجع ذلك إلى النظم التقليدية التى تهيمن على نظام التعليم المصرى بصفة عامة والمتمثلة فى :

أ - التدريس القائم على الحفظ والتلقين .

ب - التقويم التقليدى الذى يقيس القدرة على الحفظ والإستذكار والذى يعتبر المدخل الوحيد للإلتحاق بسوق العمل وإختيار التخصص .

٢ - عدم ملائمة نظام التعليم الفنى لمتطلبات المجتمع وسوق العمل الداخلى أو الخارجى .

٣ - تدنى نظرة المجتمع للتعليم الفنى مقارنة بالتعليم الثانوى العام مما جعل هناك شبه ثقافة مستقرة بأن التعليم الثانوى للصفوة والتعليم الفنى للفقراء الذين يمثلون الشريحة الأكبر فى المجتمع .

٤ - إفتقار بعض الإدارات المدرسية لروح القيادة والحزم وتحدى الصعاب والأزمات نظراً لعدم وجود قياده مؤهلة للقيام بهذا الدور .

٥ - تعدد أفراد القيادة فى المدارس الثانوية الفنية من مدير ونائب مدير ووكيل وناظر مما يؤدى إلى عدم وضوح المسئولية والأدوار لديهم وكثرة عدد الوكلاء بدون تحديد مهام وظيفية وعدم تفعيل القرارات الوزارية الخاصة بمعدلات الأداء .

- ٦ - تدهور الإمكانيات المتاحة فى المعامل والورش داخل المدارس الفنية وعدم وجود الوسائل التعليمية التى تواكب التكنولوجيا المتقدمة .
- ٧ - هناك فجوة كبيرة بين المناهج الدراسية فى نظم التعليم الفنى والتدريب المهنى وإحتياجات سوق العمل وتفتقد كثير من هذه المناهج إلى المرونة فى التنفيذ والتطبيق لتلبية إحتياجات لسوق العمل ومواكبة التطور التكنولوجى حيث لا يتم تحديث المناهج لملاحقة هذه التغيرات .
- ٨ - قصور التجهيزات والمعدات والوسائل التدريبية فى العديد من المؤسسات التدريبية مما يؤثر سلباً على مستوى الخريجين ، كما أنه لا يتم تحديث التجهيزات والقيام بأعمال الصيانة وأحياناً لا تتوافر مستويات السلامة والصحة المهنية فى مواقع التدريب العملى .
- ٩ - قصور المعلومات الحقيقية عن إحتياجات سوق العمل لضعف أساليب الإستقصاء وعدم مصداقيتها .
- ١٠ - تواضع التمويل المتاح (الحكومى و الخاص) لتطوير مؤسسات التعليم الفنى والتدريب .
- ١١ - سيادة ثقافة المركزية وغياب المشاركة المجتمعية فى المنظومة التعليمية وتزايد البيروقراطية مما يؤدى إلى غياب المشاركة على مستوى التخطيط ورسم السياسات وصياغة الإستراتيجيات القومية .
- ١٢ - انفصال التعليم الفنى عن حقول ومراكز الإنتاج وغياب التنسيق مما يجعل التعليم الفنى منعزلاً عن التخطيط وتصميم المناهج وتحديد المهارات اللازمة لسوق العمل وبالتالي تصبح مدارس التعليم الفنى وقيادتها فى عزلة عن متطلبات سوق العمل .
- ١٣ - عدم كفاءة نظام قبول الطلاب بالتعليم الفنى فلا يراعى فيه ميول أو مهارات أو قدرات الطلاب وإنما يتم توزيعهم إعتماًداً على مجموع درجاتهم فى الشهادة الإعدادية وهى درجات لا تقيس إلا جانب الحفظ والتذكر فى العملية التعليمية .
- ١٤ - نظام التعليم الفنى الحالى لا يسلح الطالب ويؤهله للحصول على فرص العمل والترقى والمنافسة فى سوق العمل مما يؤدى إلى حرمان قطاع الأعمال من إحدى أهم أدواته وهى الموارد البشرية التى تعد من أهم المعطيات من أجل المنافسة الدولية الشرسة فى قطاع الصناعة والإنتاج .

ولمواجهة هذه التحديات المتعددة التى تواجه إدارة التعليم الفنى فإن الباحثة تقدم بعض الحلول والمقترحات التى تأمل أن يكون لتنفيذها الأثر الكبير فى عملية التطوير للتعليم الفنى وإدارته وهى :

- ١ - التكامل والتنسيق بين إدارة التعليم الثانوى الفنى والإدارات المدرسية الثانوية الفنية حتى تؤتى الخطط الموضوعية ثمارها عند التنفيذ .
- ٢ - يجب أن تتجه إدارة التعليم الفنى إلى الخلط بين المركزية واللامركزية فى الإدارة وذلك بتفويض بعض السلطات لمديرى المديریات والمدارس والإدارات التعليمية فى إتخاذ قرارات لحل ما يواجهها من مشكلات طارئة .
- ٣ - إستحداث بعض الإدارات فى الهيكل التنظيمى للإدارة المركزية للتعليم الفنى بما يساير متطلبات عصر التكنولوجيا وهى الإدارة العامة للتكنولوجيا وتطوير الإدارة العامة للتدريب وتفعيل الغرض منها .
- ٤ - الإهتمام بأفراد الجهاز الإدارى وتنمية مهاراتهم عن طريق التعليم والتدريب المستمر وحسن إختيارهم للقيام بالعمل الإدارى على الوجه الأكمل .
- ٥ - التنسيق بين وزارة التربية والتعليم وإتحاد الصناعات ومركز تحديث الصناعة بحيث تصبح المناهج الدراسية ترجمة حقيقية لما يتطلبه سوق العمل فى مصر والخارج .
- ٦ - الإستفادة من التجارب الإدارية والفنية لبعض الدول مثل الهند وتونس وألمانيا .
- ٧ - يجب مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء وتطوير المدارس الفنية .
- ٨ - زيادة الجرعة الثقافية لطلاب المدارس الفنية وإكسابهم مهارات العلوم الحديثة خاصة علوم الحاسب الآلى واللغات .
- ٩ - إنشاء نظام تعليم فنى وتدريب موجه لمواكبة الطلب بسوق العمل مع إقرار نظام إدارى فعال لمؤسسات التعليم والتدريب يتيح تعظيم العائد من العملية التعليمية والتدريبية .
- ١٠ - ضرورة إحداث تطوير جوهري وفعلى فى مناهج ونظم التعليم الفنى بما يحقق التوافق مع النظم العالمية ومعايير الجودة الدولية وذلك لإعداد أجيال مؤهلة وقادرة على التنافس إقليمياً ودولياً لتلبية إحتياجات سوق العمل .

- ١١- ضرورة العمل على تطوير القدرة على الإبداع والابتكار لدى العامل والطالب من خلال الإبتعاد عن نظام الحفظ والتلقين مع تنمية القدرات الذهنية والإبداعية .
- ١٢- العمل على تغيير نظرة المجتمع بالنسبة للتعليم الفنى وذلك بوضع خطة طويلة الأجل بمشاركة جميع قطاعات وهيئات المجتمع ، والعمل على تعظيم قيمة العمل .
- ١٣- ضرورة الإهتمام بمراكز التدريب الحالية وربطها باحتياجات سوق العمل مع ضرورة مشاركة رجال الأعمال فى إدارتها والإستفادة بهم فى تحديثها .
- ١٤- يجب أن تعمل الإدارة على دراسة البيئة المحيطة حتى تمكنها من فهم تطلعات المجتمع وتحقيق أهدافه من الخدمة التعليمية .
- ١٥- يجب أن تكون الإدارة قادرة على التنبؤ باحتياجات السوق المستقبلية وذلك لرصد الإبتكارات التكنولوجية الحديثة ووضع الخطط للتعامل مع عصر التكنولوجيا والعولمة .

الموامش

- ١ - همام بدرأوى زيدان ، التخطيط الإستراتيجى فى مجال التربية ، المفهوم - العمليات - التطبيقات ، مجلة التربية ، رابطة التربية الحديثة ، ١٩٩٥ ، ص ٥٣ .
- ٢ - همام بدرأوى زيدان ، منهجية إعداد المعايير القياسية للبرامج الأكاديمية ، التعليم الأزهرى نموذجاً ، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٣ - ١٤ .
- ٣ - مجلة التدريب والتقنية ، "التعليم والتدريب - الجودة على رأس الأولويات" العدد (٩٥) ذو القعدة ، ١٤٢٧ هـ .
- د . دسوقى عبدالجليل ، همام زيدان ، الإتجاهات المعاصرة فى التعليم الفنى ، مرجع سابق .
- ٤ - محمد داود ماهر ، التعليم المستمر ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٥- Mansir, B.E.& Schocht, N.R., Introduction to the continuous Improvement, Principles and practices, P.٤٩.

- ٦ - وزارة التعليم العالى ، ضمان الجودة والإعتماد ، ٢٠٠٤ .
TheWorld Bank, Improving Relevance, Ibid
The World Bank, Education Quality Improving,program
EQIP. Ibid.
- ٧ - الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد ، المعايير الأكاديمية للتعليم الثانوى الصناعى ، نظام السنوات الثلاث ، ٢٠٠٩ .
- أحمد صادق عبد المجيد ، مواصفات ومعايير الجودة فى التعليم ، المجلة التدريبية والتقنية ، العدد (٩٥) ، ١٤٢٧ .

Hixon,J. And K. Lovelance, Totat Quality Management,
challenge to urban school 'Education leadeiship,٥٠,(٣) P. ١٩,٢٤

- ٨ - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - مجلس الوزراء ، تجارب دولية خاصة
بقضية التعليم ، أغسطس ٢٠٠٤ .
- ٩ - المجالس القومية المتخصصة ، التعليم الفنى ودوره فى إعداد القوى العاملة ،
القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٠ .
- ١٠ - وزارة التربية والتعليم ، إستراتيجية تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى ،
مايو
٢٠٠٩ .
- ، محمد منير مرسى ، فلسفة التربية وإتجاهاتها ومدارسها ، عالم الكتب ،
القاهرة ، ١٩٩٢ . ص ٢٥
- ، السيد رضا ، المعايير المهنية للمعلم ، الصحيفة التربوية الإلكترونية ، كلية
التربية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦ - ٢٠ .
- ١١ - شاكر محمد فتحى ، إدارة المنظمات التعليمية ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٩٦
- ١٢ - صلاح عبد الحميد مصطفى ، الإدارة المدرسية فى ضوء الفكر الإدارى
المعاصر ، دار المريخ ، ١٩٨٢ .
- ، محمد منير مرسى ، الإدارة المدرسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

الفصل الرابع

**واقع التعليم الفنى الصناعى فى مصر ومكانة خريجيه
فى قوة العمل المصرية**

**المحور الأول : واقع التعليم الفنى الصناعى
المحور الثانى : قوة العمل والتعليم الثانوى الصناعى**

الفصل الرابع

**واقع التعليم الفنى الصناعى فى مصر ومكانة خريجيه
فى قوة العمل المصرية**

**المحور الأول : واقع التعليم الفنى الصناعى
المحور الثانى : قوة العمل والتعليم الثانوى الصناعى**

يُعد التعليم الفني الصناعي طابعاً مميزاً للحياة في كل المجتمعات المتقدمة ، أو المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق معدلات تنمية عالية ، حيث يعمل هذا النوع من التعليم على رفع المهارات والقدرات التي تتناسب مع متطلبات العمل . لذا من الأهمية بمكان إستمرار التفكير واتخاذ مايلزم ، من إجراءات مناسبة لكفالة تطوير هذا التعليم تحقيقاً للجودة الشاملة ، ومواكبة للتغيرات المعاصرة في مجال العلم والمعرفة والتكنولوجيا .

والمأمل في مسيرة التعليم الفني الصناعي في مصر ، يلحظ وجود ثمة تعليم صناعي حافظ على احتلال مصر مكانة مرموقة ومميزة في الإنتاج المصرى لما تميز به من قدرات فنية وبخبرة طويلة على عصور ما قبل التاريخ ، فالفن الصناعي المصرى أحيانا يزدهر في عصور الاستقلال والرخاء ، ويخبو في عصور الظلم والإحتلال ، تبعا للأحداث الاجتماعية الاقتصادية السياسية... الخ .

ومازال يتمتع التعليم الفني بنظرة مجتمعية متدنية ، وبإهمال رسمى ، فمعظم طلبته من ذوى المجاميع المتدنية ، ومن الطبقات الفقيرة ...والآن تتعاظم أصدااء الدعوة للنهوض بهذا التعليم وتحسين جودته ، بالرغم من أنه يستوعب أكثر من ٦٠% من خريجي مرحلة التعليم الأساسى في مصر ، ولذا يعد دوره كبير في توفير العمالة المطلوبة لسوق العمل حيث تشير إحصاءات توزيع قوة العمل طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٠٧ إلى إستحواذ خريجى هذا المستوى التعليمى (المتوسط) على ٣٣% من قوة العمل في مصر في العام نفسه .

ويهدف التعليم الفني الصناعي إلى إستكمال الإعداد الإنسانى والقومى - للطلاب وأيضا إعداد الطلاب للعمل (إعداد القوى العاملة) ، وتأهيل الطلاب لمواصلة التعليم والنمو العلمى والمهنى والمساهمة في الإنتاج القومى عن طريق جعل المدرسة المصنع وحدة إنتاجية تدريبية تعليمية ، وأخيرا الاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة (الدول المتقدمة في المجال) .

ويشمل هذا الفصل على محورين رئيسيين :

المحور الأول : واقع التعليم الفني الصناعي ويشتمل على :-

- تمهيد

١- أنواع التعليم الفني

٢- طبيعة مدخلات التعليم الثانوى الفني

٣- المدارس - الفصول - الطلبة ٢٠٠٩

٤- شعب التخصص

٥- المعلمون (علمي وعلمي)

٦- الخريجون

٧- التدريب العملي والشراكة

٨- تمويل التعليم الفني الصناعي

٩- مشكلات التعليم الفني الصناعي

المحور الثاني : قوة العمل والتعليم الثانوي الصناعي:

١- توزيع قوة العمل حسب الحالة التعليمية

٢- هيكل البطالة

٣- التعليم الفني الصناعي واقتصاد المعرفة

٤- تطور أعداد خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية

المحور الأول : الواقع الراهن للتعليم الفنى الصناعى :

مُهَيِّدًا

يمثل التعليم أداة قوية لتحقيق العديد من أهداف التنمية البشرية كتحقيق النمو الاقتصادى وإستدامته ، الحد من الفقر ، وتدعيم العدالة ... الخ ، ومن ثم فإن تشجيع الطلب على التعليم يعد مطلباً ضرورياً وهاماً لتحقيق هذه الأهداف ، إلى جانب أهميته فى حد ذاته لبناء الشخصية وبناء القدرات ، كما أنه يؤهل الأفراد للحصول على عمل مناسب يحتاجه سوق العمل ، وحتى تتحقق هذه الغاية الأخيرة فلا بد أن يلبي التعليم بما يتيح من معارف ومهارات الطلب الكمي والنوعي فى سوق العمل ويمكن من تطوير الكفاءات والمهارات العملية بما يواكب إحتياجات سوق العمل خاصة ونحن فى عالم متغير بل سريع التغير .

وحيث أن التعليم الثانوى الفنى يستوعب أكثر من ٦٠% من الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسى طبقاً للسياسة التعليمية التى تحكم منظومة التعليم فى مصر ، فإن دوره كبير فى توفير العمالة المطلوبة لسوق العمل .

١/ أنواع التعليم الثانوى الفنى :

يتألف التعليم الثانوى الفنى من ثلاثة أنواع ، هى تعليم ثانوى صناعى ، وتعليم ثانوى تجارى ، وتعليم ثانوى زراعى . وذلك على مدى ثلاث سنوات دراسية لكل نوع بشكل عام ، وإن كانت خمس سنوات فى بعض المدارس الصناعية والزراعية والتى لا تمثل سوى نسبة ضئيلة للغاية ، مما يؤكد أن التعليم الفنى ثلاث سنوات هو الشكل العام الغالب فى التعليم الثانوى الفنى

وتتاح فرصة الإلتحاق بهذه النوعية من التعليم لكل من الذكور والإناث على حد سواء ، وإن كانت طبيعة الطلب عليه تميل أحيانا إلى نوع معين إما الذكور أو الإناث ، فعلى سبيل المثال يجذب التعليم التجارى الإناث بنسبة أكبر من الذكور عكس الحال فى التعليم الصناعى الذى يستهدفه الذكور غالبا .

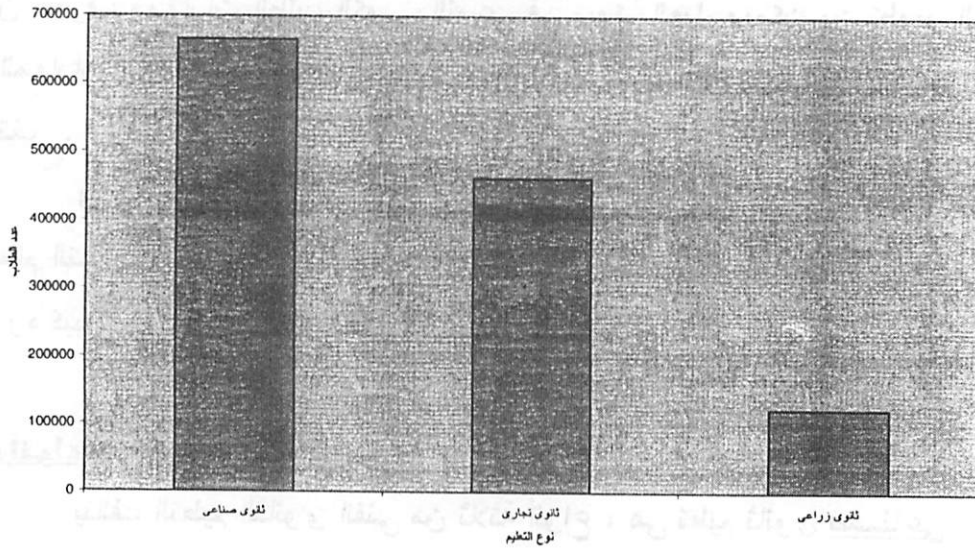
كما أن هناك فروق فى الطلب على التعليم الثانوى الفنى ترتبط بالمواقع الجغرافية على مستوى المحافظات المختلفة من ناحية ، وعلى مستوى الحضر والريف من ناحية أخرى .

ويلتحق بالتعليم الثانوى الفنى ١٢٥٢٤٣١ طالب وطالبة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ منهم ٦٦٥٤٨٩ طالب وطالبة بالثانوى الصناعى بنسبة ٥٣,١% من إجمالى الطلبة بالثانوى الفنى ، ٤٦٣٤٦٠ طالب وطالبة بالتعليم التجارى بنسبة ٣٧% ، والثانوى الزراعى ١٢٣٤٨٢ طالب وطالبة بنسبة ٩,٩% .

أى أن القيد بالتعليم الثانوى الصناعى يمثل النسبة الأكبر على مستوى التعليم الثانوى الفنى ككل .

شكل رقم (٦)

التعليم الثانوى الفنى ٢٠٠٩/٢٠٠٨



ويتم تقديم التعليم الفنى بفروعه الثلاثة بشكل أساسى فى مدارس حكومية وإن كان القطاع الخاص يشارك بنسبة ضئيلة للغاية ، حيث بلغ إجمالى المقيدى بالتعليم الفنى بالقطاع الخاص عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ اقل من ٦% من إجمالى المقيدى . وتظهر مشاركة القطاع الخاص بشكل أساسى فى التعليم الثانوى التجارى ، حيث أن المقيدى به يمثلون ١٤% من الإجمالى ، يليه التعليم الثانوى الصناعى الذى بلغ القيد بالمدارس الخاصة به نحو ٠,٣% ، أما المدارس الزراعية فلا يشارك فيها القطاع الخاص على الإطلاق .

جدول رقم (١)

واقع التعليم الثانوى الفنى ٢٠٠٩/٢٠٠٨

جملة	خاص	حكومى	
٦٦٥٤٨٩	٢٠٧٤	٦٦٣٤١٥	ثانوى صناعى
٤٦٣٤٦٠	٦٨١٦٣	٣٩٥٢٩٧	ثانوى تجارى
١٢٣٤٨٢	*	١٢٣٤٨٢	ثانوى زراعى
١٢٥٢٤٣١	٧٠٢٣٧	١١٨٢١٩٤	الإجمالى

* لا يوجد تعليم ثانوى زراعى خاص

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩ ، عن وزارة التربية والتعليم

- وحيث تركز هذه الدراسة على التعليم الصناعى فإن المؤشرات التالية تم حسابها من البيانات المتاحة عن التعليم (١) تعطى صورة موجزة عن واقع الحال :
- بلغ عدد الملتحقين بالتعليم الثانوى الصناعى ٦٦٥٤٨٩ طالب وطالبة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ موزعين بين تعليم صناعى خاص ٣ سنوات وتعليم صناعى مهنى ، وتعليم صناعى ٥ سنوات بنسبة ٨٧% - ٨% - ٥% على الترتيب . وذلك فى ٢٣٣٢ مدرسة بها ٢٤٣٦٨ فصل بمتوسط كثافة ٢٧,٣ تلميذ /فصل .
 - يلتحق ٦٦٣٤١٥ طالب وطالبة منهم فى مدارس حكومية بنسبة ٩٩,٧% بينما يوجد ٢٠٧٤ طالب وطالبة بمدارس خاصة يمثلون ٠,٣% من إجمالى المقيدى بالتعليم الثانوى الصناعى .
 - مقابل كل ١٠٠ طالب بالتعليم الثانوى العام فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ يوجد ٨٣,٣ طالب بالثانوى الفنى الصناعى موزعين على النحو التالى ٧٢,٢ طالب بالثانوى الصناعى ٣ سنوات ، ٦,٨ طالب بالثانوى الفنى المهنى ، ٤,٣ طالب بالثانوى الصناعى ٥ سنوات .
 - تلتحق الفتيات بهذه المدارس بنسبة ٣٦,٩% فى الحضر عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ٤٤% فى الريف ، ٣٨,١% على مستوى الإجمالى حضر وريف ، وتحقق أعلى نسب إلتحاق فى الثانوى الصناعى ٣ سنوات بلغت ٤٠,٢% يليه الصناعى المهنى ٢٥,٥% ، فالخاص ٥ سنوات ١٥% .

٣/ طبيعة مدخلات التعليم الثانوى الفنى :

تقتضى دراسة واقع التعليم الثانوى الفنى الصناعى دراسة طبيعة مدخلات التعليم الثانوى الفنى بأكمله حيث يمثل القيد بالتعليم الثانوى الفنى الصناعى أكثر من نصف المقيدين بالثانوى الفنى ، وكما ذكر سابقا فإن لكل ١٠٠ طالب مقيد بالتعليم الثانوى العام عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ يوجد ٨٣,٣ طالب مقيد بالثانوى الفنى الصناعى موزعين على النحو التالى :

٧٢,٢ طالب بالثانوى الصناعى ٣ سنوات ، ٦,٨ طالب بالثانوى الفنى المهنى ، ٤,٣ طالب بالثانوى الصناعى ٥ سنوات .

أى أن الغالبية العظمى هى فى تعليم ثانوى صناعى ٣ سنوات فى مدارس حكومية بنسبة ٩٩,٧% بينما ٠,٣% فقط بمدارس خاصة .

ومازالت تحكم الإلتحاق بالتعليم الفنى نظرة مجتمعية متدنية - وهو ما يؤسف له - لكن طبيعة وظروف أسر الملتحقين به ربما فرضت نفسها على هذا الإطار ، ففى دراسة ميدانية عن التعليم الثانوى الفنى ^(٢) بمجالاته الثلاثة التجارى ، الصناعى ، والزراعى كانت بيانات أسر طلبة التعليم الثانوى الصناعى تشير إلى ذلك ، حيث وجد أن ٤٣,٣% من آباء الطلبة حرفيون ، ٣١,٣% موظفون والباقي ما بين معاش أو بطالة... الخ .

وكانت أمهات الطلبة فى الغالب لا يعملن (٨٨%) . وبسؤال الطلبة عن أكثر المواد صعوبة كانت الرياضيات والتكنولوجيا واللغة الإنجليزية ، وكانت هذه المواد هى الأكثر كرها من قبل طلاب التعليم الثانوى الصناعى فى الوقت الذى تركز علوم المستقبل على دراسة هذه المواد تحديداً ، على أنها تشكل أساس التحرك نحو إقتصاد المعرفة ويحدث تسرب من المدرسة لنسبة من هؤلاء الطلاب يرجعها الطلبة إلى عدم توفر الجذب والتشويق وأنه تعليم نظرى والنظرة المتدنية للتعليم الصناعى ، وانخفاض المستوى الإقتصادى للأسرة وحاجتها لعمالة الطالب وعدم قدرتها على الإلتفاق عليه (٨٠,٤%) إلى جانب كراهيته للدراسة .

ويشير المدرسون بالتعليم الثانوى الصناعى فى هذه الدراسة الميدانية إلى أن عدم ربط التعليم بسوق العمل - وعدم تطوير المناهج وتركيزها على الجانب النظرى فى أغلبها ، وعدم قدرة الطالب على التحصيل بسبب ضعف مستواه العلمى ، وعدم مناسبة التخصص للطلاب ، حيث يتم توزيع الطلاب على التخصصات والشعب بناء على درجات إمتحاناتهم وليس لرغباتهم الشخصية ، أى إلحاق الطالب مجبراً بهذا النوع من التعليم من أسباب تدنى وتدهور المستوى بشكل عام .

أى أن هناك دائرة تحيط - عادة - ببيئة الملحقين بالتعليم الثانوى الصناعى يمثل الفقر إطارها والأمية ركيزتها . إلى جانب السياسة التعليمية التى تحدد نسب الإلتحاق به عند مستوى درجات معينة يحصلها الطالب فى شهادة إتمام التعليم الأساسى إلى جانب فرض شعبة دراسية معينة على الطالب فى هذا النوع من التعليم .

كما أن عدم توافر الإمكانيات المطلوبة لرفع مستوى المدارس الصناعية وتزويدها بالورش والمعامل الحديثة ، وإتاحة وقت كاف فى الخطة الدراسية لممارسة التدريب العملى ، جعل من هذه المدارس مفرخة لعمال غير مهرة لا يلبون حاجة السوق ، هذا إلى جانب عدم مواكبة الشعب والتخصص بها للتطور التكنولوجى وتحقيق المواعمة المهنية .

٣ - المدارس - الفصول - الطلبة ، ٢٠٠٩ :

شهدت الآونة الحالية بوادر اهتمام من المسؤولين فى زيادة اعداد المدارس، والفصول والطلبة وحتى فى أنواع التعليم الفنى الصناعى . فقد بلغت أعداد المدارس للتعليم الفنى الصناعى نظام السنوات الثلاث ، والسنوات الخمس (٦٠٩) مدرسة بالإضافة الى (٣١٧) فصلا ملحقا ، منها :

(٥٧٦) مدرسة تعليم فنى صناعى (٣ سنوات) موزعة على النحو التالى :
(٥٤٣) مدرسة ثانوى صناعى بها (١٦٢٨٤) فصلا ، وعدد الطلبة (٥٨٦٦٩٦) طالبا ، والكثافة (٣١) طالبا ..
(١٠) مدرسة نوعى بالإضافة الى (١٤) فصلا ملحقا ، بها (١٣٣,٥) فصلا وعدد الطلبة (٣٧٧٩) طالبا والكثافة (٢٨) .
(٣١) مدرسة تعليم تبادلى بها (٣٤) فصلا ملحقا ، وعدد الطلبة (٢٤١٦) والكثافة الطلابية هى (٢٢) طالبا .

(١٨) مدرسة مبارك / كول بالإضافة الى (٤٢) فصلا ملحقا بها (٤٩١) فصلا وعدد الطلبة (٩٩٣٣) طالبا والكثافة الطلابية (٢٠,٣) طالب .
(٥) مدرسة صناعى مهنى بالإضافة الى (٢٣٠) فصلا ملحقا بها ، بها (١٦٢٥,٥) فصلا ، وعدد الطلبة (٦٣٢٥٠) طالبا ، والكثافة الطلابية (١٣,٥) طالبا .

فى حين بلغت أعداد المدارس بالتعليم الفنى نظام السنوات الخمس (٣٢) مدرسة ، بها (١٢٣٩) فصلا ، وعدد الطلبة (٣٤٠,٤٥) طالبا ، والكثافة الطلابية هى (٢٧,٥) طالبا .

٤- شعب التخصص:

- هذا عن مدارس وفصول وطلبة التعليم الفني عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، أما فيما يتعلق بشعب التخصص التي يلحق بها الطلبة فهي (١٢٥) تخصصا للتعليم الفني نظام السنوات الثلاث موزعة على التعليم الصناعي المطور (٣٧) تخصصا ، والنوعي (٤٤) تخصصا ، ومبارك كول (٢٣) تخصصا ، والتعليم المتبادل (١٣) تخصصا ، والصناعي المهني (٨) شعب ، في حين بلغت شعب التخصص للتعليم الفني نظام السنوات الخمس (٥٦) شعبة منها (٣٤) شعبة للفني الأول ، (٢٢) شعبة نوعي ، والجدولين التاليين :

- جدول (٢) يوضح إجمالي عدد المدارس والفصول والطلبة والكثافة الطلابية .

- جدول (٣) الشعب بالتعليم الفني الصناعي .

جدول رقم (٢)

إحصاء لمدارس التعليم الفني الصناعي

٢٠٠٩/٢٠٠٨

المجموع	السنوات الخمس	نظام السنوات الثلاث						البيان
		إجمالي	صناعي مهني	مبارك كول	تعليم تبادلي	نوعي	صناعي	
٣١٧+٦٠٨ ف ملحقة	٣٢	٥٧٦	+٥ ٢٣٠ف ملحقة	٤٢+١٨ فصول ملحقة	ف ملحقة على ٣١ مدرسة صناعية	١٤+١٠ ف ملحقة	٥٤٣	عدد المدارس
٧٠٠.١١٩	٣٤.٤٥	٦٦٦.٧٤	٦٣٢٥.٠	٩٩٣٣	٢٤١٦	٣٧٧٩	٥٨٦٦٩٦	عدد الطلبة
١٩٨.٠٧	١٢٣٩	١٨٥٦٨	١٦٢٥.٥	٤٩١	٣٤	١٣٣.٥	١٦٢٨٤	عدد الفصول
٣٠.٣	٢٧.٥	٣٠.٥	١٣.٥	٢٠.٣	٢٢	٢٨.٢	٣١	الكثافة الطلابية

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، دليل التعليم الفني ، ٢٠٠٨

جدول رقم (٣)

عدد الشعب بالتعليم الفني الصناعي

البيان	نظام الثلاث سنوات						نظام السنوات الخمس
	صناعي		مبارك/كول	تعليم تبادلي	صناعي مهني	فني أول	نوعى
	مطور	نوعى					
عدد التخصصات	٣٧	٤٤	٢٣	١٣	٨	٣٤	٢٢
إجمالي التخصصات	١٢٥						٥٦

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، دليل التعليم الفني ، ٢٠٠٨

٥- المعلمون (علمي وعلمي) :- (١٣)

بلغ أعداد المعلمين (علمي وعلمي) ، عدد (٧٠٤٥٧) معلما عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، انخفض عددهم ليصل إلى عدد (٦٥٧٦٣) معلما عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ثم مالبت أن ارتفع العدد ليصل إلى (٦٧٨٢٨) معلما عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، ثم عاود العدد الانخفاض ليصل إلى (٦٦٣١٨) معلما عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

وبلغت نسبة المعلمين العلميين في السنوات من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، على الترتيب (٢٤%) ، (٢٣%) ، (٢٣,٦%) ، (٢٣,٧%) . في حين بلغت نسبة المعلمين العمليين في نفس السنوات الأربع على الترتيب : (٧٥,٨%) ، (٧٧%) ، (٧٧,٤%) ، (٧٦,٥%) .

بينما تشير متابعة الواقع بوجود عجز في بعض التخصصات ، وهذا العجز يؤثر - بلاشك - بالسلب على تدريس المنهج الدراسي وأنشطته ، وبالتالي يؤثر على عملية التحصيل لدى الطلاب ، وتوضح الصورة أكثر في محافظات الوجه القبلي ، وأيضا يحتاج جل المعلمين (علمي وعلمي) على التدريب والتنمية المهنية المستمرة ، بالإضافة إلى رجال الإدارة التعليمية والمدرسية ، وحتى يمكن متابعة الجديد والمتطور في مجال التكنولوجيا والمعلومات والإتصالات وبخاصة التدريب على الأجهزة والمعدات الحديثة والمتطورة ، وكذلك فإن الحاجة ماسة الى تدريب المعلمين والإدارة على التنمية الثقافية ، ونشر ثقافة الجودة ومن خلال ذلك يتم إيجاد العلاقة الإيجابية بين المدرس والطالب على نحو سليم .

وبجانب ماتقدم ذكره ، فإنه من الملاحظ جيداً أن مجتمع المعلمين الحالي يمثل خليطاً غير متجانس، فهناك معلمون من ذوى المؤهلات المتوسطة ، وآخرين يحملون مؤهلات فوق المتوسطة ، ومعلمين من حملة المؤهلات العليا ، بعضها تربوى .. كل هذا الخليط الغير متجانس يؤثر بلاشك على تخريج فنيين وفنيين أوائل ، مطلوب وملاتم لحاجات التنمية ومتطلبات سوق العمل بالكم والكيف والمستوى المطلوب والملاتم والجدول رقم (٤) يوضح هيئات التدريس (علمى وعملى) فى السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩ .

والجدول رقم (٤)

بيان إحصائى لهيئات التدريس العلمى والعملى بالتعليم الفنى الصناعى

فى السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠٠٨/٢٠٠٩

السنوات	علمى	عملى	الإجمالى
٢٠٠٥/٢٠٠٦	١٧٠٦٣	٥٣٣٩٤	٧٠٤٥٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٥١٦٧	٥٠٥٩٦	٦٥٧٦٣
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٥٨٥٩	٥١٢٦٩	٦٧١٢٨
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٥٦٠٢	٥٠٧١٦	٦٦٣١٨
الإجمالى	٦٣٦٩١	٢٠٥٩٧٥	٢٦٩٦٦٦

٦- الخريجون: (٣)

بلغ أعداد خريجي التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات فى الفترة من ٢٠٠٥/ وحتى ٢٠٠٩ ، (١,٦٦٢,٠٧٨) خريجاً ، كان نصيب التعليم الثانوى الصناعى منها (١,٥٤٥,٢٥٤) خريجاً ، والتعليم المزدوج (مبارك / كول صناعى) (١٤٧١٥) خريجاً ، والاعداد المهنى (صناعى) (١٠٢١٠٩) خريجاً .

ومما تجدر ملاحظته أن خريجي التعليم الثانوى الصناعى فى تناقص مستمر ، حيث كانت النسبة فى الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٩ ، هى على الترتيب : (٢٠%)، (٢١,٣%)، (٢٠,٨%)، (١٩,٤%)، (١٨,٤%) .

فى حين ارتفع عدد خريجي مبارك / كول صناعى - فى الفترة نفسها ، كما توضحه النسب التالية على الترتيب ١٤,٦% ، (١٧,٢%) ، (١٩,٦%) ، (٢١,٨%) ، (٢٦,٦%) .

بينما أعداد خريجي الأعداد المهني الصناعي شهدت انخفاضاً للفترة ذاتها وفق النسب التالية على الترتيب (٢١,٢%) ، (٢٢,٢%) ، (٢١,٧%) ، (١٨,٨%) ، (١٦%) .^(١)

وبالنسبة لخريجي التعليم الفني المتقدم صناعياً ، نظام السنوات الخمس ، في الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٩ فقد بلغ عددهم (٤٥٤٨٦) خريجاً موزعين على :-
فني أول صناعي (٤٢٣٥٥) خريجاً ، مدرب صناعي (٢ فقط) ، والدراسات التكميلية (٢٣٦٠) خريجاً ، ومعظم المجال الصناعي للتعليم الأساسي (٧٦٩) خريجاً .
ومما تجدر ملاحظته - في هذا الصدد - هو انخفاض الأنواع الأربعة السابقة كما تبينه النسب التالية على الترتيب :
فبالنسبة للفني الأول الصناعي كانت :
النسب ، (٢١,٢%) ، (١٩,١%) ، (٢٢,٨%) ، (١٩,٦%) ، (١٧,١%) .

وبالنسبة للمدرب الصناعي كانت النسب ، صفر فيما عدا عام ٢٠٠٦ فقد كان عدد الخريجين اثنان فقط وبالنسبة للدراسات التكميلية ارتفعت النسب في ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٧ ، حيث وصلت إلى (٣٢%) ، إلا أنها ما لبثت أن انخفضت النسبة إلى (٨%) عام ٢٠٠٩ .

وكذلك الحال بالنسبة لمعلم المجال الصناعي للتعليم الأساسي فقد انخفضت بشكل ملحوظ ومؤثر حيث بلغت النسبة عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، على الترتيب (٠,٠٧%) ، (٠,٠١%) .

والجدول رقم (٥) - يوضح إجمالي خريجي التعليم الفني الصناعي (نظام السنوات الثلاث) في الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٩ ، والجدول رقم (٦) - يوضح إجمالي خريجي التعليم الفني الصناعي (نظام السنوات الخمس سنوات) في الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٩ .

(١) المصدر : وزارة التربية والتعليم ، دليل التعليم الفني ، قطاع التعليم الفني والتجهيزات ، الإدارة المركزية للتعليم الفني ، ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٥)

إحصاء إجمالي خريجي دبلوم المدارس الثانوية الفنية
(نظام السنوات الثلاث) في السنوات الخمس الأخيرة

إجمالي الخريجين	السنوات					النوعية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
١٥٤٥٢٥٤	٢٨٤١٣١	٣٠٠٧١٢	٣٢١٦٢٦	٣٢٩٢٠٩	٣٠٩٥٧٦	ثانوى صناعى
١٤٧١٥	٣٩٢٠	٣٢١١	٢٨٩٠	٢٥٤٥	٢١٤٩	التعليم المزدوج مبارك (صناعى)
١٠٢١٠٩	١٦٣٢٤	١٩١٧٩	٢٢١٩٤	٢٢٧١٣	٢١٦٩٩	الاعداد المهنى (صناعى)
١٦٦٢٠٧٨	٣٠٤٣٧٥	٣٢٣١٠٢	٣٤٦٧١٠	٣٥٤٤٦٧	٣٣٣٤٢٤	الإجمالى العام

المصدر : وزارة التربية والتعليم ، دليل التعليم الفنى ، مرجع سابق .

جدول رقم (٦)

إحصاء إجمالي خريجي دبلومات الدراسة الفنية المتقدمة الصناعية
(نظام السنوات الخمس) في السنوات الخمس الأخيرة

إجمالي الخريجين	السنوات					النوعية
	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٤٢٣٥٥	٧٢٧٤	٨٣٣١	٩٦٦٧	٨١٠٧	٨٩٧٦	فنى أول صناعى
٢	٠	٠	٠	٢	٠	مدرب صناعى
٢٣٦٠	١٩١	٧٥٣	٧٦٠	٣٠٦	٣٥٠	دراسات تكميلية
٧٦٩	١	٦	١٢٠	١٩٠	٤٥٢	معلم المجال الصناعى للتعليم الأساسى
٤٥٤٨٦	٧٤٦٦	٩٠٩٠	١٠٥٤٧	٨٦٠٥	٩٧٧٨	الإجمالى

٧- التدريب العملى والشراكة :-

يوجد ثلاث طرق تدريبية ، الأولى: التدريب المحلى ، والثانية : التدريب المركزى ، والثالثة : التدريب الخارجى .

أما التدريب المحلى ، فيتم بالجهود الذاتية ، وينظم فى شكل دورات متخصصة للمعلمين والتوجيه الفنى ، وأيضاً فى شكل دورات على الأجهزة الحديثة المستوردة من الشركات ، والأجهزة المصنعة فى المدارس من خلال مشروع رأس المال الدائم .

فى حين يتم التدريب المركزى فى مراكز التدريب التابعة للوزارات لرجال التعليم :
هيئات تدريس وتوجيه فنى ، مثل المركز القومى للبحوث ، ومعهد الإحصاء ...
الخ.

بينما التدريب الخارجى ، فيظهر فى شكل إيفاد بعثات لبعض هيئات التدريس
والتوجيه المهنى فى منح تدريبية إلى بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا وكوريا
والمجر ... الخ .و بهدف رفع كفاءة الأداء عند إستخدام معدات حديثة ومتطورة التى
تواكب إحتياجات سوق العمل ، كما يكون التدريب من خلال مجلس التدريب الصناعى ،
وبرنامج إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى من خلال الشركات وبالتعاون مع المراكز
المتميزة فى مصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة .

أما الشراكة ، فبدأت فى مجال الملابس الجاهزة ، وتم إنشاء مدارس ملحقة
بالمصانع ، والشراكة من الجانب الكورى ممثلا فى دعم مدرسة الأقصر الصناعية
الميكانيكية، بمعدات متطورة ، وأيضا تدريب بعض المعلمين . وشراكة أخرى فى مجال
إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى ، وهو مشروع مشترك بين الاتحاد الأوربى ومصر
ممثلا فى وزارتى الصناعة والتجارة ، ومن خلاله يتم التعليم المتبادل وهو مشروع مشابه
لنظام مبارك /كول .. وشراكة رابعة ، مع قطاعات وجهات أخرى مثل المقاولون العرب فى
خمس مدارس بهدف رفع مستوى التدريب الطلابى فى موقع العمل بالشركة . ويتم صرف
حوافز للهيئات التدريسية المشاركين فى تنفيذ الدروس النظرية والعملية للطلبة . وهناك
شراكة هامة مع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى فى ثلاث مدارس كنواة
للتجربة يتم التوسع فيها . وأخيرا هناك شراكة مع وزارات الكهرباء ، والاتصالات ،
والصناعة ... الخ (١٤) .

٨- تمويل التعليم الفنى الصناعى :-

يتم تمويل هذا التعليم من خلال ماخصص من إنفاق عام من الموازنة العامة ،
وأيضا من خلال الهبات والتبرعات من القطاع الخاص ورجال الأعمال (فردى / جماعات)
ان وجد ، ورسوم ومصرفوات الدراسة ، والقروض والمنح .

ولقد شهدت الموازنة العامة فى فترة التسعينات زيادة ملحوظة فى مخصصات
الباب الأول : الأجور ومايتصل بها ، والباب الثانى : المصروفات الجارية والتحويلات
الخارجية ، والباب الثالث : وهى مخصصات محدودة وضمنية وهى تخص الإستخدامات
الإستثمارية ، كالمباني المدرسية ، والباب الرابع ، وهى التحويلات الرأسمالية وهى

محدودة أيضا . من هنا تتضح أن تمويل التعليم الفني الصناعي مشكلة تظهر بشكل جلى فى انخفاض نصيب الطالب من الاعتمادات المالية المخصصة .

مما تقدم يتضح أن التمويل المخصص للتعليم الفني الصناعي مازال فى حاجة كبيرة للإستثمار فيه ، نهوضا بالمدارس من حيث البنية التحتية ، وكفاءة المباني ، والتوسع فيها راسيا وأفقيا ، وتخفيض الكثافة الطلابية بما يعين على فاعلية وكفاءة التحصيل الدراسى وحتى تصل الكثافة الى (٢٠) طالب . وأيضا تحديث المعدات والأجهزة وفقا لما يحتاجه سوق العمل والصناعة ، وتخصيص مبالغ مناسبة للصرف على الصيانة الدورية للمباني والمعدات ، وتوفير الخامات اللازمة للتدريب العملى ، والاستغلال الأمثل للمعدات والأجهزة فى تنفيذ بعض الأعمال التى تخدم البيئة المحيطة .

٩ - مشكلات تواجه التعليم الفني الصناعي حاليا :

- ويواجه التعليم الفني الصناعي بمشكلات :

- إدارة مدرسية وتعليمية تقليدية وسلبية وعاجزة عن مواكبة الإدارة المدرسية والتعليمية الحديثة فى إدارة المدارس .
- مواصلة التعليم العالى للخريجين ، مازال التعليم لايؤهل بالدرجة الكافية مواصلة التعليم العالى .
- محدودية المشاركة المجتمعية ، والتنسيق بين الأطراف ذات العلاقة.
- انخفاض عدد المدرسين ونوعيتهم فلا العدد والنوعية مناسبة وكافية .
- صعوبات فى التدريب المحلى ، قلة فرص التدريب المتاحة للتدريب فى مواقع الإنتاج.
- تحديث المعدات والأجهزة ، ذلك لأن التمويل المخصص غير كاف بالمرّة .
- صيانة المباني والمعدات ، والتمويل المخصص محدود للغاية .
- قصور فى توفير مستلزمات الدراسة والتدريب العملى كنتيجة طبيعية لضعف التمويل المخصص .
- قصور فى أداء التوجيه المهنى فى بعض الإدارات التعليمية وأيضا فى المتابعة .

وفى مواجهة المشكلات السابقة - قامت وزارة التربية والتعليم - القطاع الفنى الصناعى - بالسعى للعمل على عدة محاور تستهدف فى مجملها تحقيق المواءمة المهنية للخريجين بشكل كفاء وفعال وذلك على النحو التالى :- (١٥)

- المحور الأول : التوسع فى إنشاء المدراس .
- المحور الثانى : توفير التجهيزات والأجهزة الحديثة والمتطورة .
- المحور الثالث : تطوير المنهج الدراسى بما يواكب التطور الهائل فى المجال الصناعى .
- المحور الرابع : تفعيل دور التكنولوجيا فى عملية التعليم .
- المحور الخامس : التدريب والتنمية المهنية لهيئات التدريس (علمى وعلمى) على المناهج المكورة والأجهزة الجديدة .
- المحور السادس : تفعيل الشراكة بين التعليم الفنى والقطاعين العام والخاص ، والاستفادة من الدعم المعنوى والمادى .
- المحور السابع : إبرام الاتفاقيات مع الدول ذات الخبرة الناجحة فى مجال التعليم الفنى لتبادل الخبرات .

المحور الثانى : قوة العمل والتعليم الثانوى الصناعى :

من الأمور الهامة معرفة مدى مشاركة خريجى التعليم الثانوى الصناعى فى قوة العمل كى يمكن دراسة قدر مساهمتهم ونجاحهم فى أداء الدور المطلوب منها .
تعرف قوة العمل بأنها مجموع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة حتى أقل من ٦٥ سنة ، سواء منهم الذين يساهمون بالفعل فى العمل ويطلق عليهم المشتغلون أو الذين يقدرّون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه ويطلق عليهم المتعطّلون .

١/ توزيع قوة العمل للحالة التعليمية :

وحيث تلعب قوة العمل دوراً هاماً فى اقتصاد أى دولة ، فإن ذلك يتوقف على زيادة نسبة المشتغلين وخفض نسبة العاطلين من ناحية ، ورفع إنتاجية المشتغلين من ناحية أخرى .

ويمثّل خريجوا التعليم الفنى نسبة لا يستهان بها فى جانب المشتغلين يلزم زيادة مستوى إنتاجيتها من خلال إعدادها إعداداً جيداً ورفع قدراتها ، كما تمثّل جزءاً من العاطلين يبحث عن فرصة العمل ولا يجدها ويدخل دائرة المنافسة مع آخرين ، ويؤدى تحقيق الموازنة المهنية بين ما يحصل عليه فى تعليمه وحاجة سوق العمل ، من توفير تلك الفرصة وإتاحتها .

ولتحديد موقع ومكانة خريجى التعليم الصناعى فى قوة العمل المصرية سنبدأ بقراءة الجدول التالى

جدول رقم (٧)

القيد بالتعليم الثانوى الفنى والبطالة وموقع الناتج الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى

تقرير	نسبة القيد بالتعليم الثانى الفنى من إجمالى القيد بالثانوى	نسبة بطالة الحاصلين على مؤهل متوسط من إجمالى البطالة	الناتج الصناعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج
٢٠٠٨	٦١,٣%	٦١,٨%	١٧%
٢٠١٠	٦٣,٤%	٦٢,٤%	١٦,٣%

المصدر : تقارير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإمائى .

ومن الجدول رقم (٧) يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- تدور نسبة القيد بالتعليم الفنى حول ٦٠% من إجمالى القيد بالتعليم الثانوى ، وهو مايؤكد وزن خريجى التعليم الثانوى الفنى عامة من إجمالى الحاصلين على مؤهل متوسط ، وكما أن التعليم الثانوى الصناعى به أكثر من ٥٣% من إجمالى المقيدين بالتعليم الثانوى الفنى فإن وزن خريجى الثانوى الصناعى فى بطالة ذوى المؤهلات المتوسطة سيكون كبيراً.
- يلاحظ الارتفاع الواضح لنسبة بطالة الحاصلين على مؤهل متوسط من إجمالى البطالة ، وصلت فى تقرير ٢٠١٠ إلى ٦٢,٤% .
- تنخفض مساهمة الناتج الصناعى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث لم تعد تمثل سوى ١٦,٣% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا قد يرجع بالتأكيد لعدد من الأسباب قد يكون منها بطالة خريجى التعليم الفنى وانخفاض الإنتاجية لعدم المواعمة المهنية وهو ماتسعى هذه الدراسة لبحثه .
- ارتباط ارتفاع نسبة بطالة الحاصلين على مؤهل متوسط من إجمالى البطالة بارتفاع نسبة القيد بالتعليم الثانوى الفنى من إجمالى القيد بالثانوى تشير إلى الحاجة لمراجعة سياسة توزيع الحاصلين على شهادة إمام التعليم الأساسى بين التعليم الثانوى العام والتعليم الثانوى الفنى من ناحية ، ومن ناحية أخرى مراجعة واقع نظام التعليم الثانوى الفنى ورفع مهارات خريجيه ، وتحقيق المواعمة المهنية لهم مع سوق العمل .

جدول رقم (٨)

التقديرات السنوية للعمالة والبطالة

بالمئات ٢٠٠٨-٢٠٠٠

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٢٤٦٥١٣	٢٣٨٥٩١	٢٢٨٧٨٢	٢١٧٩١٦	٢٠٨٧١٣	٢٠٣٥٩٦	١٩٨٧٦٨	١٩٣٣٩٥	١٨٩٠١١	قوة العمل
٢٢٥٠٧٣	٢١٧٢٣٩	٢٠٤٤٣٦	١٩٣٤١٧	١٨٧١٧٥	١٨١١٨٩	١٧٨٥٦٢	١٧٥٥٦٦	١٧٢٠٣١	المشتغلون
٢١٤٤٠	٢١٣٥٢	٢٤٣٤٥	٢٤٤٩٧	٢١٥٣٩	٢٢٤٠٧	٢٠٢٠٦	١٧٨٣٠	١٦٩٨٠	المتعطلون
٨,٧	٨,٩	١٠,٦	١١,٢٤	١٠,٣٢	١١,٠١	١٠,١٧	٩,٢٢	٨,٩٨	معدل البطالة

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩ .

ويشير الجدول رقم (٨) الخاص بالتقديرات السنوية للعمالة والبطالة إلى أن قوة العمل وصلت إلى مايقرب من ٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٨ ، وبلغ عدد المشتغلين حوالي ٢٢.٥ مليون ، والمتعطلين أكثر من ٢ مليون بمعدل وصل إلى ٨,٧% .

كما يشير الجدول رقم (٩) إلى التوزيع النسبي لكل من قوة العمل والبطالة طبقاً للحالة التعليمية ، وفيه يلاحظ :

- أن حملة المؤهلات المتوسطة يمثلون ٣٣% من قوة العمل وهم بذلك أعلى نسبة في هيكل توزيع قوة العمل طبقاً للحالة التعليمية .
- وأن بطالة حملة المؤهلات المتوسطة أعلى نسبة في هيكل توزيع البطالة طبقاً للحالة التعليمية والتي تبلغ ٥٥% .

جدول رقم (٩)

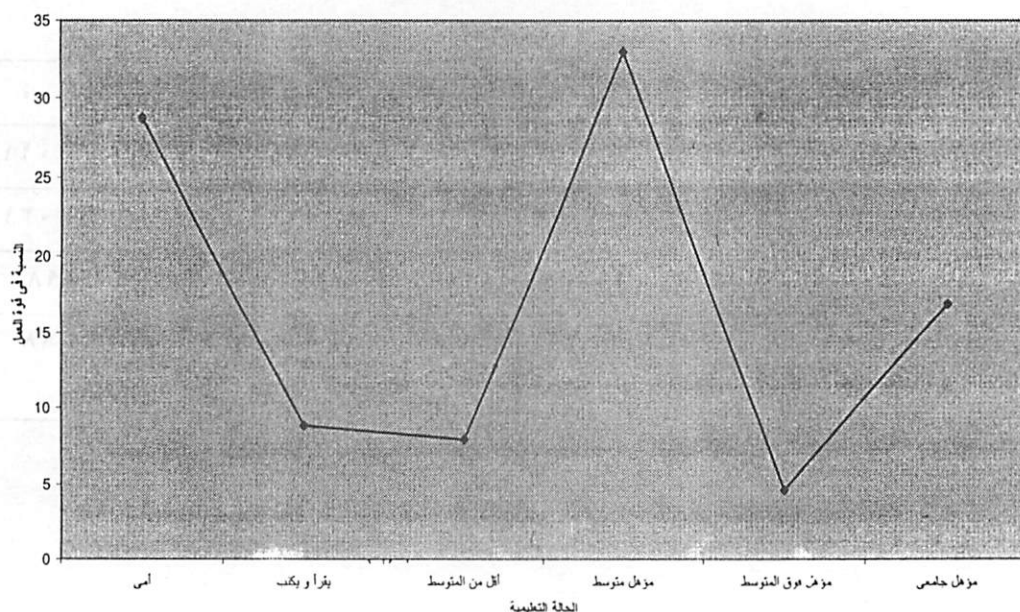
توزيع قوة العمل طبقاً للحالة التعليمية عام ٢٠٠٧

الإجمالي	مؤهل جامعي وفوق الجامعي	مؤهل فوق المتوسط وأقل من الجامعي	مؤهل متوسط	أقل من المتوسط	يقرأ ويكتب	أمية	
١٠٠	%١٦,٩	%٤,٦	%٣٣	%٧,٩	%٨,٨	%٢٨,٧	قوة العمل
١٠٠	%٣٢,٨	%٧,٢	%٥٥	%٢,٢	%٠,٨	%١,٧	البطالة

المصدر : تم حسابها من بيانات العمالة والبطالة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨ .

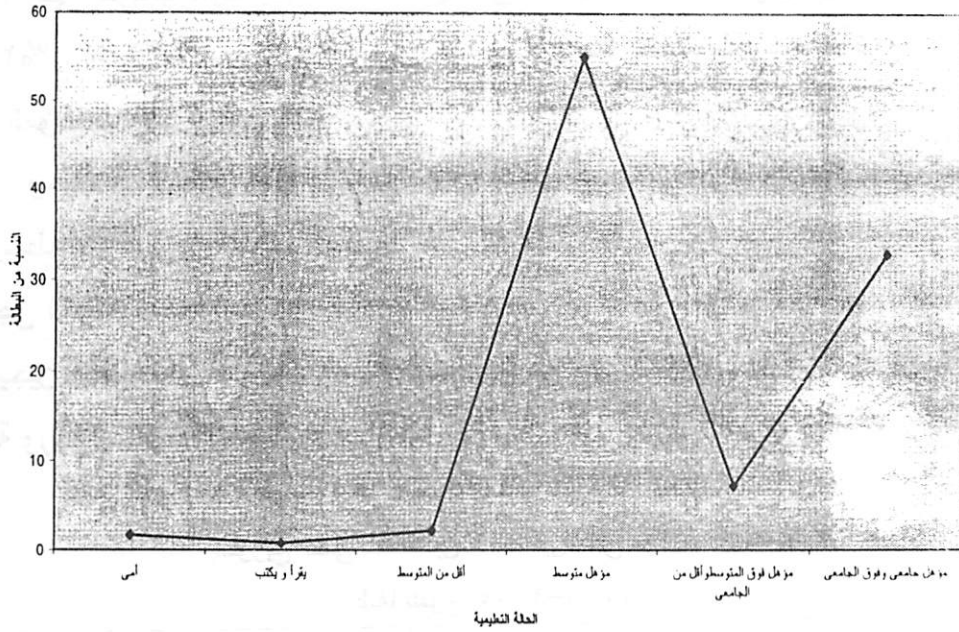
شكل رقم (٧)

توزيع قوة العمل طبقاً للحالة التعليمية ٢٠٠٧



شكل رقم (٨)

توزيع البطالة طبقاً للحالة التعليمية ٢٠٠٧



٣/ هيكل البطالة :

يبدو أن السياسة التعليمية للدولة خلال السنوات السابقة لم تأخذ في اعتبارها المؤشرات التي يعكسها هيكل البطالة الذي سجل بطالة عالية بين الحاصلين على مؤهل متوسط وبين الحاصلين على تعليم نظري في الوقت الذي تشير فيه البيانات المتاحة عن القيد إلى تزايد أعداد المقيدين بكل منهما .

جدول رقم (١٠)

تطور توزيع المتعلمين طبقاً للحالة التعليمية (٣)

الحالة التعليمية	٢٠٠٥	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أمي	١,٤	١,٧	١,٧
يقرأ ويكتب	١,٢	٠,٨	١,٢
أقل من متوسط	٢,٣	٢,٢	٣,٠
متوسط	٦١,٨	٥٥,٢	٥٥,٠
أعلى من متوسط	٦,٥	٧,٢	٧,٣
جامعي فأعلى	٢٦,٨	٣٢,٨	٣١,٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٥ ، بحث القوى العاملة ٢٠٠٧ ، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٠٨ .

فكما يظهر من الجدول رقم (١٠) كانت بطالة الحاصلين على مؤهل متوسط هـى الأعلى على مدى السنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ حيث سجلت ٦١,٨ % ، ٥٥,٢ % ، ٥٥ % على الترتيب تليها بطالة الحاصلين على مؤهل جامعى فأعلى ولكن بفارق كبير ٢٦,٨ % ، ٣٢,٨ % ، ٣١,٨ % ، وإن كانا يمثلان معاً بطالة ملحوظة مختلفة عن بطالة باقى المؤهلات الأخرى.

وحيث أن التعليم الثانوى الفنى يخرج أكثر من ٦٠ % من حملة المؤهلات المتوسطة ، وحيث أن التعليم الثانوى الفنى الصناعى هو الغالب على هذه النوعية من خريجي التعليم الثانوى الفنى ، فإن هذا يشير إلى ضرورة مراجعة أوضاع هؤلاء الخريجين وأهمية دراسة المواءمة المهنية لهم مع سوق العمل لزيادة فرص عملهم من ناحية ورفع مستوى إنتاجيتهم من ناحية أخرى .

جدول رقم (١١)

التوزيع الفنى للمتعلين الحاصلين على مؤهل متوسط

طبقاً للنوع ٢٠٠٥-٢٠٠٨

الحالة التعليمية	٢٠٠٥		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مؤهل متوسط	٥٧,٦	٦٥,٩	٥٣	٥٧,٥	٥٢,٣	٥٧,٦

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق رقم (٨)

وتشير البيانات فى الجدول رقم (١١) إلى أن بطالة الإناث الحاصلات على مؤهل متوسط كانت دائما أكبر من بطالة الذكور الحاصلين على نفس المؤهل على مدى السنوات الثلاث .

وكما يتباين حجم البطالة بين الذكور والإناث ، تبين أيضا على مستوى المحافظات المختلفة إرتباطا بكل من * عدد السكان فى شريحة قوة العمل .
• عدد الحاصلين على مؤهل متوسط

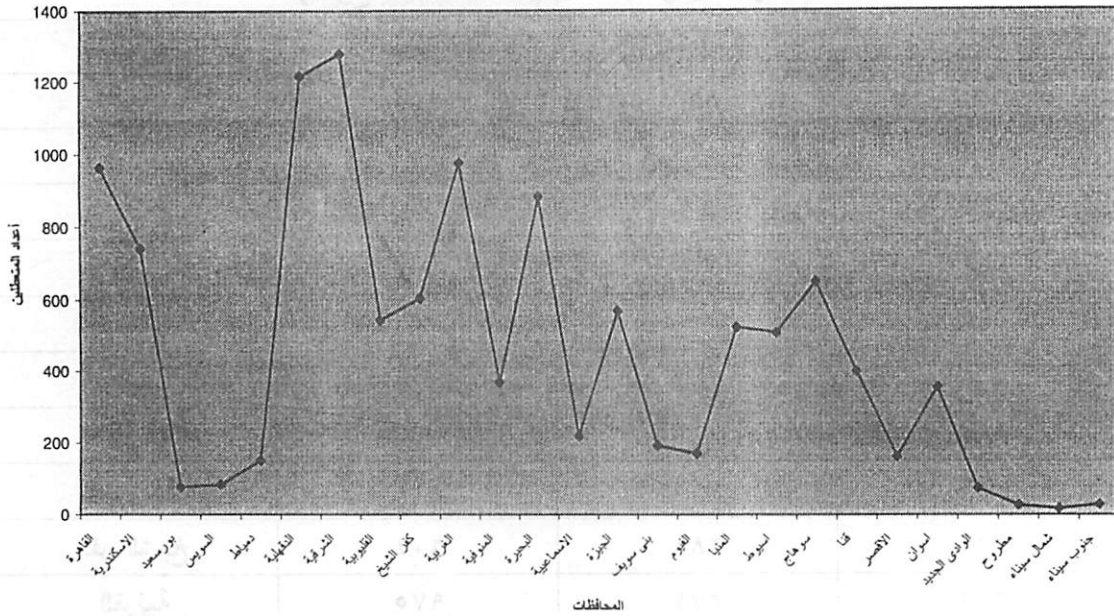
ويشير الجدول رقم (١٢) إلى وجود أكثر من مليون عاطل على مستوى الجمهورية من الحاصلين على مؤهل متوسط ، ٥٢ % منهم من الإناث والباقى من الذكور ، وأكبر عدد من العاطلين الحاصلين على مؤهل متوسط فى محافظة الشرقية ووصل إلى ١٢٧٩٠٠ متعطّل بنسبة ١١ % من الإجمالى على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (١٢)
توزيع المتعطلين طبقا للحالة التعليمية
والنوع بالمحافظات عام ٢٠٠٧ (المؤهل المتوسط)

المحافظة	جملة	ذكور	إناث
القاهرة	٩٦٤	٦٧١	٢٩٣
الإسكندرية	٧٤١	٥٣٦	٢٠٥
بورسعيد	٧٨	٤٦	٣٢
السويس	٨٥	٣٣	٥٢
دمياط	١٥١	٦٤	٨٧
الدقهلية	١٢١٥	٣٧٤	٨٤١
الشرقية	١٢٧٩	٧٢٣	٥٥٦
القليوبية	٥٤٤	٢١٥	٣٢٩
كفر الشيخ	٦٠٤	٢٨٦	٣١٨
الغربية	٩٧٥	٣٧١	٦٠٤
المنوفية	٣٦٨	١٧١	١٩٧
البحيرة	٨٨٢	٢٩٠	٥٩٢
الاسماعيلية	٢١٨	٩٣	١٢٥
الجيزة	٥٦٩	٤٠١	١٦٨
بنى سويف	١٩٢	٩٥	٩٧
الفيوم	١٧٠	٤٤	١٢٦
المنيا	٥٢٤	٢٢٧	٢٩٧
اسيوط	٥١٠	٢٢٦	٢٨٤
سوهاج	٦٥٠	٢٥٨	٣٩٢
قنا	٣٩٩	٢٢١	١٧٨
مدينة الأقصر	١٦٢	٨٨	٦٥
أسوان	٣٥٤	٢٢٩	١٢٥
الوادى الجديد	٧٥	٦	٦٩
مطروح	٢٨	١٥	١٣
شمال سيناء	١٧	٠	١٧
جنوب سيناء	٢٩	٢٤	٥
الإجمالي	١١٧٩١	٥٧١٢	٦٠٧٩

شكل رقم (٩)

توزيع المتعلمين طبقا للحالة التعليمية



ويوضح هيكل البطالة ضرورة دراسة مدى التوافق بين مخرجات النظام التعليمي في مرحلة التعليم الثانوي ومرحلة التعليم الثانوي الفني كما وكيفا واحتياجات سوق العمل حاضرا ومستقبلا . وعلى أى مدى يمكن تفسير عدم التوافق من خلال تحديد العوامل التي تتصل بالنظام التعليمي ذاته وسياساته وطبيعة سوق العمل أو نمط النمو السائد في الاقتصاد القومي وهذا يحتم عند دراسة الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل أهمية عدم إغفال التغيرات العالمية وما تفرضه التغيرات المتلاحقة واقتصاد المعرفة ، بحيث لا يمكن دراسة هذه الاحتياجات بمعزل عن ما يدور في العالم حولنا .

٣/ التعليم الفني الصناعي واقتصاد المعرفة :

يركز التعليم الثانوي الصناعي على مجموعة من التخصصات ، تتيحها وزارة التربية والتعليم على موقعها الالكتروني وهي :

التخصص	تفصلات التخصص
الإلكترونية	الإلكترونية والكمبيوتر
التبريد والتكييف	التبريد والتكييف
البحرية	المحركات البحرية - بناء سفن - مصايد وملاحة - وفنون مصايد وملاحة - وفنون بحرية
الخشبية	تجارة الأثاث - الحفر على الخشب - خراط الخشب والسن والدائن - التطعيم والماركترى
الزخرفية	الزخرفة والإعلان والتنسيق - الجلود وبدائلها - التجميل والتدليك والعلاج الطبيعي - الطباعة من السطح البارز - التجهيزات الفنية - الأوفست وسلك سكرين .
الكهربية	إصلاح وصيانة المعدات الكهربائية
المركبات	الجرارات والآلات الزراعية - المعدات الثقيلة - سيارات
المعدنية	الحديد المشغول - الأثاث المعدني واللحام - المعادن الزخرفية
المعمارية	البناء - البياض - الخرسانة المسلحة - نجارة العمارة - الأعمال الصحية - النحت المعماري
الميكانيكية	تركيبات ميكانيكية - تشغيل على الماكينات - تشكيل ولحام المعادن - نماذج المسبوكات - سباكة المعادن - الأجهزة الدقيقة
النسجية	ميكانيكا الغزل - النسيج - السجاد والكليم - صياغة وطباعة المنسوجات - الملابس الجاهزة - التريكو الآلي والتطريز.
ترميم الآثار	ترميم دقيق - ترميم معماري

وكما يبدو من البيان السابق ، فيما يخص الإلكترونيات والكمبيوتر لم تحدد تفصيلات واسعة ، وإن كان اقتصاد المعرفة يحتاج نوعية معينة وتخصصات محددة تتفق معه فيما يخص :

تصنيع الحاسبات

تصنيع الوسائط المتعددة

صيانة الحاسبات

صناعة الأحيار

صناعة الورق

ذلك أن الإفتتاح على العالم وظهور ما يسمى بإقتصاد المعرفة ذلك الإقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة مكوناً أساسياً من القيمة المضافة يحتاج مهارات معينة لبناء قدرات الدارسين وثقلهم بمعارف يحتاجها السوق العالمي ، وتمكنهم من المنافسة المفتوحة ، تتمثل الرياضيات - العلوم وتكنولوجيا المعلومات - واللغات أساس هذه المعارف .

ويحقق التعليم الجيد ، على مستوى جميع المراحل التعليمية ، وعلى مستوى النوعيات المختلفة ما يحتاجه إقتصاد المعرفة حيث يركز على الاهتمام برأس المال الفكرى بإعتباره أساس إنتاج المعرفة ، ويتيح لمخرجاته القدرة على المنافسة فى السوق العالمى ، بينما يتولى التدريب الاحتياجات المتغيرة للموارد البشرية لمواكبة التغير السريع والمستثمر .

وباستقراء الجدول التالى رقم (١٣)؛ الخاص بتطور بعض مؤشرات قطاع الإتصالات والمعلومات ، يتضح تزايد أعداد الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى مصر من ١٥٧١ شركة عام ٢٠٠٥ إلى ٣٣٣٢ شركة عام ٢٠٠٩ ، وكذلك زيادة عدد مستخدمى شبكة الإنترنت من ٤ مليون عام ٢٠٠٥ إلى ١١,٧ مليون عام ٢٠٠٨ ، هذا بالإضافة الى زيادة عدد المشتركين فى التليفونات الثابتة والمحمولة من ١٠ مليون على ١١,٨ مليون للأولى ، ومن ٩ مليون إلى ٤٠,٢ مليون للثانية وفى كل ذلك فتح لمجالات جديدة ونوعيات جديدة من السلع والخدمات تحتاج للعمالة الفنية الماهرة .

جدول رقم (١٣)

تطور بعض مؤشرات قطاع الإتصالات والمعلومات

٢٠٠٨ - ٢٠٠٥

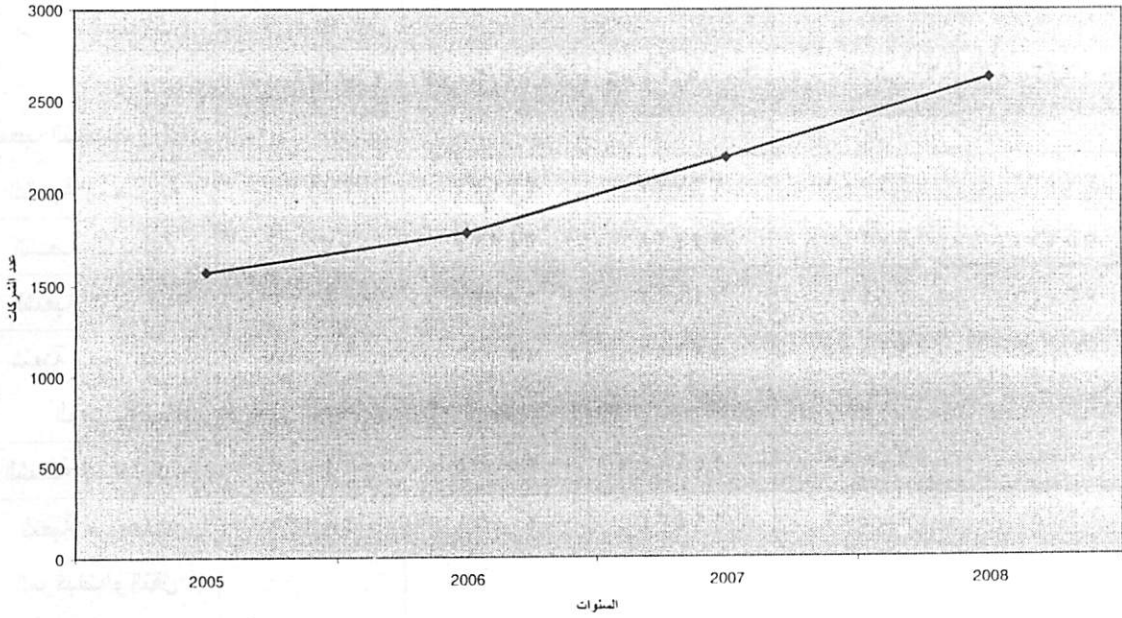
البيان	الوحدة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
- عدد المشتركين فى التليفونات الثابتة	بالمليون	١٠	١١	١١	١١,٨
- عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول	بالمليون	٩	١٤	٢٢	٤٠,٢
- مستخدمو شبكة الإنترنت	بالمليون	٤	٥	٧	١١,٧
- عدد الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى مصر *	شركة	١٥٧١	١٧٨٥	٢١٨٥	٢٦٢١
- عدد نوادى التكنولوجيا	نادى	١٢٣٩	١٣٤٠	١٥٢٥	١٧٥١

المصدر : وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• بلغ عدد هذه الشركات ٣٣٣٢ شركة فى ٢٠٠٩/٩/٣٠

شكل رقم (١٠)

تطور عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في مصر



٤/ تطور أعداد خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية :

من خلال تتبع خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية خلال الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من الجدول رقم (١٤) يتضح أن هناك شعباً يحدث فيها زيادة مستمرة في أعداد الخريجين مثل الشعبة المعمارية و الشعبة الميكانيكية و شعبة صناعة المركبات والنقل البرى والبحرى .

وشعب حدث لها إنخفاض واضح مثل شعبة الصناعات المعدنية ، و شعبة الصناعات الكيماوية .

وشهدت بعض الشعب زيادة مستمرة خلال الفترة حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ثم انخفضت فى آخرها عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ومنها الشعبة الكهربائية ، و الشعبة الزخرفية و شعبة النسيج .

أما شعبة الطباعة فقد شهدت تذبذباً خلال الفترة وسجلت بيانات عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ عدد ٢٧,٧٩٤ من الشعبة الإلكترونية يمثلون ٧,٨% من إجمالى الخريجين عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ والتي نأمل أن يزيد عدد خريجها فى السنوات التالية ، مع وضوح فى شعب التخصص الفرعية بما يتيح تلبية الطلب على السلع والخدمات التى تفرضها العولمة واقتصاد المعرفة .

جدول رقم (١٤)

تطور أعداد خريجي المدارس الثانوية الفنية الصناعية
وفقا لشعب التخصص الرئيسية

٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠٠٣/٢٠٠٢

السنوات	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
شعب التخصص					
الشعبة المعمارية	٣٠٧٣٨	٣٢٣٤٤	٣٣٧٧٧	٣٦٥٠١	٣٧٠٣٢
الشعبة الكهربائية	٧٣٦٢٠	٧٥٣٢٢	٩٤٤٩٩	٩٧٢٠٢	٥٨٢١٤
الشعبة الخزفية	٥٨٦٣٣	٦٥٣٣٣	٧٤٠٢٢	٧٨٤٦١	٥٣٠٤٧
شعبة الصناعات المعدنية	١٧٠٦٨	١٥١٦٣	١٢١٥٦	١٢١٥٥	٦٨١٣
الشعبة الميكانيكية	٢٤٠٩٣	٢٥٧٣٥	٢٤١٢٤	٢٤٩٨٣	٤٢٢٧٨
شعبة صناعات المركبات والنقل البرى والبحرى	٢٠٣٣٦	٢٠٤٦١	١٩٤٣٤	٢٠٦٥٦	٢٢٧٨٠
الشعبة البحرية	١٣١٧	١٣٢٦	١٤٠٤	١٢٨٥	١٤٩١
شعبة النسيج	٥١٦٠٠	٥٣٨٣٠	٦٣٩١٨	٦٨٦٤٠	٦٦٦٧١
شعبة الصناعات الكيماوية	٦٥٦	٧٣٨	٤٦٢	٤٢٦	٥٢٠
الشعبة الخشبية	-	-	-	-	١٣٩٤٢
الشعبة افلكترونية	-	-	-	-	٢٧٧٩٤
شعبة التبريد والتكييف	-	-	-	-	٢٦٤٦٩
الإجمالى	٢٧٨٥٧١	٢٩٠٤٥٩	٣٢٤٠٥٣	٣٤٠٥٤٤	٣٥٧٢٥٧

المصدر : تم إعداد الجدول من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ،على شبكة الإنترنت.

وكما هو واضح من الجدول تمثل أعداد خريجي شعبة النسيج أكبر الأعداد بنسبة ١٨,٧% من إجمالى الخريجين عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، تليها الشعبة الكهربائية فالشعبة الخزفية ، ثم الشعبة المعمارية فالميكانيكية .

وتقع شعبة التبريد والتكييف فى نفس المرتبة تقريبا مع الشعبة الالكترونية وتدور حول مايقرب من ٨% من إجمالى الخريجين لكل منهما فى حين أن الطلب على هذه النوعية فى تزايد مستمر .

فإذا رجعنا لواقع التعليم الثانوى الفنى ، والصناعى تحديداً - لوجدنا أنه يلتحق به الحاصلون على الدرجات الأقل فى شهادة إتمام التعليم الأساسى ، وأنهم من أسر ينخفض لديها المستوى الاقتصادى ويصعب عليها الإنفاق على أبنائها فى التعليم ، ويوزعون على شعب دراسية طبقا للدرجات وليس للدرجات ، وكما أشارت الدراسة الميدانية تمثل الرياضيات أصعب المواد الدراسية وأكثرها كرها لديهم يليها التكنولوجيا فاللغة الإنجليزية ، ومن ثم فإن مقومات المنافسة العالمية لهذه النوعيات من المخرجات تم نسفها من البداية وتحتاج إلى مراجعة سريعة على مستوى كل من سياسة القبول ، المناهج ، الآلية (تدريب عملى + نظرى) وفتح المجال أمام خريجه للإلتحاق بالتعليم الجامعى بضوابط أكثر يسرا ، وأولاً وأخيراً تحقيق الموازنة المهنية التى تتيح أمام خريجه فرص العمل وتتيح المنافسة محلياً - وإقليمياً - ودولياً .

الهوامش

- (١) وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم الفنى الصناعى ، دليل التعليم الفنى ، ٢٠٠٨
- (٢) المراجع السابق مباشرة
- (٣) المراجع السابق .
- (٤) المرجع السابق .
- (٥) وزارة التربية والتعليم ، إستراتيجية تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى ،
المجموعة الوزارية لتطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى ، مايو ٢٠٠٩ .
- (٦) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩
- (٧) زينات طبالة وآخرون ، التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون ، سلسلة
قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣١ ، معهد التخطيط القومى ، يناير ٢٠٠٠ .
- (٨) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث العمالة بالعينة ٢٠٠٥ ، وبحث
القوى العاملة ٢٠٠٧ فى الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩ .

الفصل الخامس

إجراءات الدراسة الميدانية وتحليل نتائجها

- المحور الأول : إجراءات الدراسة الميدانية**
- المحور الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية**

المحور الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

مهيئاً

يستهدف هذا المحور تكثيف مزيد من الضوء على إجراءات وخطوات الدراسة الميدانية وذلك من خلال مدارس النقاط التالية :

/١ أهمية وجدوى الدراسة الميدانية .

/٢ مجالات الدراسة الميدانية.

/٣ أداة الدراسة الميدانية :

١٠٣ - إستبيان الخريجين .

٢٠٣ - إستبيان المشرفين على تشغيلهم .

٣٠٣ - إستبيان رجال التعليم.

/٤ ثبات وصدق أداة الدراسة .

/٥ مصادر بيانات الدراسة الميدانية وأساليب تحليلها.

/٦ خطوات تطبيق أداة الدراسة الميدانية

/٧ عينة الدراسة وشروط إختيارها.

/٨ خصائص عينة البحث الإستطلاعية

١٠٨ - خصائص عينة الخريجين.

٢٠٨ - خصائص عينة المشرفين على تشغيل الخريجين.

٣٠٨ - خصائص عينة رجال التعليم.

١/ أهمية وجدوى الدراسة الميدانية الحالية :

- تكمن أهمية هذه الدراسة والحاجة إليها للأسباب التالية :

١/ كمحاولة ميدانية على طريق ربط التعليم الفنى الصناعى بعالم العمل والإنتاج ، وبالأحرى ربط مخرجات هذا التعليم ربطاً حقيقياً بسوق العمل، من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة الميدانية التى تسعى الى تتبع بعض خريجي التعليم الفنى الصناعى ، بغية التعرف على أهم المشكلات التى تعيق المواعمة المهنية للخريجين ، وأسبابها الرئيسية ونصيب كل من التعليم الفنى الصناعى فيها ، وايضا نصيب سوق العمل ، و/أو العلاقة بين التعليم والعمل ، كل ذلك بهدف ترشيد الإعداد المهني والتهيئة للعمل لطلاب هذا التعليم .

٢/ ايضا إلقاء مزيد من الضوء على أهم العوامل الحاكمة فى مدى مواعمة الخريجين للمهن المتاحة فى سوق العمل ، ولئن يكتفى برصد مثل هذه المشكلات واسبابها ، إنما يتطرق الأمر بالكشف عن الآليات والإجراءات التى تكفل مزيداً من المواعمة المهنية للخريجين .

٣/ موضوع مواجهة المشكلات التى يعانى منها التعليم الفنى الصناعى وبخاصة فيما يتعلق بمسألة مواعمة الخريجين المهنية ، والتى تعد من أهم موضوعات الساعة وخاصة فيما يتصل بمجالات إصلاح وتطوير التعليم الفنى الصناعى ، وبما يساعد رفع كفاءة وفاعلية هذا التعليم داخليا وخارجيا.

٤/ وكذلك يأتى مسألة وضع الخريج المناسب فى المهنة المناسبة وتحقيق هذه المسألة أمر موهون بعوامل عدة منها ، مايتعلق بالاختيار والتوجيه المهني المدرسى ، وكفاءة وفعالية التدريب العملى ، وبما ينعكس اثره فى زيادة معدلات كفاية التعليم الفنى الصناعى ومن ثم زيادة الإنتاج والإنتاجية .

من هنا - وعلى سبيل المثال - فهل الفاعلون فى السياق التعليمى وهم : الآباء ، والأبناء ، والمعلمون ، هم المسؤولون عن إعاقه تحقيق المواعمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى ، ومانصيب كل من الآباء ، الأبناء ، والمعلمون فى ذلك ؟ أم أن المدرسة الفنية الصناعية بنظامها الحالى ، ومالديها من اساليب تدريب ومناهج مدرسية المسئولة عن ذلك ؟ أم أن ارتباط عدم المواعمة يتعلق الى حد كبير فى العلاقة مابين

مؤسسات التعليم وعالم العمل ، أم أن المسؤولية تقع عنبها على سوق العمل وسياسات التشغيل... الخ ؟ أم أن ارتباط عدم المواءمة يتعلق إلى حد كبير بالنظام الاقتصادي الاجتماعي وما ينبثق عنه من سياسات إعداد الفنى ، والفنى الأول المناسب لسد إحتياجات الصناعة ، أم أن ذلك مرتبط إلى حد ما بسياسات القبول بالتعليم و/أو بسياسات التشغيل و/أو بتقدير الطلب على الخريجين وما يحويه من نظم إعلامية وسياسات للتنمية... الخ .

وتأمل الدراسة الحالية أن تؤدي النتائج المستقاة من الميدان إلى مزيد من المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى للمهن المتاحة فى سوق العمل حالياً ومستقبلاً، تحقيقاً للإرتقاء وبكفاءة وفعالية التعليم الفنى الصناعى فى مصر . وإستناداً لأهداف الدراسة الميدانية ، وإمكان تحقيقها تم بناء وتصميم وتطبيق الاستبيانات الثلاثة الموجهة إلى عينات ثلاث من الخريجين ومن المشرفين عليهم ومن رجال التعليم . وتم جمع البيانات والمعلومات وتفرغها ووضعها فى جداول كل هذا تم آلياً * .

وإستهدفت تلك الاستبيانات الثلاثة التعرف على العوامل المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى من وجهة نظر أفراد العينات الثلاث ، وتم تصميم الاستبيانات بطريقة تسمح بالحصول على الحقائق والبيانات والمعلومات الواقعية التى تتعلق بالمواءمة المهنية للخريجين .

٣/ مجالات المراسلة الميدانية :

- احتوت الاستبيانات على نوعين من الأسئلة الأول ، فهو محدد لبعض المتغيرات والثانى ، مفتوح بهدف الحصول على عدد من المتغيرات التى يذكرها المبحوثون . وقد تم تصميم الاستبيانات بالاستعانة بخبرات فريق البحث والمتخصصين فى هذا المجال ، من بعض اساتذة كليات التربية ، والمختصين بالتعليم الصناعى وبعض خبراء التنمية البشرية بمعهد التخطيط القومى .

* باستخدام الحاسب الآلى ، مركز المعلومات بمعهد التخطيط القومى .

مجالات (حدود) الدراسة الميدانية :

المجال الجغرافى ، تم تحديد واختيار محافظة القاهرة لتكون المجال الجغرافى للدراسة الراهنة حيث يتم تطبيق الاستبيانات على أفراد العينة الإستطلاعية فى أماكن عملهم والتي تتمثل بالنسبة للخريجين والمشرفين عليهم خمس شركات من شركات القطاع العام الصناعى فى حين أن عينة رجال التعليم كانت إستطلاعية فى خمس مدارس فنية صناعية .

المجال البشرى :

وهو يمثل عينة الدراسة ، وتعتبر الوحدة المستخدمة فى هذه الدراسة هو خريج التعليم الفنى الصناعى دفعات ٨٠ - ٢٠٠٥ ، والمشرفين على تشغيلهم وبعض رجال التعليم الفنى الصناعى وبلغ إجمالى حجم العينة (٣٩٦) مفردة موزعة كما يلى :

١٣٣ خريجى من التعليم الفنى الصناعى

١٢٣ مشرفا على تشغيل الخريجين بالشركات الصناعية

١٤٠ معلما وإداريا من رجال التعليم الفنى الصناعى

الإجمالى ٣٩٦

٣/ أدوات الدراسة الميدانية : تمثلت فى بناء ثلاثة إستبيانات يتضمن كل منها إلى جانب البيانات الأساسية للمستفتى ، عددا من الأسئلة سواء المغلقة أو المفتوحة ذات العلاقة بموضوع المواءمة المهنية ، وذلك من وجهة نظر كل فئة من فئات المستفتين (خريجين / ومشرفين/ ورجال تعليم صناعى) .
وفيما يلى وصفاً لمحتوى كل إستبيان من الإستبيانات الثلاث .

١٠٣- إستبيان الخريجين :

يقع الاستبيان فى ثلاث صفحات ، ويشمل على ثلاثة عشر سؤالا بالإضافة إلى البيانات الأساسية والتي تضمن اسم المدرسة التى تخرج منها الخريج وسنة التخرج والتخصص الذى التحق به واسم العمل الحالى الذى يمارسه وسنة الالتحاق به ، واسم العمل السابق إن وجد .

أما الأسئلة وعددها (١٣) سؤالا تضمنت المحاور التالية :-

١/ كيفية الالتحاق بالمدرسة الفنية الصناعية .

٢/ كيفية التوزيع على شعب التخصص بالمدرسة .

- ٣/ مدى ملائمة التوزيع على شعب التخصص .
- ٤/ اسباب عدم ملائمة للتوزيع على شعب التخصص .
- ٥/ مدى كفاية ومناسبة التدريب العملى بالمدرسة .
- ٧/ تدريب الخريج عمليا قبل ممارسة العمل .
- ٨/ كيفية الالتحاق بالعمل الحالى .
- ٩/ هل يحب الخريج عمله الحالى ويرغب الاستمرار فيه .
- ١٠/ هل واجه الخريج صعوبات فى عمله .
- ١١/ أوجه تلك الصعوبات .
- ١٢/ أهم المشكلات التى تواجه الخريج فى عمله .
- ١٣/ الحلول المناسبة لكل مشكلة تواجه الخريج .

٣٠٣ - إستمبيان المشرفين على تشغيل الخريجين :

يقع الإستمبيان فى ثلاث صفحات ، ويشتمل على ثلاث عشر سؤالا ، بالإضافة إلى البيانات الأساسية والتى تدور حول اسم العمل الذى يقوم به المشرف حاليا ، واسم العمل الذى كان يشغله المشرف سابقا ، المؤهل وتاريخه ، والتدريب السابق ، اسم البرنامج أو الدورة ومجالها ومدتها والجهة المنفذة .

أما الأسئلة وعددها ثلاثة عشر سؤالا تضمنت المحاور التالية :

- ١/ أسباب تفضيل المشرفين على تشغيل خريجي التعليم الفنى الصناعى ، التعامل معهم .
- ٢/ درجة إستجابة الخريجين لملاحظات المشرفين حول العمل .
- ٣/ مدى اهتمام الخريج بجودة الإنتاج .
- ٤/ درجة مواجهة الخريجين لصعوبات العمل .
- ٥/ مدى حاجة الخريجين الى تدريب مستمر .
- ٦/ التخصصات التى يراها المشرفون بحاجة الى تدريب مستمر .
- ٧/ مدى تعاون الخريجين مع الزملاء فى العمل .
- ٨/ حصول الخريجين على الحوافز والمكافآت .
- ٩/ المهن المستحدثة ولا يوفرها التعليم الفنى الصناعى .
- ١٠/ المهام التى يجب توافرها فى شاغلى المهن المستحدثة .

- ١١ / المشكلات التى تعوق المواعمة المهنية من وجهة نظر المشرفين .
- ١٢ / سبل الإرتقاء بالمواعمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى الصناعى .
- ١٣ / ملاحظات إضافية .

٣٠٣ - إستبيان رجال التعليم:

يقع هذا الإستبيان فى ثلاث صفحات ويشتمل على ٢٩ سؤالاً فى شكل عبارات بيانات أساسية تشتمل على الوظيفة الحالية التى يشغلها رجال التعليم ، والوظائف السابقة ، والمؤهل وتاريخه ، والبرامج التدريبية ومجالاتها والجهة المنفذة . أما العبارات ال (١٧) فتدور حول مدى إستجابة رجال التعليم من حيث الموافقة تماماً ، الموافقة على حد ما ، عدم الموافقة ، لا أعرف وغير مبين . وتضمن مايلى :

- ١ - التعليم الفنى بوضعه الحالى يساعد على تحقيق المواعمة المهنية .
- ٢ - التعليم الفنى بوضعه الحالى لا يساعد على تحقيق المواعمة المهنية .
- ٣ - التوجيه المهنى المدرسى يساعد على تحقيق المواعمة المهنية .
- ٤ - التوجيه المهنى المدرسى لا يساعد على تحقيق المواعمة المهنية .
- ٥ - القصور فى هيئات التدريس لا يساعد فى تحقيق المواعمة المهنية .
- ٦ - القصور فى الإمكانيات لا يساعد فى تحقيق المواعمة المهنية .
- ٧ - وجود حواجز بين المدرسة والبيئة المحيطة يؤثر سلباً على المواعمة المهنية .
- ٨ - غياب دور الفاعلين فى السياق التعليمى يؤثر سلباً على المواعمة المهنية .
- ٩ - ما يحصل عليه الخريج فى المدرسة يكفى لمواعمته مهنيًا بشكل مناسب .
- ١٠ - ما يحصل عليه الخريج فى المدرسة لا يكفى لمواعمته مهنيًا بشكل مناسب .
- ١١ - يتوفر فى الخريج كل متطلبات ممارسة المهنة من قدرات ومهارات وكفاءات .
- ١٢ - لا يتوفر فى الخريج كل متطلبات ممارسة المهنة من قدرات ومهارات وكفاءات .
- ١٣ - التعليم الفنى الصناعى يتيح لطلابه (خريجيه) المرونة من قدرات ومهارات .
- ١٤ - يوجد تقنين للتخصصات وربطها باحتياجات سوق العمل .
- ١٥ - لا يوجد تقنين للتخصصات وربطها باحتياجات سوق العمل .
- ١٦ - تؤثر سلباً عملية قصور المعلومات الحقيقية عن سوق العمل فى المواعمة المهنية .
- ١٧ - شيوع الغش الجماعى يؤثر فى تحقيق المواعمة المهنية .

وتضمنت العبارات من ١٨-٢٩ الآليات التى تسعى الى تفعيل المواءمة المهنية للخريجين والارتقاء بها .

- ١٨- إنشاء نوعيات وشعب جديدة للدراسة فى المدرسة الفنية الصناعية .
- ١٩- توجيه الطلاب تربويا ومهنيا على نوع الدراسة الملاءمة لميولهم .
- ٢٠- دعم المدارس الفنية الصناعية بالإدارة الناجحة وبالإمكانات المادية المناسبة .
- ٢١- ربط مواقع العمل بالمدرسة الفنية الصناعية .
- ٢٢- تنمية مهنة التدريس ورفع كفاءة المعلمين .
- ٢٣- مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء وتطوير المدارس والمناهج والإدارة .
- ٢٤- زيادة الجرعة الثقافية للطلاب من خلال المنهج الدراسى وأنشطته .
- ٢٥- إكساب الطلاب مهارات العلوم الحديثة (الحاسب - اللغات) .
- ٢٦- التقويم الدورى لمخرجات التعليم (تتبع الخريجين) .
- ٢٧- إنشاء نظام تعليمى يوجه الخريج لسوق العمل .
- ٢٨- إنشاء إطار قانونى ومؤسسى لأنشطة التعليم الفنى الصناعى .
- ٢٩- ملاحظات إضافية .

٤/ ثبات وصدق أدوات الدراسة :

فيما يتعلق بثبات الأداة ، فقد طبقت أداة الدراسة على عينة من المجتمع الأصلي الذى يجب أن تسحب منه العينة وتمثل فى :

- أ- عينة رجال التعليم .
- ب- عينة الخريجين .
- ج- عينة المشرفين فى تشغيل الخريجين .

ولم يقل حجم العينة عن عشرة أفراد فى جميع الحالات ، ثم أعيد التطبيق على نفس الأفراد العشرة مرة ثانية بعد مضي ما لا يقل عن اسبوعين ، ولوحظ بأن جميع الاستبيانات الثلاثة الموجهة للعينات الثلاث تتميز بقدر لا بأس به من الثبات

وباستخدام أسلوب الصدق الظاهرى ، وذلك بعرض الاستبانة فى مراحلها الأولى للتحكم من قبل اساتذة متخصصين فى مجال موضوع الدراسة وذلك للتأكد من سلامة الأسئلة ومصداقيتها ، وأن تقيس ما وضعت لقياسه وحسن الصياغة بناء على ذلك ثم بناء الاستبانة وإخراجها بشكلها النهائى (أنظر الملاحق) .

وإذا كانت الأداة الميدانية قد عبرت بقدر لا بأس به من الثبات ، فإنها أيضا قد تميزت بصدق المحتوى لأنها بنيت على أساس تحليل مستفيض لأهداف الدراسة كما تمت مراجعة أدبيات التعليم الفنى الصناعى ، وبخاصة فيما يتعلق بقضية البحث المحورية وهى المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى ، كما أن الاستبيانات الثلاث تحدد الهدف منها جميعا فى :

١ - التعرف على العوامل الحاكمة فى المواءمة المهنية للخريجين سلبا أو إيجابا.

٢ - تحديد أهم المشكلات التى تعيق المواءمة المهنية للخريجين .

٣ - تحديد عوامل وآليات الإرتقاء بالمواءمة المهنية للخريجين .

٥/ مصادر البيانات وأسلوب تحليلها الإحصائى :

تمثلت مصادر البيانات الأولية للدراسة الحالية فى تصميم وبناء الاستبيان ، كوسيلة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع البحث ، وهو المواءمة المهنية لخريجى التعليم الثانوى الفنى الصناعى ، وقد وجهت لفئات البحث الثلاث وهم الخريجون والمشرفون عليهم ورجال التعليم .

أما المصادر الثانوية فقد تمثلت فيما كتب حول الموضوع من مراجع ومجلات علمية ومؤتمرات ورسائل جامعة وإنترنت . ووثائق وتقارير عن التعليم الفنى الصناعى. هذا وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على تحليل البيانات التى تم الحصول عليها من مفردات الدراسة عن طريق تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة ، وأهداف الدراسة الميدانية الإستطلاعية وبالإستعانة ببرنامج SPSS ، وذلك للحصول على نتائج أكثر دقة وبشكل موجز فإن أهم الأساليب المستخدمة التى تم إستخدامها فى تحليل البيانات هى النسب المئوية لمعرفة الآراء الموافقة والمحايدة وغير الموافقة ، حول بيانات هذه الدراسة . إذا تعتبر النسب المئوية نوع من أنواع التلخيص الرقمى ، كما استخدم المتوسط الحسابى لقياس متوسط إجابات المبحوثين على فقرات الاستبيان وفى ترتيب بعض البنود وحسب أهميتها .

٦/ خطوات إعداد وتطبيق أدوات الدراسة الميدانية :

- مر بناء وتصميم إستمارة الاستبيان الموجهة لفئات البحث الثلاث وهم :
- أ/ رجال التعليم الفنى الصناعى .
- ب/ الخريجون .
- ج/ المشرفون على تشغيل هؤلاء الخريجين
- فى مراحل وفى خطوات منتظمة وهى كما يلى :

١/ المرحلة التمهيدية :

وفىها تم إعداد الاستبيانات الثلاثة ، ومقابلة الخبراء والمختصين فى مجال التعليم الفنى الصناعى للتعرف على ملاحظاتهم ، وتوجهاتهم بشأن صياغة بنود الاستبيانات الثلاث مما ساعد على بناء الاستبيانات ، وتحكيمها ، والتأكد من ثباتها وصدقها .

٣/ مرحلة الإتصالات :

وفىها تم الإتصال بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء للحصول على موافقته على إجراء الدراسة الميدانية وعلى تطبيق الاستبيانات الثلاث ، وبعد أخذ الموافقة برقم (١٤٤٧) لسنة ٢٠٠٩ تم الإتصال بالشركات المختارة وهى :

- الشركة العامة للبترول .
- شركة مصر / حلوان للغزل والنسيج .
- شركة أوليمبك جروب
- شركة بسكو مصر
- شركة ممفيس للأدوية

وكذلك تم الإتصال بالمدارس (المختارة) ، عن طريق الإدارة العامة للتعليم

الصناعى بالوزارة ، وهى كالتالى :-

- ٢ عدد - مدرسة تعليم ثانوى صناعى نظام الثلاث سنوات هما :-
- مدرسة مدينة نصر الثانوية الصناعية بنين .
 - مدرسة مدينة نصر الثانوية الصناعية الجديدة بنين .

عدد (١) مدرسة واحد لكل من المدارس التالية :

- ١ - مدرسة مدينة نصر الفنية المتقدمة للتكنولوجيا والصيانة .
- ٢ - مدرسة زين العابدين الثانوية الصناعية المشتركة مبارك - كول

مرحلة التطبيق النهائى : وذلك فى الفترة من أول يناير ٢٠١٠ حتى منتصف فبراير ٢٠١٠ .

٧/ عينة الدراسة ، وشروط اختيارها :

من البيانات المتاحة عن الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ اتضح أن الناتج الزراعى يمثل ١٣,٢% ، والناتج الصناعى ١٦,٣% ، والخدمات ٤,١% .

وحيث تتركز هذه الدراسة على المواءمة المهنية لخريجى التعليم الثانوى الفنى الصناعى ، وحيث يشارك فى الأنشطة المختلفة شأنهم شأن خريجى التعليم الثانوى الفنى كله ، فإن إلقاء الضوء على مدى المواءمة المهنية لهؤلاء لسوق العمل ستركز على القطاع الصناعى تحديداً بإعتباره الوعاء الأوسع لمشاركة هؤلاء الخريجين ، مما يستدعى إلقاء مزيد من الضوء على هذا القطاع ، وبرصد بيانات عن قيمة الإنتاج التام بسعر البيع طبقاً للقطاع والتصنيف الدولى للنشاط الاقتصادى عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ لوحظ أن الأنشطة الاقتصادية التى سجلت أعلى قيمة للإنتاج على النحو التالى :

- ١ - إستخراج النفط (البترول الخام والغاز الطبيعى) وأنشطة الخدمات ذات الصلة بها وحقت قيمة ٩٨٧٢٣ مليون جنيه بنسبة ٣٥% من الإجمالى .
- ٢ - صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية البترولية المكررة والوقود النووى وحقت قيمة ٤٣٥٥٨ مليون جنيه بنسبة ١٥% من الإجمالى .
- ٣ - صناعة المنتجات الغذائية ، وحقت ٣٠٢٦٥ مليون جنيه بنسبة ١١% من الإجمالى.
- ٤ - صناعة المعادن الأساسية ، وحقت قيمة ٢٦٣٣٥ مليون جنيه بنسبة ٩% من الإجمالى .
- ٥ - صناعة المواد والمنتجات الكيماوية ، وحقت قيمة ١٨٧٨٩ مليون جنيه بنسبة ٧% من الإجمالى .
- ٦ - صناعة منتجات من خامات تعدين غير معدنية أخرى ، وحقت قيمة ١٢٢٧٩ مليون جنيه بنسبة ٤% من الإجمالى .

٧ - صناعة المنسوجات ، وحقت ١٠٤١٨ مليون جنيه بنسبة حوالى ٤% من الإجمالى ، تم إختيار عشوائى من هذه الأنشطة لعدد ٥ مفردات سيكتفى بهم فى عينة إستطلاعية تسمح بها الفترة الزمنية المتاحة للدراسة ، وعينة عشوائية داخل كل نشاط فكانت العينة على النحو التالى :-

- ١ / الشركة العامة للبترول .
- ٢ / شركة مصر حلوان للغزل والنسيج .
- ٣ / شركة أوليمبك جروب .
- ٤ / شركة بسكو مصر .
- ٥ / شركة ممفيس للأدوية

هذه العينة الإستطلاعية لخريجي التعليم الفنى الصناعى العامل فى الشركات الخمس السابقة وكذا المشرفين على تشغيلهم ، أما فيما يتعلق ، بالعينة الإستطلاعية من رجال التعليم الفنى الصناعى فقد اختيرت - أيضا - محافظة القاهرة لتكون مجالا ميدانيا لهذه الدراسة إذ يستحوذ المحافظه على أكثر من ثلث العمالة فى جمع القطاعات على مستوى الجمهورية ، وربع العاملين فى القطاع العام ، كما وأن نصيبها من المدارس الفنية الصناعية هو عدد (٥١) مدرسة من إجمالى المدارس الفنية الصناعية على مستوى محافظات الجمهورية البالغ عددها (٦٠٨) مدرسة موزعة على النحو التالى :

تستحوذ محافظة القاهرة على (٤٣) مدرسة نظام الثلاث سنوات مقابل عدد (٢٥٣) مدرسة على مستوى إجمالى الجمهورية .

، أيضا تستحوذ محافظة القاهرة على (٢) مدرسة نظام (٣) سنوات صناعى مهنى مقابل (٥) مدرسة على مستوى إجمالى الجمهورية .

، وأيضا تستحوذ محافظة القاهرة على (١) مدرسة مبارك - كول (٣) سنوات مقابل (١٨) مدرسة على مستوى إجمالى الجمهورية .

، وأيضا تستحوذ محافظة القاهرة على (٥) مدارس نظام السنوات الخمس مقابل (٣٢) مدرسة على مستوى إجمالى الجمهورية .

٨ / خصائص عينة البحث الاستطلاعية :

١٠٨ / خصائص عينة الخريجين :

تم إستطلاع رأى الخريجين فى الشركات الصناعية الخمس المختارة ، وكان توزيعهم على النحو التالى (جدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٥)

يوضح توزيع الخريجين على الشركات الصناعية المختارة

الشركة	ك	%
العامة للبترول	٣٣	٢٤,٨
مصر حلوان للغزل والنسيج	٣٠	٢٢,٦
بسكو مصر	٢٩	٢١,٨
ممفيس للأدوية	١٦	١٢,٠
أولمبيك جروب	٢٥	١٨,٨
المجموع	١٣٣	١٠٠,٠

وقد تخرجت عينة الخريجين من المدارس التالية ، كما يوضحها الجدول رقم () .

جدول رقم (١٦)

يوضح إسم المدرسة التى تخرج منها الخريجون

المدرسة	ك	%
مدارس صناعية بالمحافظة	٥١	٣٨,٣
معهد فنى صناعى	٤٢	٣١,٦
مركز فنى	٢٣	١٧,٣
جامعة عمالية	١٧	١٢,٨
المجموع	١٣٣	١٠٠

وإمتدت سنوات التخرج ليصل المدى الى ٢٥ سنة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٥ ، والجدول التالى رقم (١٧) يوضح ذلك .

جدول رقم (١٧)

توزيع عينة الخريجين وفقاً سنة التخرج

سنة التخرج	ك	%
غير مبين	١٠	٧,٥
١٩٨٥ - ١٩٨٠	٢١	١٥,٨
١٩٩٠ - ١٩٨٦	٣٩	٢٩,٣
١٩٩٥ - ١٩٩١	٣٦	٢٧,٠
٢٠٠٠ - ١٩٩٦	١٤	١٠,٥
٢٠٠٥ - ٢٠٠١	١٣	٩,٨
المجموع	١٣٣	١٠٠,٠

أما بالنسبة لتخصصات عينة الخريجين فهي (٣٩) فنى صيانته ، (٣٢) مراقب ، (٢١) فنى تركيبات ، (١٧) لكل من رسام هندسى ، فنى تكنولوجيا ، (٧) نجارة ، وبراده ، وخرابة ، والجدول التالى يوضح ما تقدم :

جدول رقم (١٨)

يوضح توزيع عينة الخريجين وفقاً للتخصص

التخصص	ك	%
فنى تركيبات	٢١	١٥,٨
فنى صيانة	٣٩	٢٩,٣
مراقب	٣٢	٢٤,١
رسام هندسى	١٧	١٢,٨
فنى تكنولوجيا	١٧	١٢,٨
نجارة /برادة /خرابة	٧	٥,٣
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

وأما عن العمل الذى تقوم عينة البحث من الخريجين ، فهي كما جاءت بالجدول التالى :

جدول رقم (١٩)

توزيع عينة الخريجين وفقا للعمل

العمل الحالى	ك	%
غير مبين	٤	٣,٠
عامل فنى	٢٠	١٥,٠
رئيس (وحدة /وردية/قسم)	١١	٨,٣
قائد فريق	١٣	٩,٨
مدير إدارة	١٣	٩,٨
ماهر	١٤	١٠,٥
أخصائى	٢٠	١٥,٠
ملاحظ/مراقب/مشرف/منسق	١٥	١١,٣
أمين مخزن	١٣	٩,٨
سائق	٧	٥,٣
مدير عام	٢	١,٥
مدير قطاع	١	٠,٨
المجموع	١٣٣	١٠٠,٠

٣٠٨ / خصائص عينة المشرفين على تشغيل الخريجين :

بلغ حجم العينة الإستطلاعية من المشرفين على تشغيل خريجي التعليم الفنى الصناعى فى الشركات الخمس المختارة (١٢٣) مشرفاً على النحوالتالى (جدول رقم (٢٠)

جدول رقم (٢٠)

توزيع عينة المشرفين على الشركات الخمس المختارة

الشركة	ك	%
العامة للبترول	٢٠	١٦,٣
مصر حلوان للغزل والنسيج	٢٩	٢٣,٦
بسكو مصر	٣٠	٢٤,٤
ممفيس للأدوية	١٩	١٥,٤
أولمبيك جروب	٢٥	٢٠,٣
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

وعن الأعمال التي يشغلونها حالياً ، يوضحها الجدول رقم (٢١) .

جدول رقم (٢١)

توزيع عينة المشرفين وفقاً للعمل الحالي الذي يقومون به

العمل الحالي	ك	%
(رئيس/مدير)قطاع	٥	٤,١
مدير عام	٨	٦,٥
مدير إدارة	١٣	١٠,٦
رئيس قسم	٦	٤,٩
قائد فريق	٥	٤,١
رئيس وردية/ملاحظ	٦	٤,٩
مشرف /منسق	٦	٤,٩
رئيس وحدة	١	٠,٨
مهندس	١٠	٨,١
فنى	٣١	٢٥,٢
مساعد	١٦	١٣,٠
مراقب	١١	٨,٩
ماهر هندسى	٥	٤,١
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

وقد التحقت عينة المشرفين بالبرامج التدريبية التالية ، كما يوضح الجدول رقم (٢٢)

جدول رقم (٢٢)

توزيع عينة المشرفين وفقاً لبرامج التدريب التي إلتحقوا بها

برامج التدريب	ك	٧
غير مبين	١٦	١٣,٠
التخطيط الإستراتيجى ومجلس الأمناء وتطوير التعليم	٧	٥,٧
النيوماتيك و الهيروليك	١٢	٩,٨
تجميع رومان بلى	١٧	١٣,٨
تصليح T.V	١٣	١٠,٦
تبريد وتكيف	١٤	١١,٤
دورة تحكم	١٠	٨,١
ICDL.PLC.EWB.CNC	٩	٧,٣
تأهيل وإعداد مدرس فنى/ثانوى	٢	١,٦
مراجعين خارجيين	١	٠,٨
دورة لف محركات	١	٠,٨
تنمية مهارات لغوية	١	٠,٨
الجودة	١	٠,٨
أوتوكاد/شبكات	٣	٢,٤
دورة فى العزل الشامل	٣	٢,٤
فيديو كونفراس	١	٠,٨
الخامات النسيجية وماكينات الملابس	٢	١,٦
نظام التعليم المزدوج	٢	١,٦
حقن الوقود الحديثة	١	٠,٨
معدات وأجهزة سيارات	٢	١,٦
إدارة منظمات التعليم الفنى	٢	١,٦
الإرشاد النفسى	١	٠,٨
السلامة المهنية	١	٠,٨
صناعة الدواء G.M.P	١	٠,٨
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

٣٠٨ / خصائص عينة رجال التعليم:

روعى فى إختيار عينة رجال التعليم ، أن تكون ممثلة لجميع العاملين فى حقل التعليم الفنى الصناعى ، بلغ عددهم (١٤٠) موزعين وفقاً للوظائف الحالية التى يشغلونها ، كما يوضحها الجدول رقم (٢٣) .

جدول رقم (٢٣)

توزيع عينة رجال التعليم وفقاً للوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	ك	%
معلم/مدرس/أخصائى أول	٩٥	٦٧,٩
أخصائى إجتماعى	١	٠,٧
خبير/معلم/مدرس	٢٧	١٩,٣
موظف شئون طلبية	١	٠,٧
وكيل شئون عاملين	٢	١,٤
ناظر مدرسة	٢	١,٤
أخصائى مكنتات	١	٠,٧
وكيل أقسام علمية	٢	١,٤
مدرس أول	٨	٥,٧
مدير إدارة	١	٠,٧
الجملة	١٤٠	١٠٠,٠

وبالنسبة لمؤهلات عينة رجال التعليم فهى خليط من المؤهلات غير التربوية (دراسات تكميلية ، دبلوم خمس سنوات ، ب . هندسة ، ل . إجتماع وإنجليزى ، دبلوم تعليم صناعى ، دكتوراه فنون تطبيقية وإقتصاد منزلى ، ومؤهلات تربوية . وهى أقل بالمقارنة بالمؤهلات الغير تربوية ، ب علوم وتربية و ل وتربية ، دبلوم تربوى . . والجدول التالى يوضح ما تقدم .

جدول رقم (٢٤)
يوضح توزيع عينة رجال التعليم
وفقاً للمؤهلات الحاصلين عليها

المؤهلات	ك	%
ماجستير	١	٠,٧
بكالوريوس هندسة	١٠	٧,١
بكالوريوس علوم وتربية	٥٢	٣٧,١
بكالوريوس خدمة إجتماعية	٢	١,٤
بكالوريوس تعليم صناعى	٢	١,٤
بكالوريوس إقتصاد منزلى	١	٠,٧
ليسانس آداب وتربية	٦	٤,٣
ليسانس آداب (عربى/تاريخ /فلسفة/إجتماع/إنجليزى)	٨	٥,٧
ليسانس دار علوم الأزهر	١	٠,٧
دبلوم خمس سنوات	٢٨	٢٠,٠
فوق المتوسط	١	٠,٧
دراسات تكميلية	٢٥	١٧,٩
دبلوم تربوى	١	٠,٧
دكتوراه فنون تطبيقية	١	٠,٧
بكالوريوس تربية رياضية	١	٠,٧
الجملة	١٤٠	١٠٠,٠

ولقد حضرت عينة رجال التعليم مجموعة من البرامج التدريبية كما يوضحها
الجدول التالى:

جدول رقم (٢٥)

توزيع عينة رجال التعليم حسب برامج التدريب التي حضروها

برامج التدريب	ك	%
غير مبين	٧٢	٥١,٤
التخطيط الإستراتيجي ومجلس الأمناء وتطوير التعليم	٣	٢,١
النيوماتيك والهيدروليك	١	٠,٧
تجميع رولمان بلى	١	٠,٧
تبريد وتكييف	١	٠,٧
دورة تحكم	٢	١,٤
ICDL.PLC.EWB.CNC	١٣	٩,٣
نظم معلومات	١	٠,٧
تأهيل وإعداد مدرس فنى/ثانوى /إعدادى	٩	٦,٤
مراجعين خارجيين	٢	١,٤
دورة لف محركات	١	٠,٧
تنمية مهارات لغوية	٣	٢,١
الجودة	١	٠,٧
أوتوكاد/شبكات	١٠	٧,١
دورة فى العزل الشامل	١	٠,٧
إعداد مدرب أو فنى ماهر	٢	١,٤
فيديو كونفراس	٢	١,٤
الخامات النسيجية وماكينات الملابس	١	٠,٧
منهجية الديكام	٢	١,٤
حقن الوقود الحديثة	١	٠,٧
معدات وأجهزة سيارات	١	٠,٧
إدارة منظمات التعليم الفنى	٤	٢,٩
رسم فنى	١	٠,٧
الإرشاد النفسى	١	٠,٧
اللحام الحديث	١	٠,٧
خرائطة/برادة	٣	٢,١
الجملة	١٤٠	١٠٠,٠

المحور الثانى : تحليل نتائج الدراسة الميدانية

أولا : من وجهة نظر الخريجين

ثانيا : من وجهة نظر المشرفين على تشغيلهم

ثالثا : من وجهة نظر رجال التعليم الفنى الصناعى

أولاً : عرض وتحليل نتائج استبيان خريجي التعليم الفني الصناعي

١/ الإلتحاق بالمدرسة الفنية الصناعية :

حددت الدراسة مجموعة من المتغيرات للتعرف على كيفية الإلتحاق بالمدرسة الفنية الصناعية ، وقد أتضح أن نسبة أكثر من (٥٩ %) ، ترجع سبب إلتحاقها بالمدرسة الفنية الصناعية إلى مجموع الدرجات التي حصلوا عليها في الإعدادية .
وأن نسبة منهم تصل إلى (٢٢ %) تقريبا ترى أن سبب التحاقهم بالتعليم الفني الصناعي يرجع إلى تفضيلهم العمل المهني .
في حين أن نسبة (٥٧ %) ترى أن سبب الإلتحاق بالمدرسة الفنية الصناعية يرجع إلى تعليم صناعية .

بينما ترى نسبة (٥,٣ %) أن سبب الإلتحاق بالمدرسة الفنية الصناعية يرجع إلى الحصول على وظيفة ، وإلى الظروف الأسرية .

يتضح من ذلك أن السبب الرئيسي والمؤثر في التحاق الطلاب بالتعليم الفني الصناعي ، إنما يكمن في مجموع الدرجات في المرحلة الإعدادية ، وأن تفضيل العمل المهني لدى الطلاب أصبح يمثل خطوة على الطريق نحو الإتجاه إلى التعليم المهني ، وربما يرجع ذلك إلى حدوث تغيير في نظرة المجتمع إلى التعليم المهني وإرتباط ذلك بمسألة البحث عن مصادر دخل سريعة وإلى الظروف الأسرية .

والجدول التالي رقم (٢٦) يوضح ما تقدم :

جدول رقم (٢٦)

أسباب الإلتحاق بالمدرسة الفنية الصناعية

أسباب الإلتحاق	ك	%
غير مبين	١	٠,٨
مجموع الدرجات	٧٩	٥٩,٤
ظروف أسرية	٧	٥,٣
تفضيل العمل المهني	٢٩	٢١,٨
تعليم صناعية	١٠	٧,٥
الصول على وظيفة	٧	٥,٣
الإجمالي	١٣٣	١٠٠,٠

٣/ توزيع الطلاب على شعب التخصص :

توضح الجداول الثلاثة التالية أرقام (٢٧) ، (٢٨) ، (٢٩) على الترتيب :
كيف تم توزيع الطلاب على شعب التخصص بالمدرسة ، ودرجة ملائمة هذا التوزيع ،
وأسباب عدم ملائمة التوزيع على شعب التخصص .

جدول رقم (٢٧)

كيفية التوزيع على التخصص

كيفية التوزيع على التخصص	ك	%
غير مبين	١	٠,٨
مجموع الدرجات	٧٩	٥٩,٤
إمكانات المدرسة	٩	٦,٨
مبولى وإستعدادى	٤٢	٣١,٦
أخرى تذكر	٢	١,٥
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٢٨)

مدى ملائمة التوزيع على التخصص

مدى ملائمة التوزيع على التخصص	ك	%
غير مبين	١	٠,٨
بدرجة كبيرة	٧٤	٥٥,٦
بدرجة متوسطة	٤٧	٣٥,٣
غير ملائم	١١	٨,٣
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٢٩)

أسباب عدم ملائمة التوزيع

أسباب عدم ملائمة التوزيع	ك	%
غير مبين	٦٥	٤٨,٩
مجموع الدرجات	٣٥	٢٦,٣
إمكانات المدرسة	١٥	١١,٣
قصور فى التوزيع المهنى	٩	٦,٨
قصور فى التوجيه المهنى	٥	٣,٨
أخرى تذكر	٤	٣,٠
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

يلاحظ من الجداول الثلاثة السابقة ما يلي :

- أن نسبة أكثر من (٥٩,٤%) وزعت على شعب التخصص وفقاً للمجموع فى الإعدادية تلى ذلك نسبة أخرى تصل إلى (٣١,٦%) ترى أنها وزعت على شعب التخصص وفق ميولها وإستعدادها .
- فى حين أن نسبة ضئيلة لا تزيد عن (٦,٨%) ترى أنه قد تم توزيعها على شعب التخصص وفقاً لإمكانات المدرسة الفنية الصناعية .
- وبالنسبة لملاءمة توزيع الطلاب على شعب التخصص المدرسى ، جاءت النتائج لتؤكد أن التوزيع جاء ملائماً وبدرجة كبيرة بنسبة (٥٥,٦%) ، وبدرجة متوسطة بنسب (٣٥,٣%) وأن هناك نسبة ضئيلة لا تتجاوز (٨,٣%) ترى عكس ذلك .
- أما عن أسباب عدم ملائمة توزيع الطلاب على شعب التخصص ، فقد رأى بعض الخريجين أن أسباب ذلك يرجع إلى :
- مجموع الدرجات فى الإعدادية ، وذلك بنسبة (٢٦,٣%)
- إمكانات المدرسة وبنسبة (١١,٣%)
- قصور فى التوزيع المهنى بنسبة (٦,٨%)
- قصور فى التوجيه المهنى بنسبة (٣,٨%)

٣/ التدريب العملى بالمدرسة الفنية الصناعية ، ومدى كفايته ومناسبته لأداء العمل ، وهل

تم تدريب الخريج عملياً قبل ممارسته المهنة التى يشغلها حالياً:

- تدل الإجابات على أن التدريب العملى بالمدرسة كان كافياً فى نظر الطلاب بنسبة (٣٧,٦%) وكان كافياً إلى حد ما ومناسباً بنسبة (٣٦,٨%) .
- فى حين يرى بعض الخريجين عدم كفاية ومناسبة التدريب العملى وتصل نسبة هؤلاء إلى (٢٥%) .
- وعن الإفادة من التدريب فى العملى ، فقد جاءت الإجابات لتؤكد أن التدريب قد أفادهم بنسبة كبيرة تصل إلى (٨٢,٧%) ، فى حين أن هناك نسبة ضئيلة مقدارها (١٥%) ترى عدم الإفادة من التدريب العملى .
- وحول السؤال الخاص بتدريب الخريج عملياً قبل ممارسته المهنة جاءت الإجابات لتؤكد أهمية التدريب العملى قبل ممارسة المهنة وأنه تم تدريبهم بالفعل وذلك بنسبة (٧٥,٢%) ، على حين ترى نسبة (٢٤,١%) من العينة

بأن التدريب العملي قبل ممارسة العمل لم يتم تدريبهم بالشكل المناسب داخل المدرسة وخارجها .

والجداول التالية توضح ما تقدم :

الجدول رقم (٣٠) مدى كفاية ومناسبة التدريب العملي بالمدرسة

الجدول رقم (٣١) الإفادة من التدريب العملي في الحياة العملية

الجدول رقم (٣٢) التدريب العملي قبل ممارسة المهنة

جدول رقم (٣٠)

مدى كفاية ومناسبة التدريب العملي بالمدرسة

مدى الإستجابة	ك	%
نعم	٥٠	٣٧,٦
إلى حد ما	٤٩	٣٦,٨
لا	٣٤	٢٥,٦
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٣١)

مدى الإستفادة من التدريب العملي

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	٣	٢,٣
نعم	١١٠	٨٢,٧
لا	٢٠	١٥,٠
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٣٢)

التدريب العملي قبل ممارسة المهنة

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	١	٠,٨
نعم	٧٠	٥٢,٦
إلى حد ما	٣٠	٢٢,٦
لا	٣٢	٢٤,١
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

كيفية الإلتحاق بالعمل (الحالي) بعد التخرج :

جاءت نتائج إجابات عينة الخريجين على النحو التالي :

- أن نسبة تصل إلى (٣٧,٦%) يرون أنهم قد التحقوا بالعمل عن طريق المسابقة .

- في حين ترى نسبة منهم تصل إلى (٣٦,١%) بأنهم قد التحقوا بالعمل عن طريق الإعلان الداخلي ، كما أن نسبة منهم تصل إلى (١٤,٣%) بأنهم قد التحقوا بالعمل عن الطريق الشخصي ، وهناك نسبة (٤,٥%) قد التحقت بالعمل مؤقتاً ، ونسبة (٣,٨%) التحقت بالعمل عن طريق مكتب العمل ونسبة (١,٥%) إلتحقت بالعمل لكونهم أبناء قدامى العاملين بالشركة ، ونسبة (٠,٨%) قد التحقت بالعمل عن طريق التدريب بالجهة ، وعن طريق الصحافة وعن طريق إثبات الكفاءة والمجهود .

- وهذا يعنى أن الذين إلتحقوا بالعمل عن طريق المسابقة تستحوذ على أكثر من ضعفى الملتحقين بالعمل بالأسلوب الشخصى ، وأكثر من عشرة أضعاف ممن إلتحقوا عن طريق القوى العاملة .

- ويمكن تفسير ما تقدم بأنه مازال تشغيل الخريجين عن طريق القوى العاملة قاصراً وهنا يجب ترشيد توزيع الخريجين الباحثين عن عمل ، وأهمية التنسيق والتعاون بين الفاعلين فى السياق التعليمى سواء المدارس الفنية الصناعية أو من الجهات ذات العلاقة (المستفيدة من الخريجين) .

والجدول رقم (٣٣) يوضح ما تقدم :

جدول رقم (٣٣)

كيفية الإلتحاق بالعمل الحالي

أسلوب الإلتحاق بالعمل	ك	%
عن طريق المسابقة	٥٠	٣٧,٦
عن طريق الإعلان الداخلى	٤٨	٣٦,١
بالطريق الشخصى	١٩	١٤,٣
عن طريق مكتب العمل	٥	٣,٨
مؤقت	٦	٤,٥
الكفاءة والمجهود	١	٠,٨
من أبناء العاملين	٢	١,٥
التدريب بالجهة	١	٠,٨
عن طريق الصحافة	١	٠,٨
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

٤ / الرغبة فى الإستمرار فى العمل :

- ترى نسبة كبيرة تصل إلى (٨٤,٢%) من الخريجين بأنها تحب عملها الحالى وترغب الإستمرار فيه . كما أن هناك نسبة (١٠,٥%) ترى ذلك إلى حد ما معنى ذلك أن أكثر (٩٤,٧%) أى معظم العينة ترى أنها تحب عملها فى حين أن هناك نسبة ضئيلة جداً مقدارها (٣%) ترى عكس ذلك .
- والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم (٣٤)

مدى الرغبة فى الإستمرار بالعمل

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	٣	٢,٣
نعم	١١٢	٨٤,٢
إلى حد ما	١٤	١٠,٥
لا	٤	٣,٠
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

٤ / صعوبات العمل التى تواجه الخريجين :

- أوضحت إجابات عينة الخريجين بأنها لا تجد صعوبات فى العمل بنسبة (٤٩,٦%) .
- فى حين أن هناك نسبة تصل إلى (٤١,٣%) ترى أنها يواجهها صعوبات عند ممارسة العمل .

وتمثلت أهم أوجه تلك الصعوبات فى الآتى (على الترتيب) :

- العمل جديد على ويحتاج إلى تدريب مستمر بنسبة (١٥%)
- الزملاء فى العمل من ذوى الخبرة والتلمذة الصناعية بنسبة (٩%)
- الإشراف المباشر وأيضاً اللغات الأجنبية بنسبة (٧,٥%) كل منهما
- الآلة التى يعمل عليها معقدة بنسبة (٣,٨%)

والجدول رقم (٣٥) يوضح أوجه تلك الصعوبات .

جدول رقم (٣٥)

مدى مواجهة الخريج لصعوبات فى المعمل

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	١٢	٩,٠
نعم	٢٢	١٦,٥
إلى حد ما	٣٣	٢٤,٨
لا	٦٦	٤٩,٦
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٣٦)

أنواع الصعوبات

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	٧٢	٥٤,١
العمل جديد على ويحتاج لتدريب مستمر	٢٠	١٥,٠
الآلة التى أعمل عليها معقدة	٥	٣,٨
الإشراف المباشر	١٠	٧,٥
الزملاء فى العمل من ذوى الخبرة والتلمذة الصناعية	١٢	٩,٠
اللغات الأجنبية فى الكتالوجات	١٠	٧,٥
الروتين	١	٠,٨
التدريب على التكنولوجيا	٢	١,٥
عدم توافر مستلزمات العمل	١	٠,٨
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

٥/ أنواع المشكلات التي تواجه الخريجين :

أوضحت نتائج إستطلاع رأى الخريجين بخصوص مواجهتهم للمشكلات التي تقابلهم فى محيط العمل أن نسبة (٦٥,٥%) لم يعبروا عن نوع المشكلات التي تواجههم ، والبقية حددت أهم المشكلات فيما يلى :

* ضعف الإمكانيات	بنسبة (٩%)
* المعدات الجديدة والكاتولوجات الأجنبية	بنسبة (٧,٥%)
* عدم توفير أو تطوير العمالة أو الآلات	بنسبة (٤,٥%)
* الإختلاف بين النظرى والتطبيقى	بنسبة (٣%)
* مواعيد العمل والوجبات الغذائية	بنسبة (٣%)
* عدم المساواه فى العمل	بنسبة (٢,٥%)

والجدول التالى رقم (٣٧) يوضح ما تقدم

جدول رقم (٣٧)

أنواع المشكلات التي تواجه الخريجين

أنواع المشكلات	ك	%
غير مبين	٨٧	٦٥,٤
ضعف الإمكانيات	١٢	٩,٠
الإختلاف بين النظرى والتطبيق	٤	٣,٠
لا يمارس العمل فعلاً	٢	١,٥
الإهمال	١	٠,٨
عدم توفير أو تطوير العمالة أو الآلات	٦	٤,٥
عدم المساواة فى العمل	٣	٢,٣
المعدات الجديدة والكاتولوجات الأجنبية	١٠	٧,٥
سوء الأحوال الجوية وأعمال الصحاريح	١	٠,٨
مشاكل إدارية أو كتابية	٢	١,٥
نظرة المجتمع للفنيين	١	٠,٨
مواعيد العمل والوجبات الغذائية	٤	٣,٠
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٣٨)

مقترحات الخريجين ذات العلاقة بحل المشكلات

مقترحات حل المشكلات	ك	%
غير مبين	٨٩	٦٦,٩
توفير العمالة والآلات وقطع الغيار والصيانة	١٣	٩,٨
أن يكون التوزيع على التخصصات تبعاً للميول والإستعداد .	٢	١,٥
أن يكون التدريب أثناء الدراسة متفق مع الواقع العملى	٢	١,٥
التدريب على الجديد واللغات الأجنبية	١٥	١١,٣
إبلاغ الجهات المختصة	٣	٢,٣
المساواة بالتعليم الثانوى	٣	٢,٣
تحديد ساعات العمل	٣	٢,٣
زيادة المرتبات وتوفير المواصلات	٢	١,٥
تطوير الآلات وقطع الغيار والصيانة الدورية	١	٠,٨
الجملة	١٣٣	١٠٠,٠

ثانياً : عرض وتحليل نتائج (استبيان إستطلاع رأى) عينة المشرفين على تشغيل

خريجى الفنى الصناعى :

مدى تفضيل التعامل مع خريجى التعليم الفنى الصناعى :

/١

دلت إجابة المشرفين على تشغيل خريجى التعليم الفنى الصناعى بأنهم يفضلون

التعامل معهم بشكل طيب ، وجاءت أسباب التفضيل على الترتيب كما يلى :

- القبول والإستجابة لإنجاز الأعمال فى الوقت المناسب بنسبة (٤٢,٣%) .
- لأنهم أصحاب خبرات ومهارات فى العمل بنسبة (٣٣,٣%) .
- لا يوجد غيرهم مؤهلين فنياً ، بنسبة (٤%) .

والجدول التالى يوضح ما تقدم :

جدول رقم (٣٩)

أسباب تفضيل تشغيل خريجي التعليم الصناعي

أهم المشكلات	ك	%
غير مبين	١٤	١١,٤
لا أفضلهم	٧	٥,٧
القبول والإستجابة لإتجاز الأعمال فى الوقت المناسب	٥٢	٤٢,٣
أصحاب خبرات ومهارات فى العمل	٤١	٣٣,٣
لا يوجد غيرهم مؤهلين فنياً	٥	٤,١
أفضل خريجي المعاهد الفنية عن الدبلومات	٤	٣,٣
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

٢/ إستجابة حملة التعليم الفنى الصناعى لملاحظات المشرفين :

يوضح الجدول التالى رقم (٤٠) أن خريجي الفنى الصناعى مستجيبين لتوجيهات وملاحظات المشرفين عليهم حول العمل بنسبة (٩٦,٨%) وبدرجة كبيرة بنسبة (٦٧,٥%) وبدرجة متوسطة بنسبة (٢٩,٣)%.
ويتضح مما تقدم بأن هناك ثمة علاقة قوية بين تفضيل التعامل مع حملة الفنى الصناعى وبين تقبلهم لتوجيهات وملاحظات المشرفين والرؤساء .

جدول رقم (٤٠)

مدى إستجابة خريجي التعليم الصناعى لملاحظات المشرفين

مدى الإستجابة	ك	%
كبيرة	٨٣	٦٧,٥
متوسطة	٣٦	٢٩,٣
منخفضة	٤	٣,٣
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

٣/ إهتمام الخريج بجودة الإنتاج :

جدول رقم (٤١)

مدى إهتمام خريجي التعليم الفني بجودة الإنتاج

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	١	٠,٨
نعم	٨٢	٦٦,٧
لحد ما	٣٩	٣١,٧
لا	١	٠,٨
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

تدل النتائج على أن عينة خريجي التعليم الفني الصناعي يهتمون بجودة الإنتاج وتحسينه بنسبة تصل إلى (٩٨,٤%) فى حين أن هناك نسبة ضئيلة من المشرفين تصل نسبتهم إلى (٠,٨%) يرون بأن الخريجون لا يهتمون بجودة الإنتاج.

جدول رقم (٤٢)

مدى مواظبة خريجي التعليم الفني الصناعي على العمل

مدى المواظبة	ك	%
غير مبين	١	٠,٨
عالية	٧٧	٦٢,٦
متوسطة	٤١	٣٣,٣
منخفضة	٤	٣,٣
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

يوضح الجدول السابق بأن درجة مواظبة الخريجين على العمل بنسبة عالية تصل إلى (٩٥,٩%) ، وأن درجة مواظبتهم عالية بنسبة (٦٢,٦%) وبدرجة متوسطة بنسبة (٣٣,٣%) تصل إلى (٣,٣%).

٤ / حاجة خريجي الفنى الصناعى إلى تدريب مستمر ، والتخصصات التى فى حاجة إلى
تدريب مستمر :

١ . خريجو التعليم الفنى الصناعى نظام السنوات الخمس فى حاجة إلى تدريب مستمر
بنسبة (٧٧,٢%) .

٢ . خريجو التعليم الفنى الصناعى نظام السنوات الثلاث فى حاجة إلى تدريب مستمر
بنسبة (٨٣%) .

ج- خريجو التعليم الفنى الصناعى نظام مبارك-كول فى حاجة إلى تدريب مستمر بنسبة
(٥٦,١%) .

د- خريجو التعليم الفنى الصناعى نظام ثلاث سنوات المهنى فى حاجة إلى تدريب مستمر
بنسبة (٦٨,٩%) .

والجداول أرقام (٤٣) ، (٤٤) ، (٤٥) ، (٤٦) توضح ما تقدم :

جدول رقم (٤٣)

مدى حاجة خريجي نظام السنوات الخمس إلى تدريب مستمر

مدى الحاجة للتدريب	ك	%
غير مبين	٢٥	٢٠,٣
نعم	٧٠	٥٦,٩
لحد ما	٢٥	٢٠,٣
لا	٣	٢,٤
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٤٤)

مدى حاجة خريجي نظام السنوات الثلاث إلى تدريب مستمر

مدى الحاجة للتدريب	ك	%
غير مبين	١٧	١٣,٨
نعم	٧٥	٦١,٠
لحد ما	٢٧	٢٢,٠
لا	٤	٣,٣
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٤٥)

مدى حاجة خريجي مبارك كول إلى تدريب مستمر

مدى الحاجة للتدريب	ك	%
غير مبين	٤٧	٣٨,٢
نعم	٤٩	٣٩,٨
لحد ما	٢٠	١٦,٣
لا	٧	٥,٧
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

جدول رقم (٤٦)

مدى حاجة خريجي المدارس المهنية (٣ سنوات) إلى تدريب مستمر

مدى الحاجة للتدريب	ك	%
غير مبين	٣١	٢٥,٢
نعم	٧٠	٥٦,٩
لحد ما	١٦	١٣,٠
لا	٦	٤,٩
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

٥/ أهم التخصصات التي يراها المشرفون إنها بحاجة إلى تدريب مستمر فهي على الترتيب :

- ١- المهني بشكل عام (كل التخصصات) بنسبة (٤٢,٣%)
- ٢- الكهرباء والإلكترونيات بنسبة (١٣%)
- ٣- الميكانيكا والهيدروليك - ميكاترونك (١٠,٦%)
- ٤- صيانة خطوط الإنتاج (٨,٩%)
- ٥- التكييف والتبريد (٢,٤%)
- ٦- التفتيش والمعامل (٢,٤%)

ويوضح الجدول التالي ما تقدم :

جدول رقم (٤٧)

التخصصات الأكثر إحتياجاً لتدريب العاملين بها

التخصصات	ك	%
غير مبين	١٥	١٢,٢
الميكانيكا والهيدروليك - ميكاترونك	١٣	١٠,٦
المهنى بشكل عام (كل التخصصات)	٥٢	٤٢,٣
الكهرباء والإلكترونيات	١٦	١٣,٠
السيارات	٣	٢,٤
صيانة خطوط الإنتاج	١١	٨,٩
التكييف والتبريد	٣	٢,٤
الأقسام التى لا تتعامل مع آلات مباشرة	١	٠,٨
الأمن الصناعى	١	٠,٨
التفتيش والمعامل	٣	٢,٤
فنى إنشاءات ومبانى	١	٠,٨
اللحام	١	٠,٨
الغزل والنسيج	٣	٢,٤
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

٦ / تعاون حملة التعليم الفنى الصناعى مع زملائهم فى العمل وحصلوهم على حوافز ومكافآت :

تشير النتائج التى يحتويها الجدول التالى رقم (٤٨) أن خريجى التعليم الفنى الصناعى متعاونين مع زملائهم بنسبة تصل إلى (٩٤,٣%) :

جدول رقم (٤٨)

مدى تعاون خريجى التعليم الصناعى مع زملائهم فى العمل

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	٦	٤,٩
نعم	٩٨	٧٩,٧
لحد ما	١٨	١٤,٦
لا	١	٠,٨
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

وعن موقف خريجي التعليم الفني الصناعي من الحوافز والمكافآت فقد جاءت النتائج لتؤكد بأنهم ينالون قسطاً أوفر من الحوافز بنسبة تصل إلى (٧٤,٨%) فى حين يرى بعض المشرفين ونسبتهم (١٥%) عكس ذلك .

والجدول التالى يبين ما تقدم :

جدول رقم (٤٩)

مدى حصول خريجي التعليم الصناعي على مكافآت وحوافز

مدى الإستجابة	ك	%
غير مبين	١٢	٩,٨
نعم	٩٢	٧٤,٨
لا	١٩	١٥,٤
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

٧/ المهن المستحدثة التى لا يوفرها التعليم الفني الصناعي ، والمهام التى يجب أن تتوافر فى الخريج :

جاءت الإجابات على النحو التالى :

٣. الآلات التى تعمل بالكمبيوتر بنسبة (٨,١%)
٤. تخصصات فنية بنسبة (٨%)
٥. أمن صناعى بنسبة (٢,٥%)
٦. تخطيط ومتابعة إنتاج بنسبة (٢,٥%)
٧. أخصائى برامج جودة ، وكمبيوتر ، حفر وإنتاج ، وبرامج جودة بنسبة (٢,٥%) .

وعن المهام التى يجب توافرها فى شاغلى هذه المهن المستحدثة جاءت الإجابات على النحو التالى :

- المعرفة والعلم بنسبة (١٤%)
- التدريب على الأحدث بنسبة (٧,٥%)
- اليقظة والإستيعاب والدقة والمهارة بنسبة (٧,٥%)
- حسن السير والسلوك بنسبة (٤,١%)
- الإبتكار وقوة الشخصية بنسبة (٢,٥%)

- قوة التحمل والتعامل مع الأزمات بنسبة (١%)

والجدولان التاليان يوضحان ما تقدم :

الجدول رقم (٥٠) المهن المستحدثة التي لا يوفرها التعليم الفني الصناعي .
الجدول رقم (٥١) المهارات (المهام) التي يجب أن تتوفر في شاغلي هذه المهن المستحدثة .

جدول رقم (٥٠)

المهن المستحدثة التي لا يوفرها التعليم الفني الصناعي

نوعية المهن المستحدثة	ك	%
غير مبين	٨٧	٧٠,٧
كمبيوتر ولغات	٢	١,٦
حفر وإنتاج	٢	١,٦
فنى (كل التخصصات)	١٠	٨,١
الإطفاء	١	٠,٨
الاتصالات	١	٠,٨
آلات تعمل بالكمبيوتر والالكترونيات	١٠	٨,١
البلاستيك والمسبوكات	١	٠,٨
الأمن الصناعي	٣	٢,٤
تخطيط ومتابعة إنتاج	٣	٢,٤
أخصائى برامج جودة	٢	١,٦
الغزل والنسيج والملابس	١	٠,٨
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

الجدول رقم (٥١)

مواصفات شاغلي المهن المستحدثة

مواصفات شاغلي المهن المستحدثة	ك	%
غير مبين	٧٧	٦٢,٦
المعرفة والعلم	١٧	١٣,٨
التدريب على الأحدث	٩	٧,٣
حسن السير والسلوك	٥	٤,١
اليقظة والإستيعاب والدق والمهارة	٩	٧,٣
ملكة الإبتكار وقوة الشخصية	٣	٢,٤
كيفية التعامل مع الأزمات (حرائق - ملوثات بيئية)	١	٠,٨
قوة التحمل	١	٠,٨
النواحي إدارية والمهنية	١	٠,٨
الجملة	١٢٣	١٠٠,٠

مشكلات تعوق المواطنة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي :

/٨

جاءت إجابات المشرفين على تشغيل الخريجين مرتبة كما يلي :

الترتيب

- * الفصل التام بين النظرية والتطبيق بنسبة (الأول)
- * بعد المناهج عن الهدف الذي أنشئت من أجله (الثاني)
- * أسلوب التوزيع على التخصصات (الثالث)
- * غياب مشاركة الأطراف المعنية في تصميم المناهج (الرابع)
- * ضعف التدريب العملي (الخامس)
- * تواضع التمويل الحكومي والخاص (السادس)
- * قصور التوجيه المهني (السابع)
- * ضعف تأثير الفاعلين في السياق التعليمي (الثامن)

والجدول التالي يوضح ماتقدم

جدول رقم (٥٢)

مشكلات عدم المواءمة المهنية (مرتبة من وجهة نظر عينة البحث

بدائل سؤال ١١	تكرارية أول	تكرارية ثان	تكرارية ثالث	تكرارية رابع	تكرارية خامس	تكرارية سادس	تكرارية سابع	تكرارية ثامن	متوسط تكرارية	المنوال (القيمة الأكثر تكراراً)
الفصل التام بين النظرية والتطبيق	٢٤	١٥	١٧	١١	١١	١١	٢	٥	١٢	١١
بعد المناهج عن الهدف الذى أنشئت من أجله	٤	١٢	٣٠	١٦	٨	١٤	٧	٢	١٢	لا يوجد
تواضع التمويل الحكومى والخاص من أجل إحداث التطوير المناسب	٥	١١	١٤	١٨	١٤	١٦	٨	٧	١٢	١٤
قصور التوجيه المهنى	٥	٤	١٠	١٦	١٦	٢٣	١٠	٧	١١	١٠
أسلوب التوزيع على التخصصات	١٠	١٣	٨	١٠	١٣	١٢	١٣	٧	١١	١٣
ضعف التدريب العملى	٨	٩	٥	٧	١٠	٦	٢١	١٥	١٠	لا يوجد
غياب المشاركة فى التصميم وإدارة المنهج الدراسى	١٣	١٠	٥	٨	١٣	٣	١٠	١٣	٩	١٣
تأثير الفاعلين فى السياق التعليمى (ىباء - تلاميذ - معلمين)	١١	٧	٥	٥	٤	٣	١٠	٢٤	٩	٥
التغير مبين	٤٣	٤٢	٢٩	٣٢	٣٤	٣٥	٤٢	٤٣	٣٨	٤٣
إجمالى حجم عينة المشرفين	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩

٩/ سبل الإرتقاء بالمواءمة المهنية :

جاءت إجابات عينة البحث من المشرفين مرتبة كما يلى :

- ١- ضرورة التدريب العملى والتدريب المستمر بنسبة (٣٦%)
- ٢- أهمية تطبيق المواءمة المهنية ميدانيا بنسبة (٩%)
- ٣- تطوير المراكز الخاصة بالتعليم الصناعى (٨%)
- ٤- توفير الفنيين من مدرسين ومدربين أكفاء (٧,٣%)
- ٥- عمل الخريجين فى المكان المناسب فور تخرجهم بنسبة (٧,٣%)
- ٦- زيادة التمويل الحكومى للتعليم الصناعى بنسبة (٥%)
- ٧- تحسين أوضاع الخريجين ماديا ومعنويا بنسبة (٥%)
- ٨- توفير الأجهزة والمعدات والآلات اللازمة والمناسبة والحديثة بنسبة (٢,٥%)
- ٩- مشاركة القطاع الخاص ، وإحداث نوع من التعاون مع الدول المتقدمة تكنولوجيا بنسبة (١%) .

جدول رقم (٥٣)

أساليب الارتقاء بالمواعمة المهنية

أساليب الارتقاء بالمواعمة المهنية	ك	%
لا توجد مواعمة	١٨	١٤,٦
زيادة التمويل الحكومي	٦	٤,٩
مشاركة القطاع الخاص	١	٠,٨
التعاون مع الدول المختلفة تكنولوجيا	٢	١,٦
التدريب العملى والتدريب المستمر	٤٤	٣٥,٨
الضمير	٣	٢,٤
توفير الماكينات الحديثة اللازمة والفنيين	٣	٢,٤
تطبيق نظرية المواعمة فعليا	١١	٨,٩
عمل الخريج فى المكان المناسب لتدريبه فور تخرجه	٩	٧,٣
الإرتقاء بمستوى المدرسين وخريجين التعليم الفنى	٩	٧,٣
تطوير المراكز الخاصة بالتعليم الصناعى	١٠	٨,١
تحسن أوضاع الخريج الفنى والمهنى المادية	٦	٤,٩
إرشاد الفنيين لأحدث المعدات والأساليب	١	٨
إجمالي	١٢٣	١٠٠,٠

١٠/ وعن المقترحات التى أبدأها المشرفون للإرتقاء بالمواعمة المهنية :

جاءت ملاحظتهم مرتبة كما يلى:

- ١- أهمية التعاون بين الجهات الحكومية والاهتمام الرسمى بالتدريب العملى بنسبة (١٠,٦%) .
- ٢- إحترام الفنيين وصحوة الضمير والاهتمام بأخلاقيات العمل بنسبة (٣,٣%).
- ٣- زيادة الوعى بالتعليم الفنى بنسبة (٢,٤%) .
- ٤- تقسيم العمل والاهتمام بالتخصص بنسبة (١,٦%).

والجدول التالى يؤكد ماتقدم

جدول رقم (٥٤)

مقترحات عينة البحث

المقترحات	ك	%
غير مبين	٩١	٧٤,٠
لاتوجد	٦	٤,٩
اهتمام الدولة بالتدريب والتعاون بين الجهات الحكومية	١٣	١٠,٦
توزيع الأدوار بين أكثر من فنى فى العمل الواحد	٢	١,٦
زيادة التوعية الفنية	٣	٢,٤
زيادة المرتبات	١	٠,٨
صحة الضمير والإحترام	٤	٣,٣
ضبط ساعات العمل	١	٠,٨
الفكر الجيد بغرض التحسين	١	٠,٨
صرف مكافأة اثناء التدريب للتحفيز وتشجيع الطالب	١	٠,٨
إجمالى	١٢٣	١٠٠,٠

ثالثا : عرض وتحليل نتائج استبيان رجال التعليم الفنى الصناعى :

نظرا لاشتغال الاستبيان على محورين أساسيين أولهما خاص ، بالعوامل المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى واشتملت على العبارات من رقم (١) وحتى رقم (١٧) .

وثانيهما : أساليب وآليات الإرتقاء بالمواءمة المهنية واشتملت على أحد عشر عبارة من رقم (١٨) وحتى (٢٨) . بالإضافة الى سؤال مفتوح عن بعض الأساليب التى تراها عينة البحث ضرورية لتحقيق المواءمة المهنية للخريجين . وسوف يتم عرض وتحليل النتائج المستقاه من الاستبيان المطبق على عينة رجال التعليم الفنى الصناعى وفقا لهذين المحورين ، وذلك على النحو التالى :

١ - العوامل المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى مرتبة تنازليا

من وجهة نظر العينة المبحوثة ، وفقا للأوزان النسبية .

١-١ - قصور المعلومات الحقيقية عن سوق العمل بوزن نسبى قدره (٣,٧١) .

- ٢-١- ما يحصل عليه الخريج في المدرسة لا يكفي لمواءمته مهنيًا بوزن نسبي (٣,٦٨).
- ٣-١- قصور إمكانات مدارس التعليم الفني الصناعي بوزن نسبي (٣,٦٤).
- ٤-١- شيوع الغش الجماعي ، بوزن نسبي (٣,٦٤).
- ٥-١- وجود حواجز بين المدرسة والبيئة المحيطة ، بوزن نسبي (٣,٥٧).
- ٦-١- القصور في نوعية أعضاء هيئة التدريس ، بوزن نسبي (٣,٣).
- ٧-١- ضعف قدرات الخريج ومهاراته ، بوزن نسبي (٣,١٢).
- ٨-١- قصور عمليات التوجيه الكهنى المدرسي ، بوزن نسبي (٣,١١).
- ٩-١- غياب تقنين التخصصات وربطها باحتياجات سوق العمل بوزن نسبي (٣,٠٤).
- ١٠-١- غياب دور الفاعلين في السياق التعليمي ، بوزن نسبي (٢,٩٨).
- ١١-١- ضعف عمليات الإعداد بمدارس التعليم الفني الصناعي ، بوزن نسبي (٢,٩٤).
- ١٢-١- التعليم الفني الصناعي يتيح لخريجيه التكيف مع متغيرات سوق العمل ، بوزن نسبي (٢,٩١).
- ١٣-١- يرى بعض رجال التعليم وجود مقننين للتخصصات وربطها بسوق العمل ، بوزن نسبي (٢,٨٢).
- ١٤-١- يرى بعض رجال التعليم الفني الصناعي أن عمليات الإعداد للخريجين مناسبة لتحقيق المواءمة المهنية بوزن نسبي (٢,٨١).
- ١٥-١- يرى بعض رجال التعليم الفني الصناعي بتوافر القدرات والمهارات المناسبة لدى الخريجين ، بوزن نسبي (٢,٧٥).
- ١٦-١- يرى بعض رجال التعليم الفني الصناعي مناسبة عمليات التوجيه المهني بوضعها الحالي ، بوزن نسبي (٢,٦٧).
- ١٧-١- يرى بعض رجال التعليم الفني أن ما يحصل عليه الخريج داخل المدرسة كاف لمواءمته مهنيًا، بوزن نسبي (٢,٦٦).

٢/ وبالرجوع الى التكرارات والنسب المنوطة للإجابات يتضح مايلي :

أ/ بالنسبة للعبارتين رقم (١)، (٢) ، أن العبارة الأولى الخاصة بأن التعليم الفني الصناعي بوضعه الحالي يساعد على تحقيق المواءمة المهنية جاءت

الإجابات بالموافقة على ذلك بتكرارات (٢٢) من إجمالي العينة البالغ عددها (١٤٠) مفردة ، وبنسبة (١٥,٧%) . فى حين جاءت الإجابة على العبارة رقم (٢) بأن التعليم الفنى الصناعى الحالى لا يساعد على تحقيق المواءمة المهنية بتكرارات بلغت عدد(٥١) وبنسبة (٣٦,٤) .

ب/ وبالنسبة للعبارتين رقم (٣)،(٤) والخاصتين بأن عمليات التوجيه المهني المدرسى يساعد أو لا يساعد فى تحقيق المواءمة المهنية جاءت الإجابات بأنه التوجيه المهني يساعد بتكرارات بلغت (٥٣) وبنسبة (٣٧,٩%) مقابل (٣١) تكرارا وبنسبة (٢٢,١%).

ج/ بالنسبة للعبارتين رقم (٩)،(١٠) والخاصتين بأن ما يحصل عليه الخريج من خبرات داخل المدرسة يكفى ، أو لا يكفى لمواءمته مهنيا ، بتكرارات بالنسبة لعدم كفاية الخبرات والمهارات التى اكتسبها قدرها (١٠١) بنسبة (٧٢,١%) وأنها تكفى للمواءمة المهنية بتكرارات بلغت (١٤) بنسبة (١٠%) .

د/ بالنسبة للعبارتين رقم (١١)،(١٢) والخاصتين بتوافر أو عدم توافر متطلبات ممارسة المهن لدى الخريجين ، فقد بلغت تكرارات عدم التوافر عدد(٥٣) بنسبة (٣٧,٩%) بينما بلغت تكرارات التوافر عدد (٢١) بنسبة ١٥% .

هـ- بالنسبة للعبارتين (١٤)،(١٥) والخاصتين بوجود أو عدم وجود تقنيين للتخصصات وربطها باحتياجات سوق العمل ن فقد بلغت تكرارات عدم وجود التقنيين عدد(٥٨) بنسبة (٤١,٤%) فى حين بلغت تكرارات وجود التقنيين عدد (٣٦) بنسبة (٢٥,٧%)

والجدول التالي رقم (٥٥) يوضح ماتقدم ذكره
جدول (٥٥) إستجابات رجال التعليم حول العوامل المؤثرة

فى المواءمة المهنية مرتبة تنازليا

م	رقم السؤال	المتغير	أوافق		الى حد ما		لا أوافق		غير مبين		الوزن النسبى
			نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
١	س ١١	قصور المعلومات الحقيقية عن سوق العمل تؤثر سلبا فى المواءمة المهنية	١٠٥	٧٥٠	٣١	٢٢٠	٣	٢٠	١	٠	٣٠٧١
٢	س ١٠	مايحصل عليه الخريج فى المدرسة لايكفى لمواءمته مهنيا	١٠١	٧٢٠	٣٥	٢٥٠	٢	١٠	٢	١	٣٠٦٨
٣	س ٦	قصور الإمكانيات لايساعد فى تحقيق المواءمة المهنية	١٠١	٧٢٠	٣٠	٢١٠	٧	٥٠	٢	١	٣٠٦٤
٤	س ١٧	شروع الغش الجماعى يؤثر فى تحقيق المواءمة المهنية	١٠٩	٧٧٠	١١	٧٠	٢٠	١٤	٠	٠	٣٠٦٤
٥	س ٧	وجود حواجز بين المدرسة والبيئة المحيطة يؤثر سلبا على المواءمة المهنية	٩٢	٦٥٠	٣٨	٢٧٠	٨	٥٠	٢	١	٣٠٥٧
٦	س ٥	القصور فى هيئة التدريس لا يساعد فى تحقيق المواءمة المهنية	٧٩	٥٦٠	٣٠	٢١٠	٢٩	٢٠	٢	١	٣٠٣٣
٧	س ١٢	لا تتوفر فى الخريج كل متطلبات ممارسة المهنة من قدرات ومهارات وكفاءات	٥٣	٣٧٠	٥١	٣٦٠	٣٦	٢٥	٠	٠	٣٠١٢
٨	س ٣	التوجيه المهنى الحالى يساعد فى تحقيق المواءمة المهنية	٥٣	٣٧٠	٥٣	٣٧٠	٣٠	٢١	٤	٢	٣٠١١
٩	س ١٥	لايوجد تقنين التخصصات وربطها باحتياجات سوق العمل	٥٨	٤١٠	٣١	٢٢٠	٥٠	٣٥	١	١	٣٠٠٤
١٠	س ٨	غياب دور الفاعلين فى السياق التعليمى يؤثر سلبا على تحقيق المواءمة المهنية	٣٠	٢١٠	٧٩	٥٦٠	٢٩	٢٠	٢	١	٢٠٩٨
١١	س ٢	التعليم الصناعى الحالى لايساعد على تحقيق المواءمة المهنية	٥١	٣٦٠	٣١	٢٢٠	٥٧	٤٠	١	١	٢٠٩٤
١٢	س ١٣	التعليم الفنى الصناعى يتيح لطلابه وخريجه كل المرونة فى التكيف مع المتغيرات التى تطرأ فى العمل	٣١	٢٢٠	٦٧	٤٧٠	٤١	٢٩	١	١	٢٠٩١
١٣	س ١٤	يوجد تقنين التخصصات وبطها باحتياجات سوق العمل	٣٦	٢٥٠	٤٩	٣٥٠	٤٩	٣٥	٦	٣	٢٠٨٢
١٤	س ١	التعليم الصناعى الحالى يساعد على تحقيق المواءمة المهنية	٢٢	١٥٠	٧١	٥٠٠	٤٦	٣٢	١	١	٢٠٨١
١٥	س ١١	تتوفر فى الخريج كل متطلبات ممارسة المهنة من قدرات ومهارات وكفاءات	٢١	١٥٠	٦٤	٤٥٠	٥٤	٣٨	١	١	٢٠٧٥
١٦	س ٤	التوجيه المهنى الحالى لايساعد فى تحقيق المواءمة المهنية	٣١	٢٢٠	٣٥	٢٥٠	٧١	٥٠	٣	١	٢٠٦٧
١٧	س ٩	مايحصل عليه الخريج فى المدرسة يكفى لمواءمته مهنيا	١٤	١٠٠	٦٦	٤٧٠	٥٩	٤٢	١	١	٢٠٦٦

٣/ أساليب وآليات الارتقاء بالمواعمة المهنية للخريجين :

جاءت إجابات رجال التعليم الفنى الصناعى حول أساليب وآليات الارتقاء بالمواعمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى مرتبة تنازليا - ووفقا للوزن النسبى لكل منها ، كما يلى :-

- ٢-١ - التنمية المهنية للمعلمين ، بوزن نسبى (٣,٩٦) .
- ٢-٢ - ربط مواقع العمل بالمدرسة الفنية الصناعية بوزن نسبى (٣,٩٣).
- ٢-٣ - دعم الإدارة المدرسية وتزويد المدارس بالإمكانات المادية بوزن نسبى (٣,٩٠).
- ٢-٤ - ربط نظام التعليم الفنى الصناعى بسوق العمل بوزن نسبى (٣,٨٩).
- ٢-٥ - إكساب الطلاب مهارات العلوم الحديثة ، بوزن نسبى (٣,٨٦).
- ٢-٦ - توجيه الطلاب تربويا ومهنيا بوزن نسبى (٣,٨٣).
- ٢-٧ - زيادة الجرعة الثقافية والاهتمام بالأنشطة بوزن نسبى (٣,٨٢).
- ٢-٨ - إصدار التشريعات القانونية والإدارية المناسبة لتحسين التعليم الفنى بوزن نسبى (٣,٨٢).
- ٢-٩ - مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء وتطوير المدارس الفنية الصناعية وإدارتها ، وتصميم المناهج بوزن نسبى (٣,٨٠) .
- ٢-١٠ - التقويم الدورى لمخرجات التعليم وتتبع الخريجين بوزن نسبى (٣,٧١).
- ٢-١١ - إنشاء نوعيات وشعب جديدة بالمدرسة الفنية الصناعية بوزن نسبى (٣,٦٩).

والجدول التالي يوضح ماتقدم ذكره

جدول رقم (٥٦)

أساليب وآليات الإرتقاء بالمواعمة المهنية

م	رقم السؤال	المتغير	أوافق		الى حد ما		لا أوافق		غير مبين		الوزن النسبي
			نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	
١	س ٢٢	تنمية مهنة التدريس	٩٥,٧	١٣٤	٤,٣	٦	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٣,٩٦
٢	س ٢١	ربط مواقع العمل بالمدرسة الفنية الصناعية	٩٢,٩	١٣٠	٠,٠	١٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠,٠	٣,٩٣
٣	س ٢٠	دعم المدارس الفنية الصناعية بالإدارة الناجحة والإمكانيات	٩٠,٧	١٢٧	٨,٦	١٢	٠,٧	١	٠,٠	٠	٣,٩٠
٤	س ٢٧	إنشاء نظام تعليمي يوجه الخريج لسوق العمل	٩٢,١	١٢٩	٥,٠	٧	٢,٩	٤	٠,٠	٠	٣,٨٩
٥	س ٢٥	إكساب الطلاب مهارات العلوم الحديثة (الحاسب / اللغات)	٨٧,٩	١٢٣	١٠,٠	١٤	٢,١	٣	٠,٠	٠	٣,٨٦
٦	س ١٩	توجيه الطلاب تربوياً ومهنياً إلى نوع الدراسة الملائمة لميولهم	٨٥,٧	١٢٠	١١,٤	١٦	٢,٩	٤	٠,٠	٠	٣,٨٣
٧	س ٢٤	زيادة الجرعة الثقافية للطلاب من خلال المنهج الدراسي وأنشطته	٨٤,٣	١١٨	١٣,٦	١٩	٢,١	٣	٠,٠	٠	٣,٨٢
٨	س ٢٨	إنشاء إطار قانوني ومؤسسي لأنشطة التعليم الفني الصناعي	٨٨,٦	١٢٤	٥,٧	٨	٥,٠	٧	٠,٧	١	٣,٨٢
٩	س ٢٣	مساهمة القطاع الخاص في إنشاء وتطوير المدارس والمناهج والإدارة	٨٥,٧	١٢٠	٨,٦	١٢	٥,٧	٨	٠,٠	٠	٣,٨٠
١٠	س ٢٦	التقويم الدوري لمخرجات التعليم (تتبع الخريجين)	٧٨,٦	١١٠	١٥,٠	٢١	٥,٧	٨	٠,٧	١	٣,٧١
١١	س ١٨	إنشاء نوعيات وشعب جديدة للدراسة في المدرسة الفنية الصناعية	٧٧,١	١٠٨	١٥	٢١	٧,٨٥	١١	٠,٠	٠	٣,٦٩

٤/ وبخصوص السؤال المفتوح ، حول إضافة مقترحات أخرى لفرتقاء بالمواعمة المهنية

لخريجي التعليم الفني الصناعي ، من وجهة نظر رجال التعليم ، فقد جاءت مقترحاتهم

على النحو التالي (مرتبة تنازلياً من وجهة نظر عينة البحث :-

- ١- ربط التخصصات بسوق العمل وحاجة المؤسسات .
- ٢- تنمية مهارات هيئة التدريس.
- ٣- تطوير محتوى المادة العلمية.
- ٤- تخصيص حوافز مادية للطلاب والمعلمين.
- ٥- تفعيل نظام التقويم.
- ٦- التدريب المستمر للمعلمين من خلال دورات متخصصة .

٧- تفعيل دور الإشراف الفنى بالمدارس.

٨- الاهتمام من جانب التعليم الفنى الصناعى لتلبية احتياجات سوق العمل من المهن المستحدثة .

والجدول التالى : يوضح ماسبق

جدول رقم (٥٧)

إجابات السؤال المفتوح

المتغير	ك	%
لايوجد	١١٧	٨٣,٦
ربط تخصص الخريج بسوق العمل وحاجة المؤسسات	٤	٢,٩
تفعيل نظام التقويم بالنقاط لكل مادة علمية صناعية	٢	١,٤
الاهتمام بأقسام احتياجات السوق (البلاستيك - النجارة - الحدادة- دورات متخصصة فى جميع المجالات ولأعلى مستوى	١	٠,٧
تنمية مهارات هيئة التدريس والطلاب	٤	٢,٩
إشراك التوجيه الفنى فى تطوير المدارس الفنية	٢	١,٤
تطوير المادة العلمية ونظم التعليم الفنى	٤	٢,٩
تخصيص حافز مادى للطلاب والمعلمين	٤	٢,٩
جملة	١٤٠	١٠٠,٠

رابعاً : إستخلاصات الدراسة الميدانية :

ومما سبق يمكن إستخلاص عدة نتائج فى ضوء إستجابات عينات البحث الميدانى الثلاث وهم (خريجو التعليم الفنى الصناعى ، المشرفون على تشغيلهم ، ورجال التعليم الفنى الصناعى) هذا ، وتمثل هذه النتائج قواسم مشتركة فى إستجابات أفراد تلك العينات ، يمكن بلورتها فى المحاور الثلاثة التالية :-

- المحور الأول : الإتفاق فى وجهات النظر الثلاث على وجود مشكلات تعوق

تحقيق المواءمة المهنية للخريجين على نحو سليم ، تتمثل

فيما يلى :

▪ ضعف التمويل (المخصصات المالية) ومايرتبط به من قصور فى الإمكانيات .

▪ قصور فى المناهج الدراسية وأساليب التعليم والتعلم .

▪ ضعف فاعلية التدريب العملى سواء داخل ورش المدرسة أو

خارجها.

- ضعف عمليات التنسيق والتواصل مابين مدارس التعليم الفنى الصناعى وبين مؤسسات العمل والإنتاج المحيطة بكل مدرسة
- ضعف المشاركة المجتمعية مع مؤسسات التعليم الفنى الصناعى ، سواء كانت ممثلة فى القطاع الخاص أو رجال الأعمال أو المبادرات الفردية .
- عدم الارتباط الكامل فيما بين مواصفات المهن وشروط شغلها وبين عمليات تصميم المناهج .
- تنوع وتعدد فئات المعلمين داخل مؤسسات التعليم الفنى الصناعى وضعف عمليات التنسيق والتكامل فى آدائهم داخل المدرسة .
- التركيز على التخصص الضيق الذى لايتيح المرونة والتكيف مع التغيرات التى تطرأ على المهن فى سوق العمل ، بما يسمح للخريج بالحراك المهنى فى إطار مجموعة مترابطة من المهن
- تقليدية الإدارة المدرسية والتعليمية بما لايسمح بإحداث أى تطوير أو تحسين مناسب للعملية التعليمية بشكل مستمر .
- قصور عمليات التقويم المؤسسى الشامل لمكونات مدارس التعليم الفنى الصناعى ، سواء كانت للجوانب المادية داخل المدرسة أو البشرية (معلمين - موجهين - طلاب) أو لتتبع الخريجين .
- قصور فى المعلومات الحقيقية عن سوق العمل ، ومحدودية البحوث المرتبطة بجودة عملية التعليم الفنى ، وكذلك ندرة البحوث التربوية والتجريب التربوى فى المجال.

المحور الثانى : ويرتبط بمجموعة العوامل المؤثرة فى المواءمة المهنية لخريجى

التعليم الفنى الصناعى :

- قلة الموارد المخصصة للباين الثالث والرابع فى الموازنة الحالية ، والتى ترتبط بالمباني والتحويلات الرأسمالية

الإستثمارية ويترتب على ذلك إنعكاسات سلبية على الورش وتجهيزاتها والتدريب العملى....الخ .

- زيادة أعداد ونسب المعلمين (علمى ، علمى) من جملة دبلوم المدارس نظام الثلاث سنوات ، والخمس سنوات بالإضافة إلى الدراسات التكميلية وغيرها بما يؤدي الى قصور ملحوظ فى عمليات التعليم والتعلم .
- زيادة أعداد المدرسين غير التربويين فى المواد الفنية النظرية .

▪ قصور عمليات الإرشاد والتوجيه التربوى والمهنى بما يؤدي الى عدم وضع الطالب المناسب فى التخصص المناسب ، بالإضافة الى تراكم آثار المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للطلاب .

▪ ضعف الاهتمام الرسمى بالتعليم الفنى عامة والصناعى على وجه الخصوص مقارنة بالتعليم الثانوى ، وقد انعكس ذلك بالتالى على إستمرار تدنى النظرة الاجتماعية لخريجى التعليم الفنى .

▪ ضعف الاهتمام الرسمى بخطة القوى العاملة فى إطار الخطة الخمسية القومية وكذلك إنعدام العلاقة بين تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة .

▪ غياب جهاز منوط به إستشعار التغيرات التى تطرأ على نوعية المهن والوظائف فى سوق العمل ، ومواصفاتها حتى يستطيع مخططوا التعليم الفنى تدارك هذه التغيرات ومواكبتها .

المحور الثالث : ويرتبط بمجموعة الآليات التى تكفل مزيدا من المواءمة المهنية لخريجى

التعليم الفنى الصناعى ، وتتمثل فى :

- التنمية المستدامة للمعلمين .
- ربط مواقع العمل والإنتاج بالمدارس الفنية الصناعية .
- دعم الإدارة المدرسية وتزويد المدارس بالإمكانات المادية.

- ربط نظام التعليم الفنى الصناعى بسوق العمل .
- إكساب الطلاب المهارات الحياتية والتواصل والإتصال .
- الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية .
- توجيه الطلاب مهنيا وتربويا.
- زيادة الجرعة الثقافية بالمناهج والاهتمام بالأنشطة .
- إصدار التشريعات القانونية والإدارية المناسبة التى تتيح إستمرار عمليات التطوير للتعليم الفنى .
- زيادة مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء وتطوير المدارس الفنية وإدارتها ، وتصميم المناهج .
- التقويم الدورى لمخرجات التعليم وتتبع الخريجين .
- إنشاء نوعيات وشعب جديدة تناسب التغيرات فى سوق العمل .
- تفعيل دور الإشراف الفنى للمدارس الفنية الصناعية .

الفصل السادس

نتائج وتوصيات الدراسة ومقترحاتها وآليات تنفيذها

١ / النتائج

٣ / التوصيات والمقترحات

٣ / الآليات

الخاتمة

تمثلت أهداف الدراسة الراهنة فى :-

- ١- التعرف على واقع التعليم الفنى الصناعى ، مدراسه ، فصوله ، طلبته ، كثافة الفصول ، خريجيه ، التدريب العملى ، الشراكة ، وأيضا التعرف على موقع ومكانة خريجيه فى قوة العمل المصرية .
- ٢- التعرف على المشكلات التى تعوق المواعمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى ، واسبابها الرئيسية ، وآليات الإرتقاء بالمواعمة المهنية .
- ٣- طرح أهم مداخل تطوير التعليم الفنى الصناعى سواء على مستوى أهم الإتجاهات المعاصرة ، وتحقيق الجودة فى التعليم الفنى الصناعى ، وتطوير إدارة هذا التعليم وإستعانت الدراسة الحالية بالمنهج الوصفى لتحقيق أهدافها ، وطبقت أداة الاستبيان وسارت الدراسة فى خطوات منتظمة وفقاً لأهدافها الأربعة السابقة ، وأسفرت عمليات التناول والمعالجة فى شقى الدراسة الميدانى ، والنظرى على مايلى :-

١/ النتائج:-

سوف يتم التعرض لأهم النتائج المستخلصة من الإطار النظرى ، والميدانى وذلك على النحو التالى :

- ١ - يستوعب التعليم الفنى أكثر من (٦٠%) من خريجى الإعدادية ، لذا يعد دوره كبير فى توفير العمالة الفنية المطلوبة لسوق العمل ، حيث تشير إحصاءات توزيع قوة العمل حسب الحالة التعليمية عام ٢٠٠٧ ، على أن حملة المؤهلات المتوسطة من خريجى التعليم الفنى يمثلون (٣٣%) من قوة العمل ، وهم بذلك يمثلون أعلى نسبة فى هيكل توزيع قوة العمل ، كما أن بطالة المؤهلات المتوسطة يمثلون أعلى نسبة فى هيكل توزيع البطالة (٥٥%) .
- ٢- من أهم مقومات المواعمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر ، مايلى :-

- ١/٢- تحقيق مبدأ التعليم للحياة ، مع التهيئة لممارسة العمل (المهنة).
- ٢/٢- التكامل بين نظم التعليم الفنى من جانب ، وبين نظم التدريب المهنى من جانب ثان وبينهما وبين نظم التعليم الفنى والتقنى العالى .

- ٣/٢ - الإعداد والتكوين المهني المناسب للخريجين .
- ٤/٢ - إتمام الخريج وتقبل صورة إيجابية لذاته ، ومتوافقة من شروط العمل .
- ٥/٢ - نشر ثقافة الجودة ، وتطبيق معايير الجودة لمكونات منظومة التعليم .
- ٦/٢ - مشاركة القطاع العام والقطاع الخاص (فرادى ، وجماعى) فى تصميم المناهج الدراسية وأنشطتها ، والتدريب العملى ، ومتابعة تنفيذ الخطة الدراسية وتقويمها .
- ٧/٢ - توفير أداتى نظم المعلومات البشرية ، ونظم المعلومات عن سوق العمل المحلى / الخارجى .
- ٨/٢ - تصميم مصفوفة مهنية تعبر عن إحتياجات سوق العمل من العمالة التى يوفرها التعليم الفنى الصناعى ، كما وكيفا ومستوى . وعن المهن المستحدثة .
- ٩/٢ - إجراء الدراسة والبحوث المرتبطة بالمنهج الدراسى ، وطرق التدريس الفعال وبتتبع الخريجين فى مجال أعمالهم .

١٠٣ - فبالنسبة للمحددات السياسية ، فإن الموازنة المهنية للخريجين ، تتأثر بطبيعة ونوعية النظام السياسى ، وإتجاهات ورغبات القوى والجماعات السياسية ، وأصحاب المصالح ، والتأثير فيه ، وما يوجه سلوكه السياسى من قيم ومبادئ ، وما يهدف إلى تحقيقه من غايات ، وما يوظفه فى سبيل ذلك من وسائل واساليب ، إن الموازنة المهنية ليست مجرد عملية فنية بحثية فحسب ، أو قضية تعليمية أو اقتصادية فقط ، ولكنها بالإضافة إلى ذلك ، فإن خطوط تماس عناصر مجالها الفنى إنما تتقاطع بوضوح وفى أماكن متعددة مع عناصر مجالها السياسى وتداعياته ، وعوامل إستقراره ، أو عدم إستقراره ، وتوجهاته العامة ، تلك العوامل المؤثرة فى تلك التوجهات (محلية ، إقليمية ، عالمية) وسواء أكان التأثير يعبر عن قنوات واختيارات ذاتية ، أم كان بسبب ضغوط أو شروط أو إملاءات .

٢٠٣ - أما المحددات الثقافية ، فمن الطبيعى أن تؤثر العناصر الثقافية ، (القيم - المثل العليا - الإتجاهات - المبادئ - التقاليد - أنماط السلوك الشائعة الخ) على إتجاهات وميول وسلوك الرأى العام ، وأفراد المجتمع نحو مختلف الظواهر ، والقضايا المجتمعية ، ومنها قضية الموازنة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى الصناعى ، وبخاصة فى قيم العمل اليدوى .

٣٠٣ - فى حين أن المحددات الاقتصادية والاجتماعية ، والتى لها تأثير على مدى الموازنة المهنية للخريجين ، نظرة المجتمع ، وخاصة بين أبناء الخاصة والعامة ،

وتكافؤ الفرص التعليمية ، والتعليم الفني وعالم العمل والإنتاج ، وموقف الخريجين من ظاهرة البطالة المتعلمة ، وقلة الدخول ، والتعليم الفني الصناعي بين توصيف المهن ورخص مزاولة المهنة .

٤٠٣ - بينما تمثل المحددات التعليمية ، مجمل العمليات التي تستهدف الإعداد المتكامل والشامل للخريجين (عقليا - روحيا - بدنيا - مهاريا - إجتماعيا ... الخ) أو تراعى بشكل مباشر الصور والأشكال المختلفة للمواصفة المهنية (كمية ، نوعية ، تنوعية) ومما لا شك فيه أن مدى المواصفة المهنية للخريجين يعتمد بشكل رئيسي على مدى جودة تلك المحددات ، وما يرتبط بها من عمليات .

٣ - تعدد وتنوع محددات المواصفة المهنية لخريجي نظم التعليم الفني ، بإعتبار أن قضية المواصفة المهنية ، قضية محورية متعددة الجوانب ، وتتشابه الأبعاد ، فمنها ماهو سياسى ، ومنها ماهو ثقافى ، ومنها ماهو إقتصادى وإجتماعى ومنها ماهو تعليمى .

٤ - فيما يتعلق بتطوير التعليم الفني الصناعي ، ومن ثم الإرتقاء بجودة مخرجاته للمواصفة المهنية للخريجين على نحو سليم ، فإن الدراسة الحالية ، قد طرحت ، ثلاثة مداخل هي :-

١٠٤ - المدخل الأول : الإتجاهات المعاصرة فى مجال تطوير التعليم الفني الصناعي ، فقد إستند هذا المدخل على الإستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال ، (الولايات المتحدة - ألمانيا - إنجلترا ، اليابان ، كوريا الجنوبية) ، وتتمثل هذه الإتجاهات فى الأخذ بفكر التخطيط الإستراتيجى وتطبيقاته ، والأخذ بفكر الجودة التعليمية فى ضوء حركة المعايير ، والنظرة الشمولية لمنظومة التعليم الفني الصناعي ، فى إطار النظام الوطنى للتعليم قبل الجامعى والجامعى ، وتحديث إدارة منظومة التعليم الفني بجميع مستوياتها ، والتكوين الشامل والمتجانس لمعلمي التعليم الفني (علمى ، علمى) ، والتقويم الشامل للأداء ، والربط المحكم فيما بين مؤسسات التعليم الفني الصناعي ، ومؤسسات العمل والإنتاج .

٢٠٤ - المدخل الثانى : تحقيق الجودة فى التعليم الفني الصناعي ، من خلال إنشاء نظام للمؤهلات يدعم مبدأ التعليم المستمر ، وإنشاء نظام تعليمى فنى موجه للطلاب بسوق العمل ، وإنشاء إطار قانونى ومؤسسى لأنظمة التعليم الفني ، وتطوير

وتحديث عناصر عملية التعليم ، ووضع سياسة لسوق العمل تهدف إلى تدعيم حركة العمالة ، وتطوير سياسات التشغيل ، ونشر ثقافة الجودة .

٣٠٤ - المدخل الثالث ، تطوير إدارة التعليم الفنى الصناعى ، من الإعتقاد الراسخ بأن النجاح فى تحقيق المواعمة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى ، ترتعن بوجود إدارة تعليمية حديثة تسهم فى تحقيق أهداف وفلسفة التعليم ، بل تسهم فى بنية محتواه ، من أجل ذلك لابد أن تتجه إدارة التعليم الفنى إلى الخلط بين المركزية واللامركزية بحيث تأخذ مزايا كل منها ، وهذا يتطلب - أيضا - مشاركة العاملين فى تحديد الأهداف ووضع السياسات وتحديد الوسائل ، مع أهمية التنمية المستدامة لرجال التعليم من خلال التدريب ، وهذا يتطلب إنشاء إدارة عامة للتكنولوجيا تهتم بتكنولوجيا التعليم والأخذ بتطبيق الكمبيوتر والإنترنت مع إستحداث الوسائل الحديثة فى التقويم والإشراف الفنى .

- ٥ - فيما يتعلق بمدى كفاية التدريب العملى للخريجين :
- أوضحت النتائج أن هناك إتفاقا بين عينتى البحث الإستطلاعية من الخريجين والمشرفين على تشغيلهم ن بضرورة زيادة جرعات التدريب العملى للخريجين من العينات التالية :-
- خريجوا نظام السنوات الخمس فى حاجة الى تدريب عملى بنسبة (٧٧,٢%)
 - خريجوا نظام السنوات الثلاث فى حاجة الى تدريب عملى بنسبة (٨٣%)
 - خريجوا نظام مبارك - كول نظام الثلاث سنوات فى حاجة الى تدريب بنسبة (٥٦%)
 - خريجوا المدارس المهنية نظام الثلاث سنوات فى حاجة الى تدريب بنسبة (٧٠%)

١٠٥ - ما يتعلق بجودة الإنتاج وتحسينه :-

جميع الخريجين يتقنون الأعمال المسندة عليهم ويسعون إلى تحسين الإنتاج بنسبة أكثر من (٩٠%).

٢٠٥ - ما يتعلق بالإستمرار فى العمل والمواظبة عليه :

هناك إتفاق بين إستجابات الخريجين والمشرفين عليهم بشأن رضا الخريجين عن أعمالهم ، ورضا المشرفين عليهم ، وبالتالي رغبة الخريجين فى الإستمرار فى العمل ، فقد جاءت إستجابات الخريجين بنسبة أكثر من (٨٤%) بأنهم راضين عن أعمالهم ويرغبون الإستمرار فيها ، ومواظبون عليها ، ، كما أن إستجابات المشرفين بنسبة أكثر من (٩٥%) تدل على أن الخريجين مواظبون على العمل ويرغبون الإستمرار فيه .

٣٠٥ - فيما يتعلق بإستجابات الخريجين للتوجيهات والملاحظات الصادرة إليهم فى

مجال العمل :

اتفقت الإجابات سواء بالنسبة للخريجين والمشرفين بشأن مدى إستجابة الخريجين للتوجيهات والملاحظات بخصوص العمل .

٦- بالنسبة للمشكلات التى تعوق المواءمة المهنية :

هناك ثمة إتفاق بين إستجابات كل من ، عينة الخريجين ، وعينة المشرفين ، وعينة رجال التعليم على أهم عشر مشكلات تعوق المواءمة المهنية هى على الترتيب :

- ١/٦ قصور فى المنهج الدراسى ، وأساليب التعليم والتعلم .
- ٢/٦ ضعف التدريب العملى فى المدارس.
- ٣/٦ ضعف عملية التنسيق والتواصل بين التعليم وعالم العمل .
- ٤/٦ ضعف التمويل المخصص للمباني والتجهيزات ومعدات التدريب العملى.
- ٥/٦ تنوع وتعدد فئات المعلمين وضعف التكامل فى الأداء.
- ٦/٦ التخصص الضيق بحيث لايتيح المرونة والتكيف مع المستجدات فى عالم المهن .
- ٧/٦ قصور عمليات التقويم المؤسسى الشامل .
- ٨/٦ قصور فى عمليات الإشراف الفنى .
- ٩/٦ عدم الإرتباط الكامل بين مواصفات المهن وشروط شغلها .
- ١٠/٦ عدم توافر المهارات الفنية الصناعية وإستخدامها بطريقة فعالة .

٢ - التوصيات والمقترحات .. ويمكن عرض أهمها فيما يلي :-

أ- التوصيات :

جاءت توصيات الدراسة الراهنة فى عشر توصيات تمثل متطلبات لتحقيق المواطنة المهنية لخريجى نظم التعليم الفنى الصناعى ، هى على النحو التالى :-

المطلب الأول :- تطوير الإدارة التعليمية :

وذلك بهدف الإرتقاء بفعالية المواطنة المهنية ، وتحقيق هذا الهدف يكون من خلال :

- دعم وتقوية عمليات التقويم الدورى .
- دعم الإدارة المدرسية وتحسين عمليات الإشراف الفنى .
- تهيئة المناخ الاجتماعى للمدرسى.

المطلب الثانى : تحسين نوعية التخصصات :

وذلك من أجل تحقيق معدلاً أعلى من المواطنة المهنية ، وذلك من خلال :

- تعزيز المواد الدراسية المحورية .
- الاهتمام بتكنولوجيا التعليم .
- إتاحة صيغ تعليمية مرنة .

المطلب الثالث : نشر ثقافة المهارة :

بهدف تفعيل العلاقة بين التعليم والعمل ، وذلك من خلال :

- تقوية الإتجاهات الإيجابية نحو العمل اليدوى .
- تمهين التعليم العام .
- إكساب المهارات الحياتية / الاجتماعية .

المطلب الرابع : موقع ومكانة الخريجين فى قوة العمل :

بهدف تفعيل دور الخريجين فى قوة العمل ، وذلك من خلال :

- تحفيز عملية القيد فى التعليم الفنى .
- تشبيك التعليم بالروابط الأمامية والخلفية .

- تفعيل العلاقة بين التعليم وعالم العمل .

المطلب الخامس : تحقيق قدر كبير من الانساق مع التعليم وعالم العمل :

- بهدف تحقيق المواءمة المهنية على نحو سليم وذلك من خلال :
- التركيز على إكساب المهارات ضمن المنهج الدراسي وأنشطته.
- التركيز على إكساب المهارات فى مؤسسات التدريب المهنى .
- التركيز على إكساب المهارات فى مؤسسات العمل والإنتاج.

المطلب السادس : المشاركة فى السياسات والإستراتيجيات والخطط:

- بهدف تحقيق مواءمة مهنية على نحو سليم من خلال :-
- إستثارة دافعية المشاركين (الفاعلين فى سياق التعليم + أصحاب المصالح)
- المشاركة من القطاعين العام والخاص فى التصميم والتخطيط والتنفيذ .
- المشاركة فى تصميم المنهج والمتابعة والتنفيذ والإدارة .

المطلب السابع : الإستجابة لتحديات أسواق ومواقع العمل:

- بهدف ضمان ودعم المواءمة المهنية للخريجين ، وذلك من خلال :
- التخطيط لضمان إتاحة وتهيئة الخريجين للعمل .
- إتاحة نظم معلومات واقعية حول العرض والطلب .
- إجراء بحوث ودراسات حول سوق العمل وتتبع الخريجين

المطلب الثامن : تفعيل العلاقة بين التعليم الفنى وعالم العمل والإنتاج:

- بهدف تحقيق ملائمة منهجية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية من خلال:-
- تحديد معايير التعليم
- تطوير المعايير القياسية للمناهج والأداء .
- تقديم ودعم عمليات التدريب فى مواقع العمل

المطلب التاسع : إحداث نوع من التكامل بين التعليم الثانوى العام ، والثانوى الفنى :

- بهدف إكساب الطلاب كل الكفايات الأكاديمية والمهنية ذات العلاقة بالعمل ، وذلك من خلال :

- تزويد الطلاب بفهم افضل للجوانب العملية والتطبيق ذات العلاقة بعالم العمل.
- إبداع مزيد من الخبرات التعليمية من خلال دعم التعاون والتنسيق بين المواد الأكاديمية والفنية .
- الإنتقال بكفاءة من المدرسة الى عالم لعمل والى مؤسسات التعليم العالى .

المطلب العاشر : الاجتهاد والتحديث لعمليات التوجيه الأكاديمي والمهني :

- بهدف ترشيد عمليات الاختيار المهني والتوجيه المهني من خلال :
- تحديد مسار كل من الارشاد المهني والتوجيه المهني ومايتطلبه من مقررات وأنشطة وأساليب تقويم .
- تحليل العمل والعامل وتوصيف المهن وشاغلها
- تطوير وتحديث بنية ومحتوى المناهج وأساليب وطرق التدريس

ب - المقترحات :

مقترح : لتحقيق موازنة مهنية فعالة من خلال مهارات الاعتماد على الذات :

أهمية وجدوى توافر مهارات الاعتماد على الذات لخريجي نظم التعليم الفني:

1/

تكمن أهمية وضرورة الحاجة لمهارات الاعتماد على الذات للخريجين في الأسباب التالية :-

- التغيرات في المسار المهني / الوظيفي ، أصبحت هامة وجوهرية ومن ثم تدعو الحاجة الى إدارة هذه المهارات.
- الحاجة الى إدارة التغيير ، حيث يتسم التغيير بشئ من الغموض لذا يلزم توافر مهارات التكيف مع التغيير لمواكبة ومجاراة هذا التغيير .
- مواجهة المواقف الجديدة في المجال المعرفي والمهاري ، والتكيف ، ومن هنا فإن مهارات التعليم الفعال تسهم إلى حد كبير في معالجة ذلك .
- إضفاء هياكل الدعم من الشركات سواء الدعم في المسارات المهنية / الوظيفة أو التطوير الوظيفي ، والشركات الصغيرة (المشروعات) تحتاج الى مهارات الاعتماد على الذات .
- زيادة الطلب على التعليم الفني ، وهذا يتطلب التركيز على التعليم المتمكن والتدريس الفعال والاعتماد على الذات .
- مرونة الخريجين بمعنى قدرتهم على التكيف وإستخدام الإمكانيات والكفاءات في مواجهة المواقف الجديدة ، وهذه المرونة تستحوذ على درجة كبيرة من نقل المهارات .
- إدارة العلاقات الإنسانية في مجال العمل ، ويشمل ذلك التفاوض مع صاحب العمل ، أو العملاء ، أو الزملاء في العمل ، ولذا يمكن التعويل على مهارات التفاوض والوعي السياسى على جانب كبير من الأهمية في هذا المجال .
- هذه هي المبررات التي تدعو الى تركيز الخريجين على مهارات الاعتماد على الذات وبحيث يصبح الخريج :-
- أكثر وعياً وإدراكاً للتغيير في عالم العمل .
- أكثر قدرة على تحمل المسؤولية نحو مساره المهني وتطويره
- أكثر قدرة على إدارة العلاقة مع العمل ومع التعليم .

أما فيما يتعلق بمهارات إدارة المسار الوظيفي / المهني ، ومهارات التعلم الفعال، أو بمعنى أدق مهارات الاعتماد على الذات فهي كما يلي :

- أ/ الوعي الذاتي .
- ب/ التشجيع الذاتي
- ج/ إكتشاف وخلق الفرص
- د/ تخطيط العمل
- هـ/ شبكات الأعمال
- و/ المواءمة واتخاذ القرار
- ز/ التفاوض
- ح/ الوعي السياسي
- ط/ التكيف مع المجهول
- ي/ التركيز على التطوير

بالنسبة لمهارات الوعي الذاتي ، فتتمثل في :

- قدرة الخريج على تحديد المهارات - القيم - الاهتمامات - الاتجاهات - الميول الشخصية الأخرى .
- قدرة الخريج على تدعيم جوانب القوة ، وتعديل عوامل الضعف الى عوامل قوة.
- القدرة على التزود بالدليل والبرهان عن القدرات .
- الرغبة النشطة في الحصول على تغذية راجعة من الآخرين ، مع القدرة على إعطاء تغذية بناءة .
- القدرة على تحديد مجالات التطوير الشخصي ، والمهني ، والأكاديمي .

أما مهارات التشجيع الذاتي ، فتشتمل على :

- قدرة الخريج على تحديد وتدعيم خطة عمل .
- تحديد احتياجات العمل وفهم رغباته .

أما مهارات إكتشاف وخلق الفرص فتتمثل في :-

- قدرة الخريج على تحديد (خلق) البحث عن فرص وإنتهازها .
- إقتناء المهارات البحثية ، لتحديد المصادر المتاحة للمعلومات وتقديم الدعم المطلوب .

ومهارات التخطيط للعمل تتمثل في :

- قدرة الخريج على تخطيط مسار عمله بدقة .
- القدرة على تطبيق خطة عمل ، والإستفادة من تنظيم وإدارة الوقت وتحقيق الهدف وإعداد خطة بديلة (للطوارئ)
- القدرة على مراجعة وتقييم النجاح في تحقيق أهداف معينة .

ومهارات شبكات العمل تتمثل في :

- قدرة الخريج على إدراك وفهم الحاجة لتطوير شبكات العمل .
- القدرة على تحديد ، وتطوير ، والمحافظة على شبكات العمل لدعم التصميم
- إحتلال مهارات إجراء الإتصالات الفعالة .

ومهارات الملاءمة واتخاذ القرار تتمثل في :

- أن يفهم الخريج الأولويات الشخصية ، والقيود (الداخلية / الخارجية) .
- أن يتوازن مع عمله ويستقر فيه وحياته المنزلية .
- القدرة على موازنة الفرص للمهارات الجوهرية -المعرفة- القيم - الاهتمامات.
- القدرة على اتخاذ قرار معتمد على الفرص المتاحة .

ومهارات التفاوض كما يلي :

- قدرة الخريج على التفاوض فيما يتعلق بأمور عمله.
- القدرة على الوصول إلى إتفاق محدد والفوز به .

ومهارات الوعي السياسي هي :-

- أن يفهم الخريج أى مصدر للتوترات ومقاومة القوة فى العمل .
- الإدراك بمواقع القوة والتأثير فى مجال العمل .

ومهارات التكيف مع المجهول يتمثل في :

- القدرة على تبني الأهداف فى ضوء تغير الظروف.
- القدرة على القيام بالعديد من المهام الصغيرة .

ومهارات التركيز على التطوير فهي كما يلي :

- أن يتعهد الخريج بمواصلة التعلم طوال الحياة.
- أن يفكر مليا فى التعلم من الخبرات (حلوها ومرها).
- أن يفهم الطريقة المفضلة ونوع التعلم المرغوب
- القدرة على التعلم من أخطاء الآخرين .
- هذا فيما يتعلق بمهارات الاعتماد على الذات . أما فيما يتعلق بمهارات التحول (من - الى) : فهي على النحو التالى :-
- الثقة فى النفس :
- إمتلاك الخريج للثقة الواضحة فى قدراته (إمكاناته) المعتمدة على النجاحات السابقة .
- إمتلاك الإحساس الشخصى بالقيمة الذاتية ، غير معتمدة على الأداء.

وختاما ، فإن مهارات الاعتماد على الذات ، هى بطبيعتها مهارات داعمة ، وسوف تكون أساسية وجوهرية لخريجى نظم التعليم الفنى الصناعى على وجه الخصوص ،
فهى مهارات تستند على جانبى التعليم والعمل ، وكما أنها مهارات للعملية بدلا من كونها مهارات عملية وظيفية ،
وفى كل الأحوال فإن الخريج يحتاج الى أربعة أنواع من المهارات هى على الترتيب:-

١- مهارات الاعتماد على الذات .

٢- مهارات مترابطة مثل مهارات الإدارة - الاجتماعات / التفاوض /
الحضور

٣- مهارات متخصصة (مثل التسويق - المهن - علم النفس التنظيمى

٤- مهارات متعددة (الكفاءات والمواهب) مثل مهارات الإتصالات الفعالة
شفهية ومكتوبة - حل المشكلات - اتخاذ القرارات - إستخدام تكنولوجيا
المعلومات .

٧/ بالنسبة للعوامل المحددة في تحقيق المواءمة المهنية فهي :-

هناك إتفاق بين عينات البحث الثلاث على أهم عشرة عوامل محددة هي :-

- ١/٧ ضعف الاهتمام الرسمي بالتعليم الفنى الصناعى .
- ٢/٧ إستمرار تدنى النظرة المجتمعية لهذا التعليم .
- ٣/٧ غياب جهاز منوط به إستشعار التغيرات والمستجدات فى سوق العمل .
- ٤/٧ ضعف الاهتمام بتخطيط القوى العاملة .
- ٥/٧ إنعدام العلاقة بين عالم العمل ومؤسسات التعليم الفنى الصناعى.
- ٦/٧ قصور عمليات الإرشاد والتوجيه المهنى والمدرسى .
- ٧/٧ زيادة أعداد المدرسين غير التربويين .
- ٨/٧ قصور فى المعلومات الحقيقة عن سوق العمل .
- ٩/٧ قلة الموارد المخصصة للمبانى والأجهزة والمعدات ومستلزمات التدريب العملى.

٣- آليات الارتقاء بالمهارة المهنية لخريجي نظم التعليم الفني الصناعي :

- ١- التنمية المستدامة للمعلمين .
- ٢- التوجيه المدرسي والمهني.
- ٣- التدريب المهني.
- ٤- توفير المهارات الفنية الصناعية وإستخدامها بطريقة فعالة .
- ٥- بنية التعليم الفني الصناعي ومحتواه .
- ٦- إدارة التعليم الفني الصناعي .
- ٧- التقويم الدوري لمخرجات التعليم الفني الصناعي وتتبع الخريجين.
- ٨- تفعيل دور الإشراف الفني على المدارس الصناعية .
- ٩- ربط التعليم الفني الصناعى بعالم العمل والإنتاج .
- ١٠- الدعم المالى .
- ١١- التنسيق بين خطة التعليم والخطة الاقتصادية

وسوف يتم تناول كل ولاية من تلك الآليات بشئ من التفصيل فيما يلى :-

(١) التنمية المستدامة للمعلمين :

لعل نجاح عملية التعليم فى جزء كبير منها - يرجع الى نظم إعداد المعلم ، وبقدر ما يكون عليه الإعداد للمعلم ، بقدر ما يكون المعلم قادراً على أداء رسالته على الوجه الأكمل ، ومن الملاحظ أن عملية إعداد المعلم الفني الصناعي قد ارتبطت بتطور السلم التعليمى ، أيضا توجد نسبة كبيرة من المعلمين غير مؤهلة تربويا ، ومن الطبيعى أن يكون لكل ذلك تأثيراً واضحاً على مدى كفاءة وكفاية التعليم الفني الصناعي .

وتتطلب عملية إعداد معلم التعليم الفني الصناعي تحقيق أمرين ، أولهما: يتمثل فى التعرف على التغيرات والمستجدات فى مجال التدريس والمهنة ، وفى مجال الصناعة بما يتيح له زيادة الخبرات ، وثانيهما ، يتضح فى المراجعة الدقيقة لبرامج الإعداد وتحليل الموضوعات المتعلقة بها بما يكفل رفع مستوى الأداء ، وبالتالي مستوى الكفاءة والفعالية. من هنا يجب العناية بإعداد معلم التعليم الفني الصناعي (نظري / علمي / عملي) ، وتأهيله تأهيلا يكفل له المزيد من اللحاق بركب التطور العلمى والتكنولوجى ، ونقل هذا التطور الى الطالب .

كما يجب أن يتوافر فى معلم التعليم الفنى الصناعى ، الإعداد العلمى والتطبيقى جنباً الى جنب بالإضافة الى ذلك ، العناية المستمرة بتدريبه تدريباً مستمراً حتى لا تتوقف معرفته دون التطور المستمر ، ومن الضرورى أن تكون برامج إعداد المعلم ذات نظرة مستقبلية بالنسبة للمهن المتوقعة واساليب العمل والأجهزة والمعدات المستخدمة ، وأن تتفق برامج الإعداد مع مواصفات المهن ، وتوضع خطط التدريب المستمر للوصول الى المهارات الحالية والخبرة العلمية فى مجالات تخصصهم .

وبخصوص المهام التى يجب على المعلمين القيام بها فتمثل فى : مشاركتهم فى صنع الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف التعليم الفنى الصناعى ، وتدريبهم على نوعية وطبيعة المقررات ، وكيفية أداء المهام الموكولة إليهم بكفاءة ، وتدارك فلسفة وأهداف التعليم الفنى ، والمشاركة فى إدارة المدرسة وفى تنظيم خطط الدراسة وفى عمليات القبول والتوجيه المهنى والمدرسى ، ومتابعة ما يترتب على ذلك من إجراءات ، فضلاً عن الوعى بأهمية وجدوى العمل كقيمة ، والتأكيد على تنمية قدرات الطلاب للمشاركة فى صنع واتخاذ القرارات المناسبة فى ضوء البدائل والاختبارات المتاحة .

(٣) التوجيه المدرسى والمهنى:

- يعرف التوجيه المهنى بأنه العملية المستمرة التى تتم داخل المدرسة ، وخارجها بقصد إحداث نوع من التوازن والتكيف بين الفرد والبيئة ، وبحيث يتم مساعدة الفرد فى اختيار أفضل المهن ، والإعداد لها والالتحاق بها ، والتقدم فيها .

ويتطلب تحقيق التوجيه المدرسى والمهنى توفير المتخصصين فى مجالات الإرشاد والتوجيه الأكاديمى ، وضرورة تدارك المعلمين بأسس هذا التوجيه وكذلك توفير كل الإمكانيات اللازمة لتحقيقه على نحو سليم ، وأيضاً التوعية الكاملة بالنظام المدرسى ومتطلباته ، والتوعية كذلك بالمهن من حيث الكم والكيف والمستوى . وهنا يتطلب الأمر إعداد وتدريب متخصصين ومعلمين فى مجال عمليات التوجيه المهنى والاستعانة ببعض العاملين فى وزارة القوى العاملة فى إيجاد قنوات إتصال بين التوجيه المدرسى والتوجيه المهنى فى المؤسسات الصناعية ذات العلاقة . وذلك من خلال المشاركة فى رسم سياسات القبول ، والمشاركة فى بناء التخصصات ، وإقترح وإضافة الجديد فى محتويات المناهج ، المقررات والأنشطة والخبرات .. الخ وإيضاً المشاركة فى تنفيذ ومتابعة وتقويم أنشطة وعمليات التوجيه المدرسى والمهنى .

وهنا يجب التركيز على جانبى التأهيل والتنمية ، فمن حيث التأهيل يجب الإعداد الجيد والتهيئة السليمة لممارسة الحياة العملية ، وممارسة الحكم على الأشياء ، والتقدير والفهم . ومن حيث جانب التنمية فيجب تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل ، وتنمية القدرة على التفكير والاستيعاب وإكساب المعارف والمهارات الأساسية ، والتأكيد على مهارات التعلم الذاتى ، وإحداث نوع من التكامل بين النظرية والتطبيق فى بناء أسس التوجيه المهنى والمدرسى .

(٣) التدريب المهنى:

- التدريب فى معناه - العام - عملية تعليم وتعلم تتعدد أغراضه ، وأنواعه ، وفقا للهدف من التدريب ، أو وفقا للوسائل التدريبية المستخدمة ، أو للمكان الذى تعقد فيه البرامج التدريبية أو وفقا لمستوى المتدربين ، والتدريب المهنى وسيلة تساعد فى الحصول على الإستجابات لأداء الأعمال على الوجه الصحيح .

وهنا يجب دراسة أنظمة التدريب المهنى وبخاصة الجوانب المتصلة بالتعليم الفنى الصناعى ، وتقويمها من أجل التعرف على عوامل القوة ، وجوانب الضعف ، بحيث أن يكون التدريب المهنى فى خدمة التعليم الفنى وهذا يتطلب :-

أ- إدراك المتصلين بحقل التدريب المهنى بمشكلات الواقع وتحدياته ، وآفاقه المستقبلية ، لمزيد من الإرتقاء بفعاليته وكفاءته .

ب- محاولة الإستفادة من التدريب الثنائى فى كل من (ألمانيا - وانجلترا) فى قيام وحدات (شركات - مصانع - ورش) بالإشراف والتنفيذ والمتابعة والتقويم لأنشطة التدريب قبل وأثناء العمل .

ج- تحديد المعايير والأسس التى يمكن الإحتكام إليها فى اختيار وإنتقاء العناصر المتدربة للإلتحاق بالتدريب المهنى .

وفى كل الأحوال لابد من تحليل الإحتياجات التدريبية ، مع مراعاة المهن التى تتآكل والمهن المستحدثة فى بنية الصناعة والإنتاج ، وأيضا يجب مراعاة توفير البيانات والمعلومات عن قوة العمل والهيكل التعليمى والتدريب ، ومجالات العمل والمهن المختلفة ومستوياتها مهارية ، مع ضرورة إجراء مسح شامل للمؤسسات الصناعية وميادين الإنتاج المختلفة لإمدادها بخريجى التعليم الفنى الصناعى .

(٤) توفير المهارات الفنية الصناعية واستخدامها بطريقة فعالة :

إن ضمان توفير المهارات الفنية الصناعية القادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وكذلك استخدام هذه المهارات بطريقة فعالة يتطلب مايلي :-

أ- تنمية العلاقة القوية بين التعليم والتدريب وعالم الإنتاج ، هذه العلاقة هامة لتوفير المعلومات الكافية عن الاحتياجات المطلوبة كما أنها تفيد المخططين ومديرى المشروعات فى توفير المعلومات لديهم عن مدى وكفاءة مايمكن أن يوفره قطاع التعليم الفنى الصناعى من مهارات وقوى عاملة ، وهو ما يؤثر على تخطيط التنمية الاقتصادية واختيار التكنولوجيا المناسبة .

ب- جمع المعلومات اللازمة عن كافة متطلبات التعليم الفنى الصناعى من طلبة ومدارس وفصول وتجهيزات ومعدات ، ومعلمين (عملى / علمى) ، وتحديد إحتياجات سوق العمل ، وكافة المعلومات عن هذا السوق ، ويتسع ذلك لجمع المعلومات عن الأجور وساعات العمل ، وخبرات العمل المطلوبة ، وكلما كانت هذه المعلومات صادقة ، ودقيقة ، وتم تحليلها بنجاح كلما ساعد ذلك فى تحقيق أهداف خطة التنمية .

ج- تدريب الطلاب فى المصانع و/أو الورش و/أو مواقع العمل ، وأن يكون لدى الشركات الصناعية الكبيرة ، والمتوسطة ورش مخصصة للتدريب العملى والمهنى د- إشراك القائمين على مشروعات الإنتاج والخدمات بالتدريس فى المدارس الفنية الصناعية وايضا إشراك المسئولين فى قطاعى الإنتاج والعمل ، فى المجالس التى تعطى المشورة لمؤسسات التعليم الفنى الصناعى ، وكذلك إشراف الغرف الصناعية ، والنقابات والاتحادات ...الخ فى توفير هذه العلاقة .

هـ- إكساب الطلاب المهارات الحياتية والتواصل والإتصال : وهذه المهارات التى يجب أن يكسبها الخريج تتمثل فى :

- مهارات خاصة بسوق العمل
- مهارات خاصة بالتعامل اليومي
- مهارات خاصة بالتفكير العلمى والتكنولوجى
- مهارات خاصة بالتعليم المستمر
- مهارات خاصة بالتنبؤ العلمى فى مجالات البيئة والتكنولوجيا.
- مهارات خاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالنسق القيمى.
- و - ويعتبر المنهج الدراسى الآلية المناسبة لإكساب الطلاب المهارات الحياتية

والتواصل والإتصال إذا اتسم بالمرونة عند التطبيق ، وعلى أن يشارك الطلبة والمعلمين وارباب الأعمال فى تصميمه ، من أجل إحداث نوع من التوازن فى المقررات والأنشطة مع التأكيد على الجوانب العملية ، والتركيز على مهارات ومعايير التعليم والتعلم الجيد والمهارات الحياتية .

وهنا تكمن أهمية التدريس الفعال فى تحفيز المهارات والمعرفة والفهم والتوجهات والخبرات وبخاصة مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات ، والاهتمام بمهارات الإبتكار والإبداع .

إن الأنواع الستة من المهارات السابقة يمكن تجميعها فى ثلاثة أنواع من المهارات هى :

- أ- مهارات ومعايير خاصة بالمنهج .
- ب- مهارات ومعايير خاصة بالإجاز .
- ج- مهارات ومعايير خاصة بالخريجين .

ز- إن كفاءة وفعالية المنهج الدراسى ، والتدريس الفعال يسهمان فى تحقيق إنجاز يؤثر فى زيادة المكاسب من خلال سلسلة واسعة من الخبرات والممارسات ، ومن خلال مساعدة الخريجين على تحقيق مستويات عليا من الكفاءة تظهر بشكل جلى فى تصميم المنتج ، وتمتع الخريجين بأساليب جيدة لحل المشكلات الأكثر تعقيداً وتطبيق التصميمات بصورة مبتكرة .

- أما فيما يختص بتنمية مهارات الخريجين ، فإن تطوير قدراتهم بصورة ناجحة كمستخدمين لمجموعة من المعارف الواسعة والتطبيقات العملية ، وفهم التكنولوجيات التى تعتبر جزءا من حياتهم شاملة المواد المستخدمة فى عمليات الإنتاج المختلفة ، مع أهمية إنكفاء روح العمل الجماعى والتعاونى ، وإظهار مهارات إبتكارية وإبداعية فى تطبيق قواعد التصميمات وتكنولوجيات المعلومات والإتصالات ، مع ضرورة التأكيد على توافر مجموعة المهارات الأساسية لخريجى التعليم الفنى للقرن الحادى والعشرين والمرتبطة بإقامة جسور قوية فيما بينهم وبين كل مؤسسات العمل والإنتاج ، والتدريب والتعليم وإمتلاك القدرة الذهنية التى تمكنه من حل المشكلات المعقدة ، وعدم تعقيد المعلومات وغموضها وتبنى دور

العميل أو الزبون فى التعرف على احتياجاته ، ورغباته ومواصفات المنتج الذى يريده ، بالإضافة الى قدرته على الاستفادة الكاملة من كافة خبراته المتراكمة بحيث يزيد عن القيمة المضافة لهذه الخبرات ، وممارسة مهارات التعاون والتكامل ، وتوزيع الأدوار من خلال العمل الفريقى وأن يستمر فى تنمية ذاته من خلال عمليات التنمية المستدامة ، وإملاك مهارات صيانة العمل من خلال اللوائح والتشريعات المنظمة له ، والتحليل الشامل والمستمر لجميع إنجازاته فى العمل والحياة للاستفادة منها من خلال التقدير الراجح ، والحرص على التعلم مدى الحياة وإملاك مهاراته .

(5) بنية التعليم الفنى الصناعى ومحتواه :

من الأهمية بمكان التفكير فى إعادة النظر فى عملية تنظيم التعليم الفنى الصناعى ، وإعداد برامج فنية وفقا لنظم الدراسة ، بعض الوقت ، كما هو الحال فى ألمانيا وإنجلترا ، بحيث يكون التعليم مفتوحا للجميع ، ويكون الدخول فيه لأكثر من مرة ، كما يتيح مسارات وأنواع للتعليم الفنى العالى من كليات ومعاهد للراغبين فى مواصلته .

على أن تستند بنية التعليم الى بنية عريضة من التخصصات ، تتضمن كل تخصص مقررات وأنشطة إجبارية واختيارية ، وأن تتسم البنية بالمرونة لإمكان تغيير مجال التخصص ، وفقا لقدرات وقابليات وإستعدادات الطلاب ، وتوافر خدمات الاختيار والإرشاد والتوجه المدرسى والمهنى .

وبالنسبة للمحتوى التعليمى ، فإنه يشتمل على قواسم مشتركة ، ومقررات مرتبطة بصناعة بشكل اساسى أو فرعى ، وأيضا مقررات اختيارية ، بحيث تكون النسبة كما يلى :

أ- قواسم مشتركة (عامة) من ٣٠ - ٤٠ % .

ب- مقررات مرتبطة بالتخصص (إجبارى) ٤٠ - ٥٠ %

ج- مقررات إختيارية من ٨ - ١٠ %

ومن ثم يجب إعادة النظر فى المحتوى ليصبح أكثر تكاملا من الجوانب النظرية والتطبيقية والعملية ، ولا بد أن يكون مجال تصميم المنهج متسعا لإعطاء صورة واضحة عن كيفية التفكير والعمل على إكتساب المهارات بمستوياتها المختلفة ، لذا فإن المنهج

الجيد تتمثل مقوماته فى الإستمرارية ، والواقعية والإيجابية ، مع ملاحظة الربط بين تلك المقومات بطريقة تسمح بتحقيق الإتساق الكامل بينهما جميعاً .

(٦) إدارة التعليم الفنى الصناعى :

الأخذ بأسلوب الإدارة العلمية الحديثة من أجل ترشيد القرارات التربوية والتعليمية على أن يشارك فى ذلك المتصلين بحقل التعليم الفنى ، كما يجب الأخذ فى الاعتبار العاملين فى السياق التعليمى من آباء وأبناء ومعلمين ، وأيضاً أصحاب المصالح أى المستفيدين من مخرجات التعليم الفنى .

وهناك يجب أن تتسم إدارة التعليم الفنى بمرونة الإتصال الفعال وكفالة نظام جيد للمتابعة والتقويم المستمرين ، ومشاركة من هيئات المجتمع والعمل والإنتاج فى إدارة وتنظيم التعليم الفنى مع أهمية وضرورة مشاركة المعلمين فى صنع الإجراءات المناسبة لتحقيق أهداف التعليم وتدريبهم على نوعية وطبيعة المقررات وكيفية أداء المهام المنوطة بهم .

وفى هذا السياق تتضح ضرورة وجود هيئة تشرف على التعليم الفنى الصناعى ويمكن تصور عملها فى : وضع تصنيف وتوصيف للأعمال والمهن فى سوق العمل ، وتحليل ذلك لوضعه فى خطط وبرامج الدراسة ، وأيضاً الإشراف على منح الشهادات ، أو ترخيص مزاولة المهنة ، وإجراء البحوث والدراسات التتبعية للخريجين للتعرف على مدى مواءمتهم للمهن فى سوق العمل .

(٧) التقويم الدورى لمخرجات التعليم وتنظيم الخريجين :

التقويم الدورى ، عملية مستمرة تعنى بجمع المعلومات وتحليلها بشكل دورى للتعرف على مواطن القوة والضعف ، بهدف تحسين الأداء وتمثل أساساً للتطوير وضمان الجودة ويهتم التقويم الدورى بـ :-

أ/ التعرف على الكشوف عن اهتمامات وقدرات وإستعدادات ميول الطلاب .

ب/ إتخاذ كفاءة وفعالية المدرسة كمعايير أساسية ليستند عليها فى عملية التقويم .

ج/ النظر إلى عملية التقويم على أنها عملية شاملة ومتكاملة ومستمرة .

وتشتمل عناصر التقويم على ثلاثة، أولهما : المعارف التى يجب على الطلاب أن يتعلموها كالمعارف الإدارية والمهنية ، وثانيهما : المهارات الحياتية والشخصية والمهنية

التي يجب على الطالب إتقانها ، وثالثهما : القيم والأخلاق وهي مجموعة السلوكيات التي يجب على الطلاب التحلي بها كالانتماء والولاء والأمانة وأسرار العمل .

وتحتوى مستويات التقويم على كل من المدرسة ، الإدارة ، المنهج والمقررات ، والفاعلين فى سياق التعليم ، ويخطو التقويم الدورى بخطوات تبدأ بتحديد الجهات المستفيدة من المخرجات وإنهاء باتخاذ مايلزم من توصيات مروراً بتحديد فلسفة وأهداف التعليم الفنى الصناعى وتحديد نوعية المخرجات ومعايير قياس الأداء ، والوسائل المناسبة لقياس الأهداف وجمع المعلومات والتأكيد على التقويم الذاتى الذى يستهدف تعزيز عملية تعليمهم وتعليم الطلاب والمحافظة على المعايير الأكاديمية وتطويرها والتحقق من توافق المنهج مع الأهداف المعلنة وضمان كفاءة الأنشطة والتدريب العملى وأيضاً كفاءة وفعالية التوجيه المهنى المدرسى .

وحتى تأتى الفائدة من التقويم الدورى من خلال تنفيذ التقويم الذاتى يجب الإلتزام بخطوات تنفيذه التى تبدأ بالإعلان من بدء عملية التقويم ، وتشكيل فريق العمل ، ومراجعة التقارير السابقة ، وتنفيذ عملية التقويم ، وعرض نتائج وتوصيات فريق التقويم ومتابعة خطة التنفيذ ومراجعة سيرها بانتظام .

(٨) تفعيل دور الإشراف الفنى على المدارس الفنية الصناعية :

الإشراف الفنى التربوى ، عملية إنسانية علمية هدفها تقديم خدمات فنية متعددة تشمل المعلم والمتعلم ، وبيئة التعلم ، بغية تحسين الظروف التعليمية ، وزيادة فاعلية التعليم وتحقيق أهدافه من حيث تنمية قدرات الطلاب ، وتمثل وظائف الإشراف الفنى فى :
أ- وظائف إدارية : مثل ، تحمل المسؤولية القيادية ، والتعاون مع إدارة المدرسة ، وحماية مصالح الطلاب ، وإعداد تقرير نهائى .

ب- وظائف تنشيطية : مثل ، حث المعلمين على الإنتاج العلمى والتربوى ، المشاركة فى حل المشكلات ، مساعدة المعلمين على النمو الذاتى وتفهم طبيعة عملهم ، متابعة الجديد فى مجال التربية والتعلم .

ج- وظائف تدريبية : عن طريق ورش الدراسة ، حلقات البحث ، المنشورات ،

د - وظائف بحثية : منها الإحساس بالمشكلات والقضايا التى تعوق مسيرة عملية التعليم والسعى لحل تلك المشكلات .

هـ- وظائف تقويمية : ومنها ، قياس مدى توافق عمل المعلم مع أهداف المتعلم الفنى الصناعى ومناهجه ..

والتعرف على مراكز القوة فى أداء المعلم والعمل على تعزيزها ، وإكتشاف عوامل الضعف والعمل على علاجها وتداركها .

و- وظائف تحليلية ، منها ، تحليل المنهج الدراسى ، تحليل الأسئلة .. نماذج الإجابات.

ز - وظائف إبتكارية ، منها إبتكار أفكار جديدة وأساليب متطورة لتجديد عملية التعليم والتعلم ، وتعميم هذه الأفكار والأساليب بعد تجربتها .

هذا وتتمثل مهارات الإشراف الفنى فى تهيئة المعلمين الجدد لعملهم ، عقد الدورات للمعلمين أثناء الخدمة ، عقد وإدارة الاجتماعات مع المعلمين ، العمل على تطوير المناهج الدراسية ، عرض نماذج للمحاكاة فى إدارة الصفوف ، المشاركة فى اختيار المعلمين وتوزيعهم على المدارس ، تدريب المعلمين على إدارة الوقت ، الإتصال الفعال ، وكتابة التقارير الفنية ، وإدارة ضغوط العمل .

وتصطدم عملية الإشراف الفنى التربوى بمجموعة من العقبات والمعوقات منها ، الكثافة العالية للفصول وكثرة عدد المدارس ، وعدم توفير وسيلة مواصلات ، وتدنى مستوى الكفاءة الإشرافية ، وقلة المخصص المالى اللازم لتنفيذ الإشراف على نحو سليم ، وقلة الصلاحيات الممنوحة للمشرفين ، وقلة توافر المكتبات ، وعدم توفر الوسائل التعليمية ، وتدنى مستوى المعلمين نتيجة لضعف التأهيل الأكاديمى والمهنى لهم ، وللكتلة منهم مؤهلين غير تربويين ، وعدم وضوح فلسفة وأهداف الإشراف الفنى لدى المعلمين .. الخ .

(٩) ربط التعليم الفنى الصناعى بعالم العمل :

لاشك أن التفاعل بين التعليم والعمل يسهم كثيراً فى تحقيق المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى - موضوع الدراسة الحالية - ويتطلب هذا التفاعل طرح توليفة من افضل الممارسات ذات العلاقة بأهداف هذا التعليم والأولويات فى مسألة ربط التعليم بالعمل .

وتهتم عملية التفاعل بين التعليم والعمل بتنمية المهارات قبل الالتحاق بالمهن ، وعادات وأخلاقيات سوق العمل ، وإكساب الطلاب المعارف والخبرات والمهارات التى تؤهل للعمل ، وذلك من خلال إعادة النظر بشكل مؤثر فى المنهج الدراسى وأنشطته ، وكذلك التدريب العملى والمهنى الذى يتدرج مع مراحل الدراسة السابقة على التعليم ، بما يسمح ربط المناهج بواقع العمل وتحقيق جدلية العلاقة بين الموقع والمرجع .

وتأتى على قمة الأولويات فى مسألة ربط التعليم بالعمل مسألة إعادة النظر فى أهداف التعليم الفنى الصناعى بما يسمح بإحداث تفاعل بين التعليم وعالم الإنتاج والعمل ، ويمكن النظر فى فلسفة وأهداف التعليم الفنى الصناعى على النحو التالى :

أ- تحقيق التنمية المتكاملة لشخصية الطالب بجوانبها المتعددة (معرفيا - ومهاريا ، ووجدانيا).

ب- إختيار التخصصات وفقا لقدرات وإستعدادات الطلبة مع مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.

ج- تكامل الجوانب المعرفية والخبرات النظرية التطبيقية العملية سواء من خلال المنهج الدراسى أو من خلال الأنشطة والممارسة والفعل ، داخل المدرسة الفنية أو خارجها .

د- توازن بنية المحتوى المعرفى المهارى مع التأكيد على ضرورة وأهمية الجانب الأكاديمى الأساسى والعام لمختلف المهارات ومجالاتها التطبيقية .

هـ- ربط مؤسسات التعليم الفنى الصناعى بعالم العمل ومؤسسات الإنتاج من جانب ، وبين مراحل ومؤسسات التعليم السابقة واللاحقة من جانب آخر .

هذا عن إعادة النظر فى فلسفة وأهداف التعليم الفنى الصناعى ، أما فيما يتعلق بمظاهر ربط المدرسة الفنية الصناعية بالمصنع فيمكن تحديدها فيما يلى :-

أ- مراعاة الروابط الأمامية والخلفية للتعليم الفنى الصناعى ، أى ربط المدرسة الصناعية بالمراحل السابقة لها (مرحلة التعليم الأساسى) ، وإستكمال التعليم لمراحل أعلى وبحيث يمتزج محتوى التعليم الأساسى بربط النظرية بالتطبيق ، والألفة بالمهن والحرف ، والتأكيد على إكساب مهارات الإتصال والتواصل وحل المشكلات .

ب- المشاركة فى الإدارة والدعم المالى والتدريس والتدريب وتصميم المناهج ، وتزويد المدرسة الفنية الصناعية بأهم الأفكار المرتبطة بأحدث التطورات ، فيتم فتح القنوات الراسية فيما بين التعليم الفنى الصناعى وبين التعليم العالى بحيث تتاح الفرصة لكل خريج .

(١٠) الدعم المالى :-

يعتبر التعليم الفنى الصناعى من أنواع التعليم المكلف ، حيث يقوم هذا التعليم بإعداد العمالة الفنية ، لقيادة عمليات الإنتاج فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى

والاجتماعى ، ولاشك أن العائد من هذا التعليم يرتفع بتوفر التدريب العملى المتخصص ، وهذا التدريب مرهون بتوفير معدات وتجهيزات ومستلزمات ، وكل ذلك يحتاج الى دعم مالى مناسب وكاف . ؟

ولاشك أن ضمان نجاح أى خطة تعليمية و/أو تدريبية يتوقف على مايدرج لها من اعتمادات لمواجهة تكاليف التجهيزات ، أو القوى العاملة لذلك لابد من المشاركة الإيجابية للمؤسسات الإنتاجية والخدمات فى دعم مايخصص من إعتمادات للتعليم الفنى الصناعى للوفاء بإحتياجاته سواء لمشروعات الأبنية التعليمية أو التجهيزات أو المعدات للورش والمعامل ، وذلك لتطويره وتحديثه بما يساير التقدم العلمى والتكنولوجى المعاصر لتحقيق متطلبات خطط التنمية من العمالة التى يوفرها التعليم الفنى الصناعى .

وفى هذا الصدد يمكن الحد من الإتفاق ن بالأخذ بأى من البدائل التالية :-

أ/ تصنيع المواد التعليمية (الأجهزة) منخفضة التكاليف من خلال التعاون بين المعلمين والطلاب .

ب/ مشاركة المعلمين والطلاب (بعد تحفيزهم) فى عمليات معينة للصيانة (المبنى / الأجهزة).

ج/ تصميم برامج تعليمية / تدريبية تهدف الى تقليل الكلفة الى حدها الأدنى .

(11) التنسيق بين الخطة التعليمية والخطة الاقتصادية :

يرتبط التعليم الفنى الصناعى بالتطورات الاقتصادية ، فهو يعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية وعلى توفير العمل لكل فرد (خريج) ، كذلك يعتبر التعليم الفنى المجال الذى يعد القوى البشرية الفنية اللازمة لمجالات الإنتاج المختلفة .

وهذا يتطلب الاهتمام بالتعليم الفنى الصناعى ، والتخطيط له كي يصبح أكثر قدرة على مقابلة التغيرات السريعة التى تحدث فى مجالات الإنتاج ، ومواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية من القوى العاملة الفنية ، وعلى التنبؤ ايضا بما يستجد من هذه الاحتياجات فى ضوء التغير فى توزيع القوى العاملة فى المستقبل ، ومن جانب ثان ، فى ضوء المستجدات فى سوق العمل المحلى والخارجى .

ويجب أن يكون هناك تنسيق بين خطة التعليم والخطة الاقتصادية عن طريق :-

أ/ أهداف الخطة : تعتبر الأهداف نقطة البداية التى يتحدد فى ضوءها وعلى أساسها نوعية التخصصات ، ويتلاءم معها كأساس لتحديد نوعية تخصصات المناهج

وأنشطتها ، وتحديد مجالاتها سواء فى صورة مواد نظرية وتطبيقية وتدريبات عملية أو أنشطة متنوعة مختلفة .

ب/ الأدوات والإمكانات : تلك التى تلزم التعليم الفنى الصناعى ، لاتقل أهمية وأهمية فى تحديد الجانب النوعى والكيفى عن الأهداف والمناهج ، فقد تكون الأهداف واضحة ومفصلة وقد تكون المناهج محددة ومنظمة ، ولكن عدم توافر الإمكانيات والأدوات قد تحول دون تطبيق هذه الأهداف ، والعمل بهذه المناهج .

ج/ المبائى المدرسية : تعتبر المبادئ المدرسية ، العامل المؤثر فى أداء التعليم الفنى ، ومقداراً لنوعيته وجودته ، لأن التعليم الفنى الصناعى يتطلب مساعدة الطلاب على أن يتدربوا على افضل الأجهزة والأدوات وعلى أحسن مستوى ، وفى أطول مدة ممكنة ، ويعنى هذا أن تتكيف المبائى ، وأن تصمم بحيث تحقق هذا الهدف الأساسى ، ولهذا يمكن النظر على المبائى المدرسية على أنها تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة فى تحقيق الأهداف المنوطة بالتعليم الفنى الصناعى ، وبالتالي أهداف الخطة .

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- (١) أبو بكر عابدين بدوى ، التربية الصناعية بين المفهوم والواقع ، القاهرة ، بل رنت ، ١٩٩١ .
- (٢) أحمد إبراهيم السيد ، دراسة ميدانية للمتغيرات المجتمعية وإنعكاساتها على منظور أولياء أمور طلبة الفنى الصناعى ، المؤتمر العلمى الثالث عشر ، (تفعيل التعليم الفنى فى مصر) كلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ .
- (٣) احمد صادق عبد المجيد ، مواصفات ومعايير الجودة فى التعليم ، مجلة التدريب والتقنية ، ع (٩٥) ١٤٢٧هـ .
- (٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ٢٠٠٩ ، بحث العمالة بالعينة (٢٠٠٥) ، وبحث القوى العاملة (٢٠٠٧) ، فى الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩ .
- (٥) حامد عمار ، منظور تربوى جديد ، من السلم التعليمى الى الشجرة التعليمية ، مجلة العربى ، الكويت ، يونيو ٢٠٠٠ .
- (٦) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
- (٧) دسوقى حسين عبد الجليل ، الكفاية الخارجية للتعليم الثانوى فى مصر ، دراسة تتبعية لبعض خريجية ، ماجستير ، تربية عين شمس ، ١٩٨١ .
- (٨) دسوقى عبد الجليل ، همام بدرأوى زيدان ، التكامل والتنسيق بين أجهزة التخطيط القومية والقطاعية وأثره على متطلبات العملية التعليمية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- (٩) دسوقى عبد الجليل ، همام بدرأوى زيدان ، الاتجاهات المعاصرة فى التعليم الفنى ، فى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣١) معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٠ .
- (١٠) دسوقى عبد الجليل ، همام بدرأوى زيدان ، تطوير التعليم الثانوى الفنى ، للوفاء بمتطلبات سوق العمل من المهن المستحدثة . دراسة ميدانية ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ١٩٩١ .
- (١١) دسوقى عبد الجليل ، همام بدرأوى زيدان ، أساليب التربية الصناعية ، كلية التعليم الصناعى ، ١٩٩٠ .

- (١٢) دسوقي عبد الجليل ، همام بدر اوى زيدان ، تخطيط التعليم بين النظرية والتطبيق ، مؤتمر إصلاح وتطوير التعليم ، نادى أعضاء هيئة تدريس أسبوط ، ١٩٩٠ .
- (١٣) دسوقي عبد الجليل ، همام بدر اوى زيدان ، فلسفة التعليم الصناعى وإقتصادياته - كلية التعليم الصناعى ، ١٩٩٠ .
- (١٤) رمزى زكى - الإقتصاد السياسى والبطالة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة ، الكويت . (د٠ث٠)
- (١٥) روبرت ماكلين ، توجيه التعليم والتدريب الفنى والمهنى من أجل التنمية المستدامة ، مستقبلات ، مكتب التربية الدولى ، جنيف ، مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ع (١٣٥) ، ٢٠٠٥ .
- (١٦) زينب عبد العزيز جاد ، دراسة ميدانية لمشكلات الإدارة المدرسية فى المدارس الثانوية الفنية ، دكتوراه غير منشورة ، بنات عين شمس ، ١٩٩٤ .
- (١٧) سعد مرسى أحمد ، تطور الفكر التربوى ، ط٤ ، عالم الكتب ، ١٩٩٥ .
- (١٨) سعد مرسى أحمد ، سعيد إسماعيل على ، تاريخ التربية والتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (١٩) سيد سالم موسى سالم ، تطوير التعليم الفنى الصناعى نظام الخمس سنوات ، دراسة مقارنة ، دكتوراه غير منشورة ، تربية الزقازيق ، ١٩٩٤ .
- (٢٠) شاكى محمد فتحى ، إدارة المنظمات التعليمية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- (٢١) شاكى محمد فتحى ، همام بدر اوى زيدان ، التربية المقارنة ، المنهج والسياسات والأساليب ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- (٢٢) صلاح عبد الحميد مصطفى ، الإدارة المدرسية فى ضوء الفكر الإدارى المعاصر ، دار المريخ ، الرياض ، ١٩٨٢ .
- (٢٣) محمد صبرى الشافعى ، واقع التعليم الفنى والتدريب المهنى وإحتياجات سوق العمل فى الدول العربية ، ندوة متطلبات أسواق العمل فى ضوء المتغيرات الدولية - منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٥ .
- (٢٤) محمد عبد العزيز عيد ، التعليم الفنى وتحديثات القرن الحادى والعشرين ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٣١) ، معهد التخطيط القومى ، يناير ، ٢٠٠٠ .
- (٢٥) محمد منير مرسى ، الإدارة المدرسية الحديثة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- (٢٦) محمد منير مرسى ، فلسفة التربية وإتجاهاتها ومدارسها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

- (٢٧) منذر واصف المصرى ، التعليم والتدريب المهني ، قضايا ونماذج منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
- (٢٨) منظمة العمل العربية ، مشروع الإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني والفنى ، الرياض ، يناير ، ٢٠١٠ .
- (٢٩) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تحديث إستراتيجية تطوير التربية العربية ، تونس ، ٢٠٠٦ .
- (٣٠) همام بدرأوى زيدان ، العلاقة بين السياسة ، وسياسة التعليم ، مجلة التربية ، رابطة التربية الحديثة ، ع (٦٥) ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
- (٣١) همام بدرأوى زيدان ، تاريخ التربية ونظام التعليم ، دار وفاء للنشر ، ١٩٩٠ .
- (٣٢) همام بدرأوى زيدان ، دراسة تتبعية لخريجي المدارس الفنية الصناعية نظام السنوات الخمس بعد الإعدادية ، دكتوراه غير منشورة ، تربية عين شمس ، ١٩٨٣ .
- (٣٣) همام بدرأوى زيدان ، التخطيط الإستراتيجي في مجال التربية ، المفهوم - العمليات ، التطبيقات ، مجلة التربية ، رابطة التربية الحديثة ، ١٩٩٥ .
- (٣٤) همام بدرأوى زيدان ، منهجية إعداد المعايير القياسية للبرامج الأكاديمية ، التعليم الأزهرى نموذجاً ، الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد ، ٢٠٠٧ .
- (٣٥) يمن محمد حافظ الحماقى ، إطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربى ، المنتدى العربى حول الدور الجديد للقطاع الخاص فى التنمية والتشغيل الرباط/ المملكة المغربية ٢١ - ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨ .
- (٣٦) يوسف عبد المعطى ، التعليم الفنى بين الأسر والإنطلاق ، مجلة عالم الفكر ، وزارة الإعلام ، الكويت ، م (١٢) ، ع (٢) ، ١٩٨٨ .
- (٣٧) مجلس الوزراء ، تجارب دولية خاصة بـ التعليم ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أغسطس ٢٠٠٤ .
- (٣٨) المجالس القومية المتخصصة ، التعليم الفنى ودوره فى إعداد القوى العاملة ، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٠ .
- (٣٩) مجلة التربية والتقنية ، التعليم والتدريب ، الجودة على رأس الأولويات ، العدد (٩٥) ذو القعدة ، ١٤٢٧ هـ .
- (٤٠) محمد داود ماهر ، التعليم المستمر ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

- (٤١) محمد عبد الشفيق ، التعليم الفني والتدريب المهني ، ورقة عمل مقدمة لمنظمة العمل العربية (د.ت) .
- (٤٢) محمد السعيد عبد المقصود ، دراسات في فلسفة التربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- (٤٣) الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد ، المعايير الأكاديمية للتعليم الثانوي الصناعي ، نظام ٣ سنوات ، ٢٠٠٩ .
- (٤٤) وزارة التربية والتعليم ، قطاع التعليم الفني ، دليل التعليم الفني ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- (٤٥) إستراتيجية تطوير التعليم الفني والتدريب المهني ، المجموعة الوزارية ، مايو ، ٢٠٠٩ .
- (٤٦) وزارة التعليم العالي ، ضمان الجودة والإعتماد ، ٢٠٠٤ .

ثانياً : المراجع الإنجليزية

- ١ - **Blaug.M.Education and the Employment problem In developing countries**, Geneva International labor office, ١٩٩٣
- ٢- **Bennell, Poul and secqerstrom,J.General versus vocational secondary schools. Education in developing countries, has the world bank got it right? International Jornal of Education development ١٨(٤) July, ١٩٩٨ .**
- ٣- **James, witte; Maching Training and Jobs, the fit between vocational Education and Employment In the German labour Market, Eurpean Reviw, Oxford, Univ, press ١٩٩٣**
- ٤- **Mansir, B.E.,& sohacht, N.R. Introduction to the continous Improvement: principles and parctics P P.٤٩,& P.A.٢٧.**
- ٥- **Mixon. J. and K lovelance, "Total Quility Management, challeng to urban school "Eduction leadership, ٥٠ .**
- ٦- **Munther, W.Masri, Vocational content In Mass. Higher Education In The Arab states perspective Interrational Respective And policy trends,Bonn,٢٠٠٥.**
- ٧- **Mango, Relationship between Attitude towards tehinical Education and Academic Achievment I Math. And science, NEA, ٢٠٠٦.**

- 8- Newton, lasley, kirk, Helen, The Relvence of Vocational Education for occupational therapy Support workers, BTOT., volum (12), No.(3)March, 1999.
- 9- Plent,s Career and Tehnical Education in the Blance.. st, Paul center MN. for national Researh and tehinical Education 2001.
- 10- Prais, S.J, What we learn from Germen system of Educational and vocational Training, Education and Economic, 1990.
- 11- Silverberg, M.,and others, National Assessment of vocational Education, final Report to congress, Washigton, Dc, V.S, Department of Education, 2004.
- 12- Srone, J.R. g Aliaga O.A, Career and Technical Education, Career and work learing, chanopes in participation 97-99.lss, conference 2001.
- 13- Tilak, Jadhyala B. Vocational Education and training In Asia, In the handbook. On the education Researh in the Asia pacific, klawer Academic Rublisher,sydney, 2002.
- 14 - The World Bank, "Improving Relevance, and Quility of undergraduate Education". Human Development unit, south Asia Region, No. 20386, Srilanka, May 12,2003.
- 15-The World Bank, Technical Education and training Modernization project" country Technical Department II, Human Resources operations Division, latin Amirca and the caribbean Regional office, Report No. 13416-ME, Mexico October 0, 1994.
- 16 -The World Bank, Third Technicion Education Project, Education sector -unit, south Asia Region,Report No. 20298-Iw,India, July 20, 2000.
- 17- The World Bank, Excellence And Innovation In secondary Education In Elsalvador 2007.
- 18- The world Bank,"Vocational Education Reform project' Rural and Social Development operations Division, China, and Mongolia Department, East Asia and Pacific Regional office, Report No. 10473. CHA, China, May 16, 1996.

- ١٩- The world Bank, Education Quality Improving program
(EQIP), Human development Department, Middle East and
North Africa, no, ٢٠٤٦٧-T.U.N. May ٢٠٠٢٠٠٠.

الملاحق

إستبيان (١)

لاستطلاع رأى الخريجين فى مدى مواءمتهم للعمل

بيانات أساسية :

- اسم المدرسة التى تخرجت منها وسنة التخرج :
- التخصص :
- اسم العمل الحالى وسنة الالتحاق به :
- اسم العمل السابق (إن وجد) :

١/ يرجع التحاقك بالمدرسة الفنية الصناعية إلى :-

- ١- () مجموع الدرجات
- ٢- () ظروف أسرية
- ٣- () تفضيل العمل المهنى
- ٤- () تعليم صنعة
- ٥- () الحصول على وظيفة
- ٦- () أخرى تذكر

٢/ كيف تم توزيعك على شعبة التخصص ؟ :

- ١- () مجموع الدرجات .
- ٢- () إمكانات المدرسة .
- ٣- () ميولى وإستعدادى
- ٤- () أخرى تذكر

٣/ إلى أى حد جاء توزيعك على التخصص ملائما ؟ :

- ١- () بدرجة كبيرة .
- ٢- () بدرجة متوسطة
- ٣- () غير ملائم

٤/ إذا كان توزيعك على شعبة التخصص غير ملائم ، فحدد السبب :

- ١- () مجموع الدرجات .
٢- () إمكانات المدرسة .
٣- () قصور في التوزيع المهني .
٤- () قصور في التوجيه المهني
٥- () أخرى تذكر

٥/ هل كان تدريبك عمليا - بالمدرسة كافيا ومناسبا؟

- ١- () نعم ٢- () لحد ما ٣- () لا

٦/ هل أفادك تدريبك في حياتك العملية ؟

- ١- () نعم ٢- ()

٧/ هل تم تدريبك عمليا على مهمتك قبل ممارستها ؟

- ١- () نعم ٢- () لحد ما ٣- () لا

٨/ كيف التحقت بعملك الحالي ؟

- ١- () عن طريق المسابقة
٢- () عن طريق الإعلان الداخلي
٣- () بالطريق الشخصي
٤- () عن طريق مكتب العمل
٥- () أخرى تذكر

٩/ هل تحب عملك الحالي وترغب الإستمرار فيه ؟

- ١- () نعم ٢- () لحد ما ٣- () لا

١٠ / هل تواجهك صعوبات ؟

- ١- () نعم ٢- () لحد ما ٣- () لا

١١ / ما أوجه تلك الصعوبات ؟

- ١- () العمل جديد على ويحتاج إلى تدريب مستمر .
٢- () الآلة التي أعمل عليها معقدة .
٣- () الإشراف المباشر .
٤- () الزملاء في العمل من ذوي الخبرة والتلمذة الصناعية .
٥- () أخرى تذكر .

١٢ / أذكر أهم المشكلات التي تواجهك في عملك ؟

.....
.....
.....

١٣ / ماهي الحلول المناسبة لكل مشكلة تواجهها ؟

الحل

المشكلة

.....	
.....	
.....	

إستبيان (٢)

لاستطلاع رأى رجال التعليم فى مدى مواءمة خريجى التعليم الفنى الصناعى للمهن فى سوق العمل

بيانات أساسية :

- اسم الوظيفة الحالية :

.....

- اسم الوظيفة السابقة :

.....

- المؤهل وتاريخه :

.....

- التدريب (إن وجد)

- البرنامج / الدورة المجال المدة الجهة

.....

.....

.....

.....

م	الفقرة	الاستجابة		
		أوافق تماما	موافق لحد ما	لا أوافق
١	التعليم الفنى الصناعى بوضعه الحالى يساعد على تحقيق المواءمة المهنية			
٢	التعليم الفنى الصناعى بوضعه الحالى لايساعد على تحقيق المواءمة المهنية			
٣	التوجيه المهنى المدرسى يساعد فى تحقيق المواءمة المهنية			
٤	التوجيه المهنى المدرسى الحالى لايساعد فى المواءمة المهنية			
٥	قصور فى هيئة التدريس لايساعد فى تحقيق المواءمة المهنية			

م	الفقرة	الاستجابة		
		أوافق تماما	موافق لحد ما	لا أوافق
٦	قصور الإمكانيات لا يساعد في تحقيق الموازنة المهنية			
٧	وجود حواجز بين المدرسة والبيئة المحيطة يؤثر سلبا على الموازنة المهنية .			
٨	غياب دور الفاعلين في السياق التعليمي يؤثر سلبا على تحقيق الموازنة المهنية (الفاعلون هم : الآباء . المعلمين . والأبناء . اصحاب المصالح)			
٩	ما يحصل عليه الخريج في المدرسة يكفي لموازنته مهنيا بشكل مناسب .			
١٠	ما يحصل عليه الخريج في المدرسة لا يكفي لموازنته مهنيا			
١١	يتوفر في الخريج كل متطلبات ممارسة المهنة من قدرات ومهارات وكفاءات .			
١٢	لا تتوفر في الخريج كل متطلبات ممارسة المهنة من قدرات ومهارات وكفاءات .			
١٣	التعليم الفني الصناعي يتيح لطلابه (خريجه) كل المرونة في التكيف مع المتغيرات التي تطرأ في مجال العمل .			
١٤	يوجد تفنين التخصصات وربطها باحتياجات سوق العمل			
١٥	لا يوجد تفنين واضح للتخصصات ربطها باحتياجات سوق العمل .			
١٦	تؤثر سلبا عملية قصور المعلومات الحقيقية عن سوق العمل في الموازنة المهنية .			
١٧	شروع الغش الجماعي يؤثر في تحقيق الموازنة المهنية.			
من أجل الارتقاء بموازنة الخريجين للمهن :				
١٨	إنشاء نوعيات وشعب جديدة للدراسة في المدرسة الفنية الصناعية.			
١٩	توجيه الطلاب تربويا ومهنيا الى نوع الدراسة الملائمة لميولهم .			
٢٠	دعم المدارس الفنية الصناعية بالإدارة الناجحة وبالإمكانيات المادية المناسبة .			

م	الفقرة	الاستجابة		
		أوافق تماما	موافق لحد ما	لا أوافق
٢١	ربط مواقع العمل بالمدرسة الفنية الصناعية .			
٢٢	تنمية مهنة التدريس ورفع كفاءة المعلمين .			
٢٣	مساهمة القطاع الخاص فى إنشاء وتطوير المدارس والمناهج والإدارة .			
٢٤	زيادة الجرعة الثقافية للطلاب من خلال المنهج الدراسى وأنشطته .			
٢٥	إكساب الطلاب مهارات العلوم الحديثة (الحاسب / اللغات)			
٢٦	التقويم الدورى لمخرجات التعليم (تتبع الخريجين)			
٢٧	إنشاء نظام تعليمى يوجه الخريج لسوق العمل			
٢٨	إنشاء إطار قانونى ومؤسسى لأنشطة التعليم الفنى الصناعى.			
٢٩	أخرى ذكر.....			

إستبيان (٣)

لإستطلاع رأى المشرفين والمسؤولين عن تشغيل الخريجين فى مدى مواءمتهم للعمل

بيانات أساسية :

إسم العمل الذى تقوم به حالياً :

إسم العمل الذى كنت تقوم به سابقاً :

المؤهل وتاريخه :

التدريب السابق :

<u>البرنامج/الدورة</u>	<u>مجالها</u>	<u>مدتها</u>	<u>الجهة</u>
.....			
.....			
.....			

١/ إذا كنت تفضل التعامل مع خريجى التعليم الفنى الصناعى فما هى أسباب تفضيلك ؟

.....

.....

.....

٢/ ما درجة إستجابة حملة التعليم الفنى لملاحظاتك حول العمل ؟

١ - () كبيرة

٢ - () متوسطة

٣ - () منخفضة

٣/ هل يهتم خريج التعليم الفنى بجودة الإنتاج ؟

١ - () نعم ٢ - () لحد ما ٣ - () لا

٤/ ما درجة مواظبة حملة التعليم الفنى على العمل ؟

١ - () عالية ٢ - () متوسطة ٣ - () منخفضة

٥/ هل ترى أن الخريجين من حملة الثانوى الفنى فى مصر الى تدريب مستمر؟

نوع التعليم	١- () نعم	٢- () لحد ما	٣- () لا
تعليم ٥ سنوات فنى صناعى			
تعليم ٣ سنوات ثانوى صناعى			
مبارك كول			
مهنيه			

٦/ ما هى التخصصات التى ترى أنها بحاجة الى تدريب مستمر؟

.....
.....
.....

٧/ هل يتعاون حملة الفنى الصناعى مع زملائهم فى العمل؟

١- () نعم ٢- () لحد ما ٣- () لا

٨/ هل يحصل حملة الفنى الصناعى على حوافز ومكافآت؟

١- () نعم ٢- () لا

٩/ هل توجد مهن مستحدثة لديكم ولا يوفرها التعليم الفنى الصناعى ؟

أذكرها :

.....
.....
.....

١٠/ وما هى المهام التى يجب أن تتوافر فى شاغلى هذه المهن المستحدثة ؟

.....
.....
.....

١١/ من مشكلات عدم الموازنة المهنية ما يلى : (رتبها من وجهة نظرك)

١- () الفصل التام بين النظرية والتطبيق .

- ٢- () بعد المناهج عن الهدف الذى انشئت من أجل
- ٣- () تواضع التمويل الحكومى والخاص من أجل إحداث التطوير المناسب
- ٤- () قصور التوجيه المهنى .
- ٥- () أسلوب التوزيع على التخصصات .
- ٦- () ضعف التدريب العملى .
- ٧- () غياب المشاركة فى التصميم وإدارة المنهج الدراسى .
- ٨- () تأثير الفاعلين فى السياق التعليمى (أباء - تلاميذ - معلمين . . الخ)
- ٩- () أخرى تذكر .

١٢- كيف السبيل للارتقاء بالمواعمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى ؟

.....

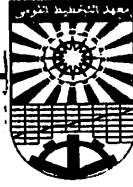
.....

.....

١٣- ملاحظات أخرى .

.....

.....



السيد / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شركة ممفيس للأدوية

تحية طيبة وبعد

يرجى الإحاطة بأن معهد التخطيط القومى يقوم بإجراء دراسة ميدانية حول :

" الموازنة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى فى مصر "

هذا وقد وافق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على إجراء هذه الدراسة
بالقرار رقم (١٤٤٧) لسنة ٢٠٠٩ (مرفق صورة) .
لذا يرجى موافقة سيادتكم على إجراء الدراسة بعاليه وتسهيل مهمة الباحثين
الميدانيين .

ونحن إذ نشكر لسيادتكم خالص تعاونكم معنا .
أرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

الباحث الرئيسى


أ.د. دسوقى عبد الجليل

المستشار بمركز دراسات التنمية البشرية
معهد التخطيط القومى





جمهورية مصر العربية

قرار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
بالتفويض

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

رقم (١٤٤٧) لسنة ٢٠٠٩

في شأن قيام معهد التخطيط القومي - بإجراء دراسة ميدانية بعنوان (المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر) .

مدير عام الإدارة العامة للأمن

- بعد الإطلاع على القرار الجمهوري رقم (٢٩١٥) لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء وتنظيم الجهاز.
- وعلى قرار رئيس الجهاز رقم (٢٣١) لسنة ١٩٦٨ في شأن إجراء الإحصاءات والتعدادات والاستفتاءات والاستقصاءات.
- وعلى قرار رئيس الجهاز رقم (١٣١٤) لسنة ٢٠٠٧ بشأن التفويض في بعض الاختصاصات.
- وبعد الإطلاع على مذكرة العرض علي رئيس الجهاز وموافقة سيادته علي ما ورد بها .
- وعلى كتابي معهد التخطيط القومي الواردين للجهاز في ٢٨/١٠/٢٠٠٩ ، ١١/١١/٢٠٠٩

ق ر ر

مادة ١ : يقوم معهد التخطيط القومي - بإجراء الدراسة الميدانية المشار إليها بعالية .
مادة ٢ : تجري هذه الدراسة علي عينة حجمها (٤٥٠) أربعمائة وخمسون مفردة موزعة بالتساوي علي كل من :

- خريجي التعليم الفني الصناعي في مصر .
- المشرفين والمسؤولين عن تشغيل الخريجين .
- رجال التعليم الفني الصناعي .

مادة ٣ : تجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة طبقا للاستمارات المعدة لهذا الغرض والمعتمدة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وعدد صفحاتها ٨ صفحات (ثمانية) وبياناتها كالتالي :
الاستمارة الأولى : استطلاع رأي الخريجين في مدى مواءمتهم للعمل وعدد صفحاتها ٣ صفحات .

الاستمارة الثانية : استطلاع رأي المشرفين والمسؤولين عن تشغيل الخريجين في مدى مواءمتهم للعمل وعدد صفحاتها صفحتان .

الاستمارة الثالثة : استطلاع رأي رجال التعليم في مدى مواءمة خريجي التعليم الفني الصناعي للمهن في سوق العمل وعدد صفحاتها ٣ صفحات .

مادة ٤ : يشترط لإجراء هذه الدراسة موافقة مديرية التربية والتعليم بالمحافظات محل الدراسة بالنسبة لعينة رجال التعليم الفني الصناعي ويشترط موافقة الجهات محل الدراسة بالنسبة لعينة الخريجين والمشرفين والمسؤولين عن تشغيلهم وتحت اشراف ادارة الامن بكل جهه .

مادة ٥ : يراعى ضرورة موافقة مفردات العينة ومراعاة سرية البيانات الفردية طبقا لأحكام القانون وعدم استخدام البيانات التي يتم جمعها لأغراض أخرى غير أغراض هذه الدراسة .

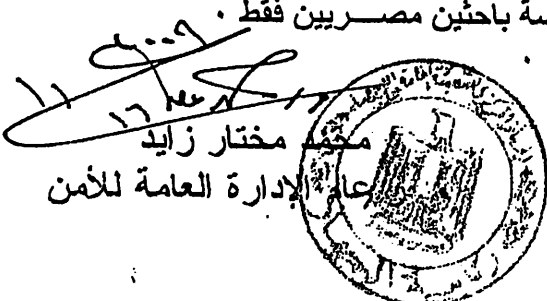
مادة ٦ : يجري العمل الميداني خلال ثلاثة أشهر اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٩ .

مادة ٧ : يوافي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنسختين من النتائج الأولية لهذه الدراسة ثم يوافي بنسختين من النتائج النهائية عند الانتهاء من إعدادها .

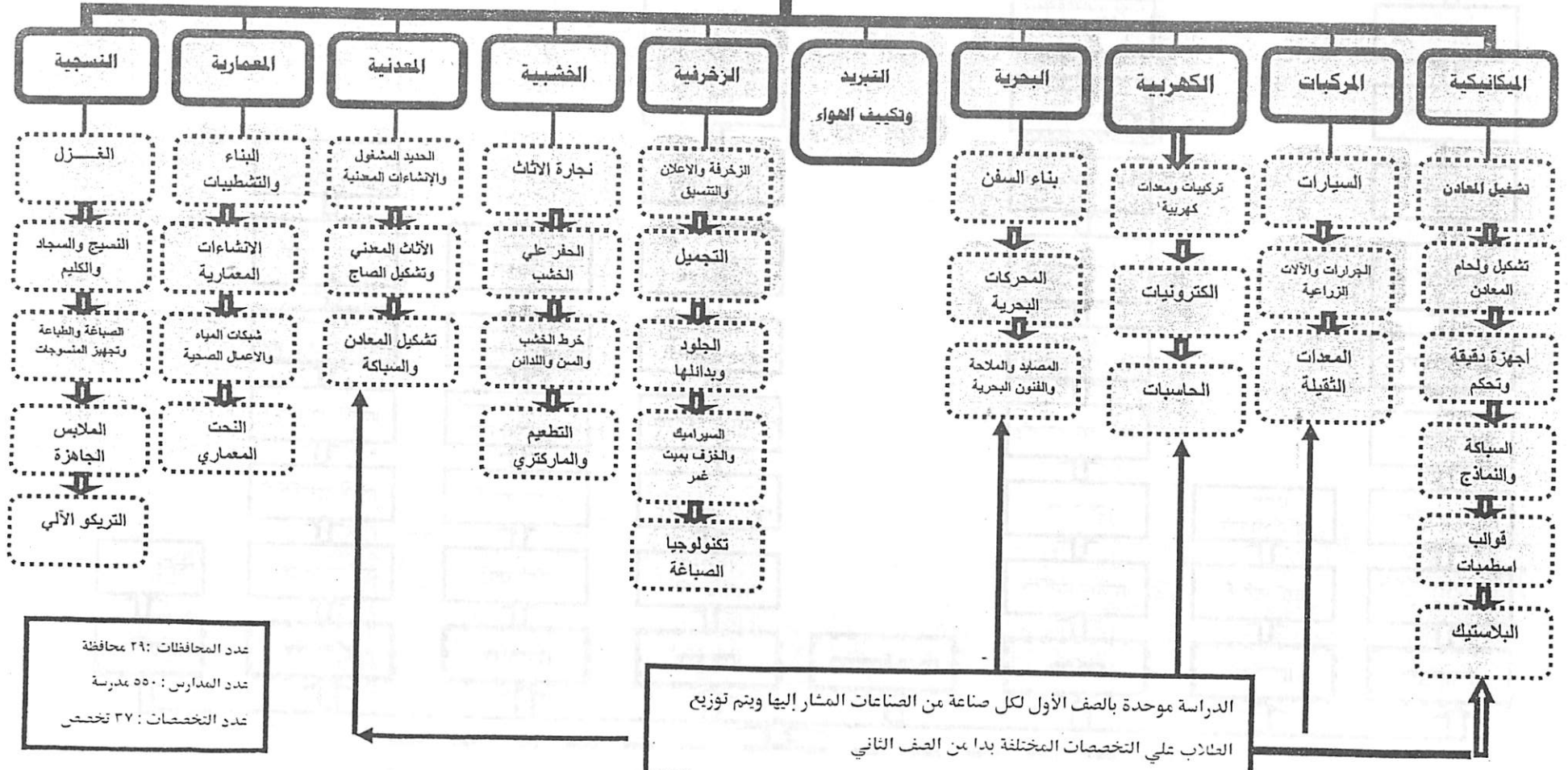
مادة ٨ : يقوم بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة باحثين مصريين فقط .

مادة ٩ : ينفذ هذا القرار اعتبارا من ديسمبر ٢٠٠٩ .

صدر في ١٦ / ١١ / ٢٠٠٩ .

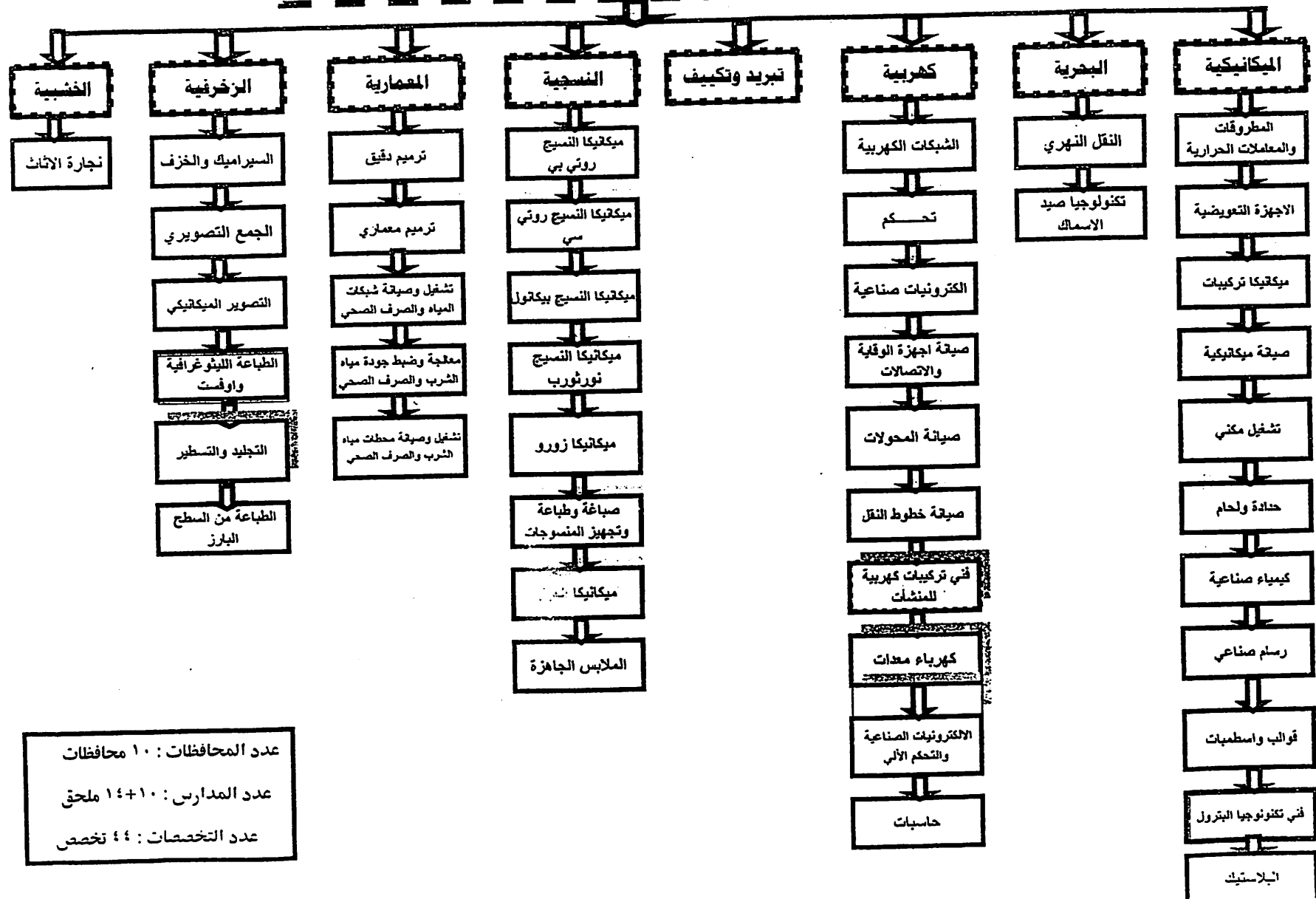


التخصصات المطورة بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث



بيان التخصصات النوعية المدرجة بالمدارس الثانوية الصناعية

نظام السنوات الثلاث (ذات المناهج الخاصة)

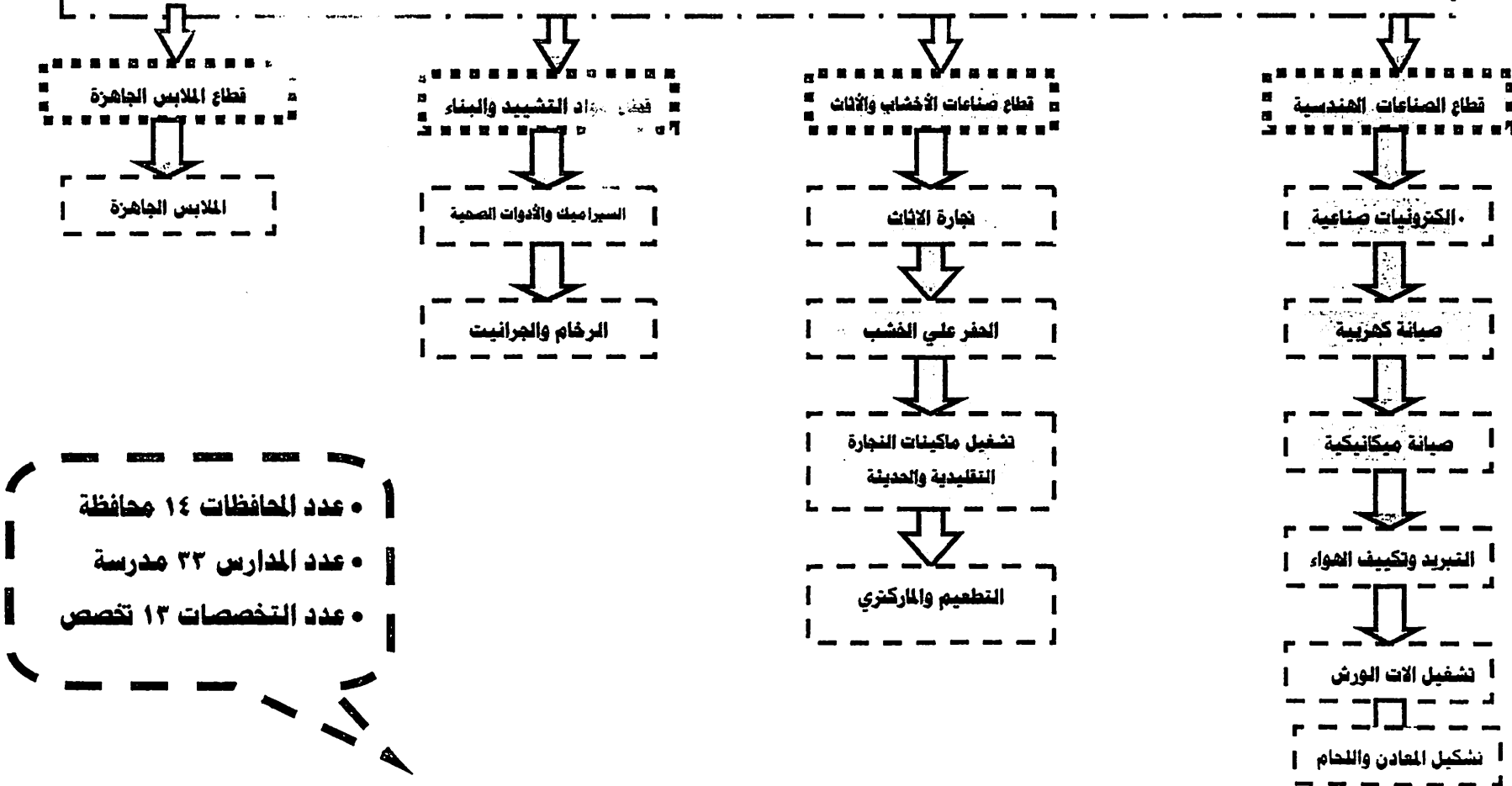


عدد المحافظات : ١٠ محافظات

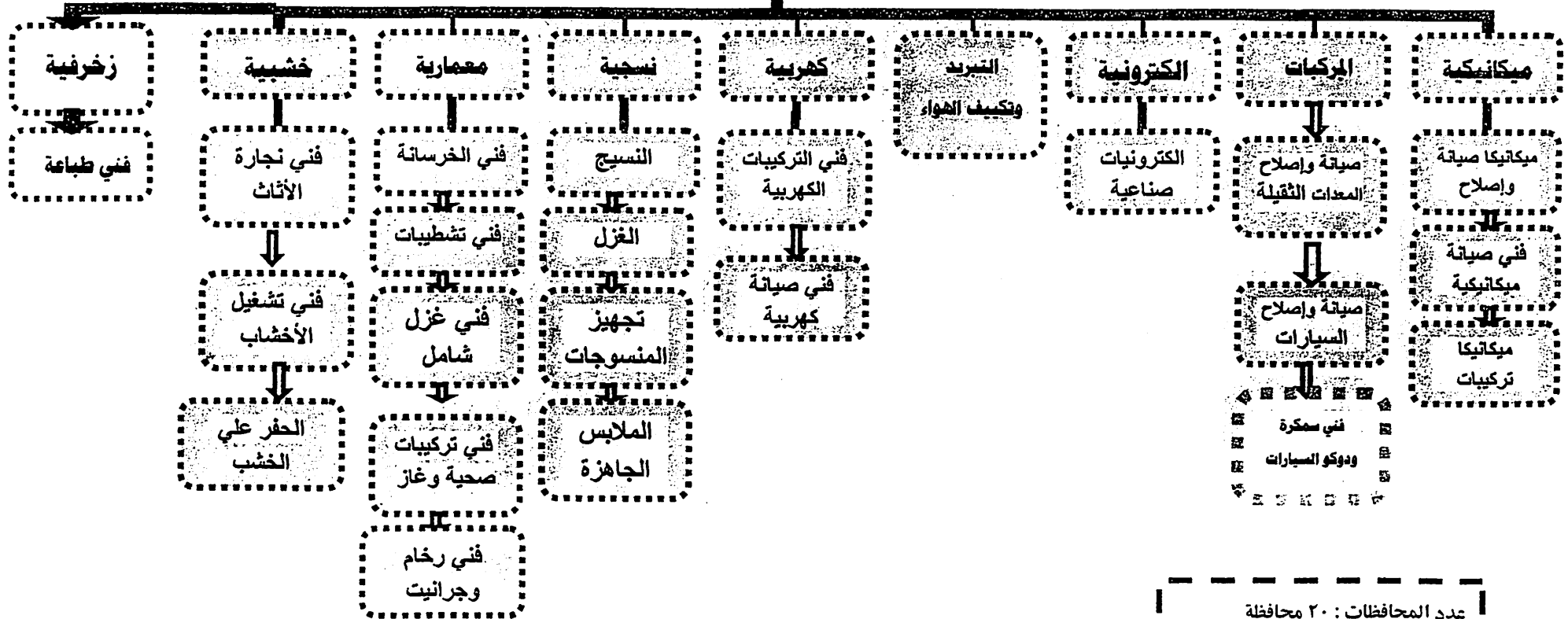
عدد المدارس : ١٠ + ١٤ ملحق

عدد التخصصات : ٤٤ تخصص

المهن المدرجة بالتعليم التبادلي بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث



تخصصات التعليم الصناعي (مبارك - كول) نظام السنوات الثلاث

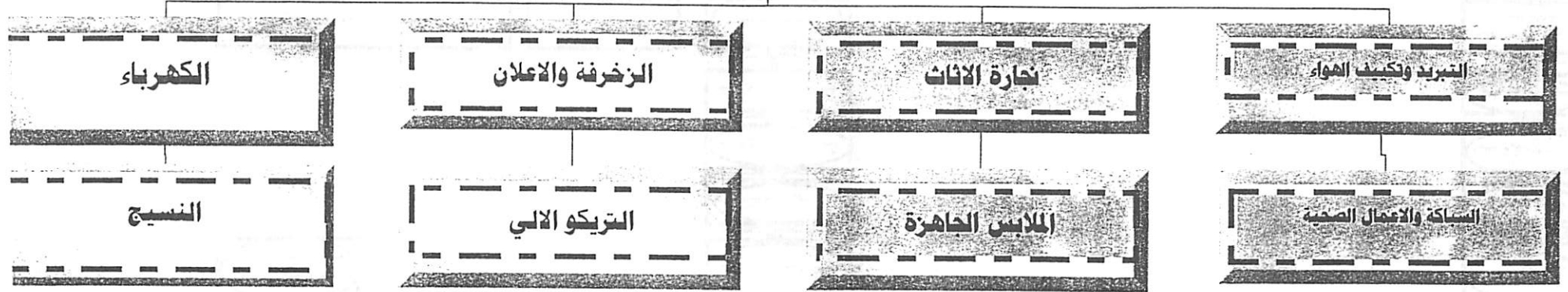


عدد المحافظات : ٢٠ محافظة

عدد المدارس : ١٨ + ٤٢ فصول ملحقة

عدد التخصصات : ٢٣ تخصص

التخصصات المدرجة بالمدارس الثانوية الصناعية نظام السنوات الثلاث (إعداد مهني - صناعي)

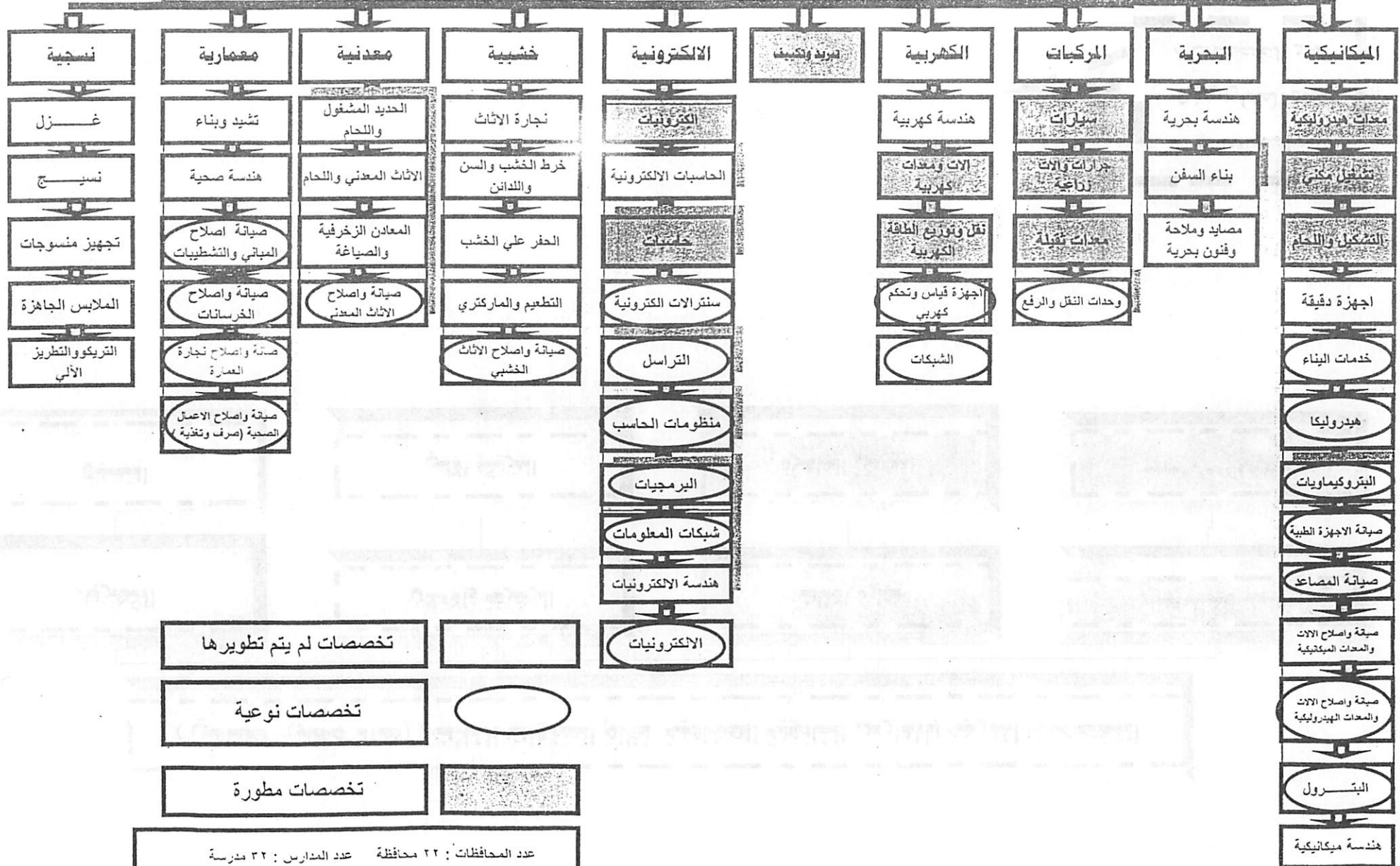


عدد المحافظات : ٣

عدد المدارس : ٥

عدد التخصصات : ٨

بيان تخصصات المدارس الثانوية الفنية المتقدمة الصناعية نظام السنوات الخمس



عدد المحافظات : ٢٢ محافظة عدد المدارس : ٣٢ مدرسة
عدد التخصصات : ٥ (قديم) ١١ + (مطور) ٥٦ تخصص

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠/٧١ - ١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند وبيوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986
٣٦	الملاحم الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيذ والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لآثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الاراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة مطروح (جزئين) الجزء الأول:	أكتوبر ١٩٩١
	القطاعات الإنتاجية	
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وإمكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجياى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونيو ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظة الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراف التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونيو ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونيو ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

ديسمبر ١٩٩٨	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	١٢٢
ديسمبر ١٩٩٨	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	١٢٣
ديسمبر ١٩٩٨	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	١٢٤
فبراير ١٩٩٩	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	١٢٥
سبتمبر ١٩٩٩	الآفاق والإمكانات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	١٢٦
سبتمبر ١٩٩٩	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	١٢٧
سبتمبر ١٩٩٩	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	١٢٨
يناير ٢٠٠٠	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	١٢٩
يناير ٢٠٠٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	١٣٠
يناير ٢٠٠٠	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	١٣١
يونيو ٢٠٠٠	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	١٣٢
يونيو ٢٠٠٠	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	١٣٣
يونيو ٢٠٠٠	الإعاقة والتنمية فى مصر	١٣٤
يناير ٢٠٠١	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	١٣٥
يناير ٢٠٠١	الجمعيات الأهلية وأليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	١٣٦
يناير ٢٠٠١	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	١٣٧
يناير ٢٠٠١	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	١٣٨
يناير ٢٠٠١	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الري الزراعى مرحلة أولى	١٣٩
يناير ٢٠٠١	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	١٤٠
يناير ٢٠٠١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	١٤١
يناير ٢٠٠١	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	١٤٢
ديسمبر ٢٠٠١	سبل تنمية الصادرات من الخضر	١٤٣
ديسمبر ٢٠٠١	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	١٤٤
فبراير ٢٠٠٢	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	١٤٥

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى " الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحية في محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة في توزيع ثمار التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعي التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار في قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الأحذية الجديدة في مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمي والقومي والمحلي	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعي	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة في مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحي	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصري)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعي - التعليم العالي (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعي الصرف الصحي والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصري _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظري والتحليلي "	يناير ٢٠٠٥
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق	يناير ٢٠٠٥

	المصرية) الجزء الثاني: الإطار التطبيقي "سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحة - سوق البرمجيات"	
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصري (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقي "يوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية في مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة في ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات في جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات : دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية في مصر (التوزيع الاقليمي للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومي" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراتته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧

٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير ٢٠١٠
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وأثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري "من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠

٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ١٠١٢ - ٢٠٣٢	يوليه ٢٠١٠
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠